الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعـبيــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلـمــي

جامعة وهران
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

واقع وممارسات الأحزاب السياسية في ولاية عين تموشنت

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص حركات وطنية وتشكيلات الدولة في الجزائر ودول المغرب العربي

إعداد الطالب:
وسام قويدر

إشراف الأستاذ:
الدكتور : يعلاوي احمد

اعضاء لجنة المناقشة **2013/12/12**

برابح عبد المجيد	استاذ محاضر - أ - جامعة وهران	رئيسا
يعلاوي احمد	استاذ محاضر - أ - جامعة وهران	مقررا
بن طرمول عبد العزيز	استاذ محاضر - أ - جامعة وهران	مناقشا
غالـم محمد	استاذ محاضر - أ - جامعة وهران	مناقشا

السنة الجامعية: 2012 – 2013

مقدمة:

إن مسار تطور الممارسة السياسية عبر المراحل التاريخية المختلفة و نضج الفكر السياسي قادا إلى ميلاد الأحزاب السياسية، التي تعتبر العمود الفقري للحياة السياسية الطبيعية، و قد عرفت الظاهرة الحزبية ميلادها في بدايات القرن التاسع عشر. لتخوض في عملية تطورية تراكمية . حيث جعلت منها صاحبة الدور الأساسي في الأنظمة السياسية مهما اختلفت هذه الأنظمة، ومهما كانت مساحة حركة الأحزاب داخلها. لقد ولدت الأحزاب الأولى بالمعنى الحديث للكلمة مع ظهور النظم التمثيلية في بريطانيا العظمى في القرن 19م ثم فرنسا، تتطور فيما بعد النماذج الحزبية و اهدافها و الية عملها مع ديمقراطية التصويت وهو ما جعل مساحة احتكاكها تتوسع و لا تتركز في فئة أو جغرافية معينتين ،و مع ذلك ، فان التطور الحزبي لم يأخذ مشهدا واحدا موحدا فمسارها التطوري لم يأخذ ذات المنحى و انما خضع لخصوصية الانظمة السياسية وكذلك المجتمعات .

وقد عرفت الجزائر الظاهرة الحزبية، خلال الحقبة الاستعمارية، بفعل الاحتكاك وذلك نتيجة نضج الوعي الوطني ومحاولة الانتظام داخل الأحزاب لتحقيق المصلحة الوطنية، مع الاختلاف في تحديد مفهوم المصلحة بالنسبة لكل حزب في تلك المرحلة.

إن فترة التعددية الحزبية التي عاشتها الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، عرفت نهايتها خلال الاستقلال، أين دخلت الجزائر في نظام الحزب الواحد، احتكرت جبهة التحرير الوطني المشهد السياسي، في نموذج لحزب –الدولة إلى غاية أحداث أكتوبر 1988، التي دفعت النظام السياسي إلى فتح المجال أمام التعددية الحزبية ، و ذلك أمام ضغوط هذه الأحداث التي كادت أن تعصف بالنظام– هذه التعددية كرسها دستور فيفري 1989 و الذي كان معبرا للنظام الديمقراطي الحديث الذي يكرس التعددية و التنافس و مبدأ التداول على السلطة، مع العلم أن هذا الدستور طرح إشكالية من حيث تنظيم العمل الحزبي أين أخضع الأحزاب لقانون الجمعيات أي أصبحت جمعيات ذات طابع سياسي.

إن مساحة التفاؤل وسقف التوقعات التي أوجدها دستور 1989 سرعان ما يصطدم مع أول تجربة انتخابية تعددية سنة 1991، عندما ألغيت الانتخابات التشريعية في دورها الأول بعدما سجلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تفوقها الكبير. مؤكدة نجاحها التي حققته قبل عدة أشهر على مستوى المحليات. إن إلغاء النتائج أو ما يسمى في الجزائر "وقف المسار الانتخابي" بتدخل الجيش دفع بالجزائر دولة و مجتمع الدخول في أزمة دموية و عضوية عطلت الحياة السياسية، و كرست أكثر دور المؤسسة العسكرية في العمل السياسي بشكل أكثر وضوحا، من خلال إعلان حالة الطوارئ، التي لا يمكن من خلالها إيجاد حياة سياسية حزبية طبيعية.

و قد شكلت الانتخابات التشريعيةَ 1997 محاولة العودة إلى الشرعية من طرف السلطة التي قامت بتسيير الأزمة عن طريق الانتخابات في ظل حالة الطوارئ، و قد جاءت النتائج في صالح حزب التجمع الوطني الديمقراطي و الذي لم يمضي على تأسيسه سوى 03 أشهر في إشارة واضحة ، أن الظاهرة الحزبية في الجزائر، و نتائجها الانتخابية لا علاقة لها بالحزب و مدى تواجده و تغلغله في المجتمع.

فعملية ضبط الممارسة الحزبية من طرف السلطة لم تتوقف على التأثير في النتائج و إنما هناك تدخل الوزارة الداخلية في أداء الأحزاب عن طريق ورقة التصحيحات التي تعتبر شائعة داخل الأحزاب الجزائرية. إضافة إلى التوقف غير المبرر قانونيا عن اعتماد الأحزاب الجديدة الذي مارسته وزارة الداخلية خلال مدة انتهت لأحداث ما يسمى "الربيع العربي" و الذي تفاعل معه النظام بإصلاحات يحاول من خلالها الفلتان من الموجة التي اجتاحت المنطقة، ما كان نتيجته انفتاح وزارة الداخلية على الأحزاب و الذي يعتبر كانفتاح ثاني بعد الذي حدث في أكتوبر 1988. و قد عرفت الساحة ما يقارب من 46 حزب حديث التأسيس، و التي لا شك أن إصلاحات الرئيس و الوعود بشفافية الانتخابات، جعلت من مشاركة هذه الأحزاب في تشريعيات 2012 عكس سابقاتها (في اعتقاد الأحزاب على الأقل) أين كانت مشاركة "مراسمية احتفالية" دون اختيارات كبرى، فهذه الانتخابات اعتبرت انتخابات ""التغيير".

من الناحية الأكاديمية هناك العديد من الدراسات التي تتناول موضوع الأحزاب الجزائرية بطريقة نظرية دون التفصيل في بنياتها القاعدية، انتشارها على المستوى المحلي، مقراتها الحزبية، برامجها الوطنية، المحلية، آليات عملها النضالي ، سلوكها خلال الانتخابات و أثناء اللعبة الانتخابية ، الية الترشيح و تسطير القوائم طبيعة العلاقات داخل الحزب و مدى تدخلها في استقراره وربط العلاقة بين البنية القاعدية و البنية المركزية , مراحل النشاط الحزبي و ركوده و الية عمله في حالة النشاط ، كيفية اختيار المسؤولين الحزبين على المستوى المحلي والية تسييرهم للحزب. وتبرز الدراسة الميدانية المحلية واقع الممارسات و السلوكات الحزبية أثناء المواعيد الانتخابية، والتي ترتبط بالسياق الوطني الذي يؤطرها، يؤثر عليها، ينتجها ويعيد إنتاجها.

تسعى هذه الدراسة إلى فهم آليات اشتغال الأحزاب السياسية بولاية عين تموشنت، من خلال توضيح علاقاتها مع المواطن ومع السلطة، وذلك عبر الانتقال من سؤال رئيسي: كيف تتجسد وظيفة الأحزاب السياسية في ولاية عين تموشنت، و كيفية تسييرها للحملة الانتخابية؟. و الكشف عن البنى الداخلية التي تتحكم في عمل التنظيم الحزبي. كما أن هذا البحث يستند إلى ما تقدمه دراسات العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي حول مفاهيم الحزب السياسي: وظائفه وخصائصه، وكذا علاقة الانتخابات بالبنية الحزبية وانعكاساتها على الواقع المحلي. لذلك وقبل الشروع في فك الإشكالية الرئيسية، كان لزاما الاجابة عن بعض التساؤلات الفرعية:

- ما هو الحزب، وهل هو تركيبة تنظيمية تراتبية متينة ؟
- ما هي برامج الأحزاب السياسية الجزائرية وتطبيقاتها على المستويين المحلي والمركزي؟
- كيف تتوزع القوى الحزبية في ولايات عين تموشنت، وما الإمكانات المادية والبشرية التي تملكها؟
- ما مظاهر ومنطق إدارة الأحزاب بعين تموشنت للانتخابات التشريعية 2012 ، وما خصائص حضورها؟ وما اشكال علاقاتها الاتصالية بالمواطنين؟

- كيف يمكن تحليل–انطلاقا من النتائج الميدانية المحصلة–الواقع الحزبي في مستواه المحلي؟

و لذلك جاءت الفرضيات على الشكل التالي:

1- العمل الحزبي في الجزائر يقوم على أسس و مرتكزات العملية الديمقراطية المتعارف عليها.
2- بنية الأحزاب السياسية في الجزائر لا تستند على النضال الحزبي المستمر والدائم بل هي خاضعة لعوامل أخرى.
3- تزاحم الأحزاب و كثرتها لا يعكس بالضرورة التنافسية و التنوع في البرامج الحزبية.
4- الخطاب الانتخابي للأحزاب السياسية لا يساير الواقع المجتمعي.

إن عملية الترسيخ الديمقراطي داخل الحزب ليست مجرد هياكل مؤسساتية وقوانين انتخابية، بل هي رؤية شاملة و مستمرة لخلق الثقافة السياسية وتعزيز المواطنة. وعملية البحث عن تمثلات السياسة لدى الفرد الجزائري عملية معقدة، إذ تجد لها جذورا في التركيبة التاريخية بكل أبعادها السياسية، النفسية ،الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية. وترتبط المسار الديمقراطي المتعثر الذي عرفته الجزائر ولا تزال. لذلك كانت ضرورات الدراسة التقيد ببعض المواضيع التي ستبحثها، كحصر التجربة الانتخابية المحلية في تشريعيات 2012، وتوصيف مظاهر التعبئة الانتخابية و نمذجة قوائم المترشحين. والبحث عن مؤشرات الاستمرارية في الممارسة الحزبية بين واقعها الوطني و واقعها المحلي.

من هذا المنطلق فإن دراسة واقع الأحزاب الجزائرية بعد إقرار التعددية، وكيفيات اشتغالها لا يتم إلا بالاعتماد على المادة العلمية المتخصصة في هذا المجال ، فقد تم الاعتماد من الناحية النظرية على مجموعة من الدراسات الأجنبية المتطرقة للموضوع ، على سبيل المثال لا الحصر، كتاب موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية Maurice Duverger, Les Partis Politiques,Paris.Ed Colin 1952. Robert Michels, Les Partis Politiques :

oligarchiques des démocraties ; Paris, Edition, Essai sur les tendances Flammarion, 1977.

إضافة إلى العديد من الدراسات الأخرى التي عمل عليها علماء من التخصص مثل جاك شارلو في كتابه الأحزاب السياسية وماكس فيبر في كتابي الاقتصاد و المجتمع، و العالم و السياسية، أما من ناحية اسقاط الموضوع على الجزائر، فقد اعتمدنا على مجموعة كتب و دراسات تطرقت الى الموضوع، ككتاب محمد بوضياف"" الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر"

و كتاب عيسى جاردي، الأحزاب السياسية في الجزائر، و كتاب لرابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية و التجربة التعددية الحزبية في الجزائر. اضافة الى كتابات ناصر جابي المختلفة منها (لماذا تأخر الربيع العربي، الجزائر منشورات الشهاب 2012، و بعض الدراسات التي قدمها كل من ناجي عبد النور و عدي الهواري حول الموضوع، و غيرها من الدراسات التي سهلت علينا تناول الموضوع في أكثر من جانب.

تعتبر هذه الدراسة و نظرا لأهميتها فرصة للتفرغ لدراسة الظاهرة الحزبية في الجزائر بطريقة تفصيلية، كون الأحزاب هي العمود الفقري للأنظمة السياسية، و أهميتها مدركة من قبل الدراسات السابقة المتطرقة للموضوع، و لكن أغلب هذه الدراسات قد أغفلت آلية عمل الأحزاب على المستوى المحلي و القاعدي، و من هذا المنطلق تم اختيار الموضوع كونه يعتبر حقلا خصبا للباحثين في المجالين (علم الاجتماع و العلوم السياسية) و هي تترجم رغبة الباحث في الاقتراب من واقع الأحزاب السياسية و ممارساتهم على المستوى المحلي- عين تموشنت نموذجا- أثر عمل سياسي سوسيولوجي يحاول قراءة ممارسة الأحزاب و منضاليها و آلية عملها، مقراتها، برامجها و أدائها الانتخابي. فهذه الدراسة تحاول قدر الإمكان معالجة نقاط الظل في الممارسة الحزبية على المستوى المحلي ، أين نجد قصورا من حيث معالجة الموضوع في العديد من الدراسات ، كما أنها تعتبر استكمالا لما تم التطرق له على المستوى الوطني و المحلي.

وبالتالي فالدراسة هي تفصيلية تفسيرية للسلوك الانتخابي للأحزاب من خلال الانتخابات و بينية القاعدية و ذلك على المستوى المحلي. و لذلك ارتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج ،نعتقد

أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي ومن تم إلى دراسة موضوعية. ومنه فلابد لكل دراسة من استراتيجية تحدد خطوات إجرائها بما تحققه من أهداف، و هنا يجب الإشارة أيضا إلى أهمية أن يتكامل الإطار المنهجي للدراسة مع مشكلة البحث و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. إذ تندرج هذه الدراسة ضمن **الدراسات الوصفية**، التي تهدف أساسا إلى التعرف على ظاهرة معينة بطريقة تفصيلية و دقيقة. لذلك اعتمدنا على **المنهج الوصفي** الذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها أشكالها و علاقاتها، و العوامل المؤثرة فيها كما أنه يشتمل في الكثير من الأحيان، على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر و الأحداث، و لقد استعملنا هذا المنهج في توصيف الظاهرة الحزبية .من خلال ممارستها على المستوى المحلي على اكثر من جانب .

بالإضافة الى **منهج تحليل المضمون** الذي يقوم على وصف منظم و دقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، و لقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لمختلف القوانين الجزائرية و القوانين التي تعلقت بالانتخاب و الأحزاب وتحليل الخطابات الحزبية و كذا سلوكات الاحزاب . كما استندنا في هذه الدراسة على **منهج المسح الاجتماعي** الذي يقوم على توصيف الظاهرة السياسية و تحليل أبعادها الاجتماعية و الثقافية، اعتمادا على خطوات المنهج العلمي. كما ساعدنا **المنهج المقارن** الذي يقوم على معرفة كيف، و لماذا تحدث الظاهرة، من خلال مقارنتها، مع بعض البعض من حيث أوجه الشبه، و الاختلاف، بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة، و قد استعملنا هذا المنهج لمقارنة البرامج الحزبية المقدمة للناخب ليختارها كما استعملناه في مقارنة نوعية الخطاب الحزبي .

وقد اشتملت هذه الدراسة على خمسة فصول، منها فصل نظري تطرقنا فيه إلى المداخل النظرية المفسرة للظاهرة الحزبية وخصائصها وأدوارها. أما الفصول الأربعة الأخرى فهي عمل ميداني، تناول واقع و ممارسات الأحزاب السياسية في ولاية عين تموشنت و بينيتها الهيكلية و تصنيفاتها المختلفة ، و ألية اختيارها لمرشحيها في الانتخابات و كذلك برامجها الحزبية المقدمة للمواطن.

انظر: -عمار بوحوش، محمد الذنيبات :مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ,1995.

الفصـــــــــــــل الأول

الدراسة النظرية للأحزاب السياسية

المبحث الأول: في مفهوم الحزب.

المبحث الثاني: وظائف الأحـــزاب السياسية.

المبحث الثالث: أنواع الأحزاب السياسية وخصائصها.

المبحث الرابع:الانتخابات والديموقراطية.

المبحث الأول:مفهوم الحزب.

رغم كون الحزب السياسي من كلاسيكيات العلوم السياسية، فهو ليس ظاهرة سهلة الفهم أو التعريف، فمفهوم الحزب وتطوره مر بمرحلية معينة وعوامل تاريخية واجتماعية وسياسية متباينة. إن الحزب بصفته عامة يعتبر مركز اهتمام باحثي العلوم السياسية كونه يعد أحد الأعمدة الأساسية لأي نسق سياسي وأحد أهم مرتكزاته، وهو يعني عموما:

1) المفهوم اللغوي:party مشتق من كلمة part الانجليزية والتي تعني الجزء أو القسم. فكلمة حزب party تعني " إن الحزب هنا جزء من الكل، والكل يكون تعدديا...فبرغم من أن الحزب يمثل جزءا من الكل إلاأن هذا الجزء عليه أن يسلك منهجا غير جزئي إزاء الكل، كجزء ذي ارتباط بالكل"[1].

أما المفهوم اللغوي لمفردة حزب في اللغة العربية، فورد لها أكثر من صورة على عدة دلالات. جاء في لسان العرب: "1) الحزب جماعة من الناس والجمع أحزاب 2) وحزب الرجل أحزابه وجنده الذين على رايه، 3) والأحزاب ايضا قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم وان لم يقتتلوا. 4) والحزب: الورد، 5) والحزب: النصيب والحظ، والحزب: النوبة في ورود الماء أي دور في الورود. 6) والحزب: الصنف من الناس، 7) والحزب: الطائفة ، يقال حزب الناس وتفرقوا: أي تجمعوا وصاروا احزبا، وحزب فلان أي احزاب جمعهم"[2].

وفي الثقافة الاسلامية والموروث الديني، فقد وردت كلمة حزب في القرآن والسنة الكريمة في أكثر من موقع في عدة معان تعبر عن اتساع مدلوله في اللغة العربية، وعليه: فقد وردت كلمة حزب في القرآن الكريم 20 مرة وفي 13 سورة. وردت 8 مرات بصيغة المفرد (سورة المائدة (الآية 56)، المؤمنون (الآية 53)، الروم(الآية 32)، خاطر (الآية 6)، ومرتين في سورة المجادلة)[3].ووردت مرة واحدة بصيغة المثنى (الكهف (الآية 12).كما وردت المفردة بصيغة الجمع (سورة هود (الآية 17)، الوعد (الآية 36)، مريم (الآية 20)، وتكررت مرتين في سورة

---

[1] أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**(الكويت، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب في الكويت. عدد 117 سبتمبر 1987).

[2] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب**(لبنان, دار صادر، المجلد الخامس، بدون سنة نشر) ص 308، 309.

[3] صهيب عمادي، **التعددية السياسية في الفكر الاسلامي المعاصر** . على الرابط الالكتروني http://www.almullah.org/view.7331/

الأحزاب (الآية 20، 22)، مرتين في غافر (الآيتين 5، 6)، مرتين في الزخرف (الآيتين 5، 6)[1].

هذا وتوجد في القرآن الكريم سورة كاملة تسمى الأحزاب في اشارة الى القبائل* التي اجتمعت على محاربة الرسول (ص). وفي الغالب فإن لفظ الحزب يدل في القرآن على الاجتماع والترابط سواء لقصد الخير أو الشر، فقد جاء بمعنى المدح كلفظة (حزب الله) ومقابلها (حزب الشيطان)، وفي معنى آخر بمعنى مفتوح " كل حزب بما لديهم فرحون" (المؤمنون، الآية 22).

أما في السنة النبوية الكريمة فقد جاء ذكر الحزب بعدة معان، "فالحزب قد يعني الورد اليومي للقرآن كقول الرسول (ص): [طرأ علي حزب من القرآن فأحببت أن لا أخرج حتى أقضيه]"[2].ويظهر المعنى الاهم في الموروث الديني بمعنى الماعة، أو الطائفة، مثل ما يشير إليه الحديث الشريف: [اللهم أهزم الأحزاب][3].

بصفة عامة جاء مدلول الحزب بمعاني مختلفة ضمنها الطائفة والجماعة من الناس ولكن لا علاقة لها بالمفهوم الاصطلاحي لمعنى الحزب[4]، فمن الصعب الحديث عن حزب بمعناه الاصطلاحي داخل المجتمع الاسلامي فكلمة حزب وان كانت متداولة في الموروث للديني لايستطيع أحدأن ينسبها لمفهوم الحزب في أي من مراحله التطورية، فالظاهرة الحزبية ظاهرة غربية بامتياز وان وجدنا بادرة الاحزاب في الدولة الاسلامية بعد حكم الخليفة عثمان بن عفان[5]، ولكن دائما يبقى الاختلاف في المفهوم الأيديولوجي واستعمالاته الرمزية.

2) التعريف الاصطلاحي: علينا الاشارة إلى أن مفهوم الحزب حاليا لايعبر عن الصورة الحقيقية التي كان يمثلها الحزب في البدايات، "فمهوم الحزب مفهوم تراكمي، ولا يشكل بالضرورة مفهوما ايجابيا، بل احيانا يعتبر موضوعا سلبيا وقد يتسبب في انقسام الروح العامة اذا تم النظر اليه انه لا يعبر عن الارادة الجماعية، "إذ أن التشكيلات الاجتماعية لا تثق أحيانا في الأحزاب وترتاب من أدائها"[6].

1المرجع السابق.

* من بين أهم تلك القبائل التي آذت شوكتها الرسول (ص) هي: قريش، بنو قريضة. إضافة إلى بعض القبائل العربية الأخرى.

[2] عمادي، المرجع نفسه.

[3]المرجع نفسه.

[4]المرجع نفسه.

[5]سعيد بولشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994) ص121

[6]Gerhart leibhalz,**"Démocratie représentative et Etat modern**" Revue International d'histoire politique etconstitutionnel, 1952, p 51.

تطور مفهوم الحزب بتطور العمل السياسي والمؤسساتي للأنظمة السياسية وصولا إلى الشكل الذي هو عليه الآن خصوصا لدى الأنظمة الديموقراطية، ولكن بالمقابل شكلت الظاهرة الحزبية ظاهرة معقدة يصعب اعتماد تعريف متفق عليه يحصر كل تلك الخصائص في إطار نظري عام قار على حصر الاختلافات بينها، على عكس الكلاسيكيين الذين عرفوا الحزب استنادا إلى معيار أو مدلول محدد، هذا التعقيد ألزم الباحثين تصنيف الأحزاب وفق عدة اتجاهات نذكر:

- الاتجاه الوظيفي: يتم من هذا الاتجاه تعريف الحزب وفقا للوظائف التي يؤديها، كما يعبر عن ذلك ريمون آرون* " الحزب هو تجمع دائم لمجموعة من الأفراد يعملون من أجل الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها"[1]. وركز شارلوت Charlot .Jعلى أن الحزب يقوم على مجموع وظائف غير متقطعة أهمها الوصول الى السلطة"، ويذهب دافيد ابتر David Apterعلى أن " أهم وظيفة للحزب هي قيامه بتنظيم وتوجيه الرأي العام وتلمس احتياجات الناس ونقلها إلى الأجهزة المسؤولة، بهذا الشكل يحدث تقارب بين الحكام والمحكومين"[2].

يعاني هذا التعريف من القصور والمحدودية، وعدم التحقق الواقعي أحيانا،إذ يحصل أن تفشل العديد من الأحزاب في الوصول إلى السلطة، بعضها يستمر والبعض الآخر يتلاشى، ويظهر المشكل الآخر في حالة وجود الديموقراطية الصورية، حيث يبقى التساؤل عن مدى مطابقة وظائف الحزب لهذا المعيار.

- الاتجاه الايديولوجي: يتم من هذا المنطلق تعريف الحزب من مدلول إيديولوجي* نتلمسه في تعريف رجل الدولة والفيلسوف الانجليزي ادمون بيرك الذي لم

---

*قام ريمون آرون سنة 1965 بدراسة العديد من الدول الديموقراطية والدول الشمولية انطلاقا من تحليل المؤسسات السياسية الناشئة هنا وهناك خلف جدار برلين، فميز مبدأ يسمح بالتفريق بين الشمولية الديموقراطية وصور تعدد الاحزاب السياسية وقابل بين نموذجين ذات أحزاب متعددة وأنظمة ذات الحزب الواحد.

[1] Raymond Aron, **Démocratie et totalitarisme** (Paris, Gallimard, 1965) p 117.

[2] نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** (مصر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1982) ص 70.

* تقدم النظرية الماركسية الاسهام الرئيسي في تعريف الايديولوجيا واستخداماتها، وتحلل وظائف الحزب بارتباطه بالطبقة، للتوسع أكثر انظر:

Etienne Balibare, **La crainte des masses** (Paris, editionsGalilée , 1997) pp 186,189.

يوافق على الوصف المهين للأحزاب في القرن الثامن عشر كونها أنانية وتشكل اختراقا للنسيج الجماعي، آراؤها غير وطنية، وقد وصف بيرك الأحزاب بطريقة أكثر نبلا وأكثر موضوعية، فقد صور وحدتها وأكدأنها بدل أن تبحث الاحزاب عن مطالبها الشخصية عليها أن تبذل جهدا في الميدان لتحقيق المنفعة العامة، ويرى أن: " الحزب عبارة عن أفراد متحدين يسعون ن خلال جهودهم المشتركة للعمل على ما فيه المصلحة الوطنية وفقا لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا".أو بكل بساطة: "هيئة من الرجال المتحدين حول مبدأ معين"[1].

يمكن من ناحية أخرى معرفة الآثار التي تتركها الايدلوجية في بناء التمثلات الجماعية وتقوية العمل والمشاعر الواحدة في الكتابات الماركسية. ويتجسد معنى الحزب الايديولوجي في الممارسة الماركسية.فقد ركز كل من كارل ماركس وفريديريك انجلز على التحول والثورة البروليتارية اللتان تحتاجان إلى حزب سياسي مستقل ولم يتعاملا مع الموضوع نظريا فقط بداية من "البيان الشيوعي"[2]، بل أكثر من ذلك حاولا الممارسة من خلال تنظيم حزب رابطة الشيوعيين(La Ligue Des Communiste) سنة 1847 والتي يمكن اعتبارها نموذجا (prototype)للأحزاب الشيوعية. هذا النموذج هو ما طوره لينين، وهو من أهم إضافات لينين للماركسية[3].

يعد الحزب اللينيني الماركسي مثالا ونموذجا للحزب الإيديولوجي، بل يعتبر مثالا "متطرفا لمفهوم الحزب السياسي كتجمع ايديولوجي"[4]. ويعرف الحزب اللينيني:" حزب النخبة المنحصر بمجموعة صغيرة من الأعضاء المختارين والمكرسين والملتزمين والمنضبطين تماما"[5]، ومن خلال

Henri Lefebvre, **sociologie de Marx** (Paris, Puf, 1968) p 50.

George Labica, **Dictionnaire critique du marxisme** (Paris, Princesse de sciences 1985) p 567.

[1]جيرالد م بومبر، مفاهيم **الأحزاب السياسية للديموقراطية الأمريكية**. ترجمة، محمد نجار، فيصل الرفوع الأردن دار النسر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 1999) ص 42.

[2]Karl Marx, Friedrich Engels, **Manifeste du parti communiste** (1848) (Paris, librairie générale française, 1973) p 180.

[3]**Les principes du marxisme léninisme** (Manuel) (Moscou, Editions en langues étrangère, sans date) p 408.

[4] جيرالد بومبر، المرجع نفسه، ص 59.

[5]المرجع نفسه، ص 57.

هذه العناصر والصفات يرى لينين أن الحزب*بإمكانه التواجد والتوجه نحو هدفه الحقيقي وهو الثورة، فبالنسبة للينين" لا حزب ثوري دون وحدة فكرية ثورية، ولا حركة ثورية دون نظرية ثورية"[1]، ويعني النظرية الماركسية: "أن نظرية ماركس هي قمة القوة لأنها تمثل الحقيقة"[2]. أما فيما يخص بنية الحزب فيرى أن عليه أن يضم الرفاق بشكل واعي وطوعي في الفكر والتفكير، فإذا انعدمت الوحدة الفكرية لأعضاء الحزب يصبح الحزب كحشد جماهير لايعرف إلى أين يسير"[3]، فالحزب عليه أن يكون طليعة الثورة مثيرا ومحفزا للطبقة العاملة وهو مايسميه انتشار الوعي بين العمال، وهو الوعي الطبقي بالنسبة لكارل ماركس، وإن كان لينين لا يهمل باقي القوى ولكن ينظر الى انصهارها داخل الحزب، يقول:" مهمة حزبنا المباشرة لايمكن أن تكون دعوة جميع القوى الموجودة الى الهجوم، بل يجب أن تكون الدعوة إلى خلق تنظيم ثوري أهل لتوحيد جميع القوى، ولقيادة الحركة لا بالاسم فحسب بل بالفعل أيضا[4]، أما تركيبة الحزب من حيث الكادر البشري فالحزب اللينيني الماركسي عليه أن يعتمد على الثوريين المحترفين: "أشخاص منخرطين في الثورة كاحتراف لأنهمبالأساس يدركون برنامجه ويدعمونه سواء من الناحية المادية أو بواسطة الاشتراك الشخصي"[5]. إن لينين يصر على الانضباط الذي عليه أن يكون هرميا ومعززا بشدة بتنظيم مركزي يصدر جميع القرارات الرئيسية للحزب، أي ايجاد سلطة مركزية، وهو مبدأ تنظيمي لثورة ديموقراطية اجتماعية تناضل وتكافح من القاع مؤكدا على امتداد وسلطة المركز على الأجزاء[6]، فالمركزية المطلقة والانضباط القاسي هي إحدىالشروط الضرورية لنجاح الحزب. الحزب ضرورة في اللينينية و مركزيته أيضا ضرورية وصيانه هذه المركزية هي عملية مهمة جدا، ولكن من الضروري إنشاء العديد من التنظيمات الحزبية الشعبية والشبه الشعبيةالجديدةإضافة الى الحزب وبشكل متزامن، وهذه التنظيمات الواسعة والمنتشرة يتم توجيهها بواسطة الحزب ونخبه باتجاه دعم الأهداف الايديولوجية الجماعية.

---

* لمزيد من التفاصيل حول برنامج الحزب الاشتراكي– الديموقراطي، ودور طبقة البروليتاريا على الصعيدين الوطني والدولي، انظر: فلاديمير لينين، **عن التحرر الوطني والاجتماعي**. ترجمة الياس شاهين (موسكو، دار التقدم، الطبعة الأولى 1987).

[1] لينين، **ما العمل؟** . ترجمة إلياس شاهين (موسكو، دار التقدم، بدون تاريخ) .

[2] **Les principes du marxisme léninisme**, opcit., p05.

[3] لينين، **ما العمل؟** .

[4] فلاديمير لينين، **بما نبدأ؟** (مقال منشور على المكتبة الماركسية. الرابط الالكتروني http://www.marxists.org/arabic/archive/lenin/1901/where_to_begin.htm

[5] المرجع نفسه.

[6] المرجع نفسه.

الحزب الايديولوجي اللينيني هو حزب صلب إيديولوجيا وتنظيميا، ألهم أحزابا كثيرة عبر العالم كالفيتنام، والذي يؤكد فيه هوشي منه أن: "حزب العمال الفيتنامي عليه أن يكون حزبا كبيرا، قويا، متينا، ثوريا، بكل معاني الكلمة، حزب العمال الفيتنامي عليه أن يكون الموجه والوفي للطبقة العاملة والشعب الفيتنامي وذلك لتوجيه وتوحيد الأمة حتى تحقيق النصر الكامل، ومن أجل بناء ديموقراطية جديدة"[1]. وفي اتجاه آخر هناك أحزاب ايديولويجية تشكل تجمعا حقيقيا ولكن على عكس الحزب اللينيني فقد تأسس وبني على قاعدة شعبية وليس على أساس نخبة[2].

ككل اتجاه، الاتجاه الايديولوجي يمكن أن توجه إليه العديد من الملاحظات والمآخذ، فجوزيف شومبيتر رد على بيرك في هذا الاتجاه قائلا: "الحزب لا يمكن أبدا أن يعرف حسب مبادئه، الحزب هو تجمع أعضائه مدعوون إلى التفكير في نضال تنافسي من أجل السلطة"[3].

أهم ما يوجه إلى هذا الاتجاه نقد هو أن الحزب الايديولوجي يتطلب التزاما طويل الأمد مفصولا عن المصلحة الشخصية، وإن كانت الأحزاب اللنينية تقوم بعملية تطهير دورية للحفاظ على الزخم الايديولوجي[4]، فهذا لم يمنع حدوث تصدع ايديولوجي وصراع فكري بين من يرى أن الخلل في النظرية، وفريق آخر يعتبر الممارسة غير صحيحة. ان الحزب الشيوعي كنموذج حقق الهيمنة البيروقراطية، فالالتزام والتضحية حدثت ولكنها قاعدة غير مؤكدة للعمل السياسي المستمر. وفي النهاية الايديولوجية لا تؤدي بالأحزاب إلى الفشل حتما إذا كانت متوازنة بمبدأ العمل الانتخابي.

- الاتجاه التنظيمي: يركز هذا الاتجاه على عناصر التنظيم في الحزب، وقد يكون هذا الاتجاه الاكثر مسلكا والأكثر دراسة ونقدا. لقد اعتمد هذا الاتجاه مجموعة علماء في وصفهم للحزب وكذلك في تشريحيهم المفصل للظاهرة الحزبية من منظور تنظيمي، وهو ما اعتمده أوسترسكي، وميلز وماكس فيبر. وقد واجهوا مشكل التنظيم في ديموقراطية الجماهير، وقد اتفق الثلاثة على رفض الفكرة السابقة حول الأحزابعلى أنها خرق وتشتيت للإرادة الجماعية، يعتبر ميشلز الذي هو من مؤسسي النظرية التنظيمية الحديثة أن الديموقراطية لاتتم دون التنظيم الذي يعتبر سلاحا في يد الضعفاء ضد الأقوياء[5]، كما اعتبر الحزب رابطا حيويا بين الرأي العام والسياسة العامة[1].

---

[1] Ho Chi Minh**, Sur Lénine et léninisme** (Moscou, Editions de l'agence de presse, 1971) p 19.

[2] بومبر، المرجع نفسه، ص 59.

[3] Josèphe Schumpeter, **Capitalisme, socialisme et démocratie** (paris, editions Payot, 1951) p 421.

[4] بومبر، المرجع نفسه، ص 65.

[5] Robert Michels, **Les partis politiques** : **Essais sur les tendances oligarchique des démocraties** (Paris ; Editions Flammarion, 1977) p 25.

وذهب ماكس فيبر عالم الاجتماع إلى اعطاء دلالات اجتماعية لصيغة الحزب، فيرى " أنه يتبادر إلينا من كلمة حزب تنظيمات تستند إلى انتماء وتطوع حر، هدفها إرساء قيادة مع سلطة داخل التنظيم لتحقيق أهداف موضوعيةأو الحصول على امتيازات شخصية أو تحقيقهما معا"[2]. وطور فيما بعد النموذج المثالي للحزب ولخصه في اكثر من بعد مبرزا اهمي بعض العوامل كالتنظيم و بنية هذا التنظيم و حرية التطوع و النفاذ الى التنظيم بمعنى عدم وجود أي ضغوط من أي نوع تجبر الفرد على الالتزام الحزبي وما يمكن ان تحمله خطوة كهاته من تشويه للعمل الحزبي.

واعتمد فيبر على العلاقات الاجتماعية في بعدها الاجتماعي لدراسة الظاهرة الحزبية، واستعار في موقع آخر لغة اقتصادية لتوصيف الظاهرة حيث وصفها كمقاولة سياسية entreprise politique.

أما موريس دوفرجيه المنظر الأهم للأحزاب السياسية، فيرى أن الأحزاب الحديثة لاترى من خلال برامجهاأو الطبقة الاجتماعية لأعضائها،وإنماتعرف حسب طبيعة تنظيمها، فالحزب "عبارة عن جماعات متناثرة عبر اقليم الدولة، كاللجان الحزبية و المندوبيات و أقسام الحزب والتجمعات المحلية، كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة وهذا الرباط يقوم على أساس تدريجي هرمي"[3].

لا تقدم هذا النظرية كلا متماسكا عن صيغة الحزب النموذج، وقد تعرضت للعديد من الانتقادات بسبب الاختلالات التي وردت خلال الممارسة الحزبية، فإذا كان من بين خصائص التنظيم التخصص في العمل، والخبرة المحترمة والهرمية التنظيمية، والتجنيد الداخلي والموضوعي للقيادة، توافر المصادر وتوجيهها نحو أهداف معينة ومحددة وأكثرها اهمية الحفاظ على التنظيم ذاته، فإن ما يؤاخذ على هذا المدلول انطلاقا من جوهره التنظيمي هو البيروقراطية الحزبية التي ستكون بيروقراطية وفقط، وهوما سيطور الظواهر المرضية للتنظيم، ويمكن ان تصبح فرصته في التقدم الاجتماعي موصدة وموجهة وتنعدم الحيوية والنشاط في نضاله من أجل النجاح.ويرى ميشلز في ذات الاتجاه أن للتنظيم دور مدمر للديموقراطية بشكل رئيسي[4]، كما يرى أنه يؤدي إلى الاوليغارشية[5] وأنه يفرز الكثير من السلوكات السلبية "كون الزعماء يميلون إلى رؤية النجاح والبقاء كهدف رئيسي بحد ذاته"[6]. وكون فشلهم في الانتخابات لا يعني إقالتهم من التنظيم وهو

---

[1]بومبر، المرجع نفسه، ص 38.

[2]Max Weber, **Economie et société** (Paris, Edition Plan 1971) p 292.

[3]Maurice Duverger, **Les partis politique** (Paris, Edition seuil, 1976) p 20.

[4]بومبر، المرجع نفسه، ص 27.

[5]R.Michels, Ibid., p.33

[6]بومبر، المرجع نفسه، ص 36.

نفس ما أشار إليه ماكس فيبر عندما اعتبر أن البيروقراطي الحزبي يتخذ السياسة كحرفة ويصر أن يجعل السياسة مصدرا دائما للدخل[1].

ومما يؤخذ على تعريف موريس دوفرجيه هو أن بعض التجمعات لديها صفة تنظيمية دون ان يكون لها بالضرورة صيغة حزب، كالجماعات الضاغطة وغيرها من الهيئات والجماعات التي تتميز بتنظيمية وتراتبية وقيادة وغيرها. كما أن دوفرجيه درس بنية الأحزاب البريطانية ونظامها النضالي وتقنياتها الانتخابية التي تستند عليها، وبنية الحزب وتطوره وتأثيره في الحياة السياسية البريطانية،واعتبر ان هذه العناصر تمثل أساسا لدراسة أي حزب، وهنا يرى جورج لافو" أن هذه العناصر غير كافية لدراسة وفهم الظاهرة الحزبية كونه لم يتطرق إليها بطريقة شاملة وأهمل عناصر هامة كانت من الممكن أن تجد صيغة أكثر مفهومية".وهناك من يعرف الحزب من جوانب مختلفة، وهو اتجاه آخر من التعاريف. ويعتبر الحزب عموما "مجموعة من الأفراد منظمة بصورة دائمة على المستوى الوطني تسعى للوصول إلى السلطة وممارستها بطرق مشروعة من أجل تنفيذ سياسة معينة"[2]، وينطلق تعريف آخر من الانسجام الذي تشكله الجماعة لغرض امتلاك السلطة:" فالحزب عبارة عن محالفة وولاء بين جماعات تربط بينهم مصالح مشتركة ورغبة مشتركة في تولي زمام الحكم"[3].

الأحزاب السياسية هي تنظيمات تقوم بعدة أدوار في العملية السياسية، يعرفها جوردون مارشال في موسوعته: " هي التنظيمات الرسمية التي تمثل أهداف ومصالح القوى الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في المجال السياسي، مع ان هناك بعض المجتمعات التي لا تعرف النظام السياسي في الحكم، والأحزاب السياسية هي الأداة التنظيمية التي يتم من خلالها تجنيد المرشحين لشغل المناصب المختلفة وترويج الأيديولوجيات بين الناس وتسعى إلى تنظيم المؤسسات الحكومية والسيطرة عليها"[4]. ويعرف انتوني جيدنز في كتابه الضخم (علم الاجتماع) " الحزب هو منظمة تسعى إلى تحقيق السيطرة والوصول إلى الحكم بطريقة شرعية عن طريق العملية

---

[1] بونبر المرجع ،السابق، ص 39. لمزيد من التفاصيل انظر: ماكس فيبر، **العلم والسياسة بوصفهما حرفة**. ترجمة، جورج كتورة (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى 2012).

[2] عصام الدبس، **النظم السياسية : أسس التنظيم السياسي، الدول، الحكومات، والحقوق العامة** (الجزء الأول) (الأردن، دار الثقافة، الطبعة الأولى 2010) ص 313

[3] محسن خليل، **النظم السياسية والدستور اللبناني** (لبنان، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 1973) ص 412.

الانتخابية"[1]، والملاحظ أن جيدنز يربط مفهوم الأحزاب السياسية بالنظرية الديموقراطية التي تفتح مجال التنافس السياسي الحر.

أما تعريف الحزب انطلاقا من قانون الأحزاب الجزائري فنصت عليه المادة 2 ، إذ "يهدف الحزب السياسي إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديموقراطية وسلمية من خلال مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر ربحا"[2]. ولذلك يمكن التأكيد على أن تعريف الحزب يختلف من نظام دولة إلى أخرى، ويتعدد تعريف الحزب بتعدد المنطلقات الفكرية.

المبحث الثاني: وظائف الأحزاب السياسية.

في المجمل وظائف الحزب كمفهوميه تماما، فهي عملية تطورية تراكمية تصنف حسب الأنظمة الحزبية، وحسب الايديولوجيات، وكذلك حسب التصنيفات المختلفة التي وضعها منظرو و مفكرو الأحزاب السياسية. يرى موريس دوفرجيه حسب تقسيمه، أن الوظيفة الأساسية للحزب هي وظيفة الإعلام السياسي وهو انما المواطنين بالسلوك السياسي الذي تسلكه الدولة والتصرف حسب مقتضيات هذا السلوك إضافة على دور الوساطة الذي تلعبه الأحزاب بيت الدولة والمواطن كما أنها تساهم في تطبيق ودعم ركائز الديموقراطية عن طريق إدماج المواطن في الحياة السياسية ما يدعم الاستقرار بها"[3]، وأضاف جون شارلو وظائف أخرى وفق تصنيفه الجديد، فأحزاب التجمع les partis attrapent tous لا تعتمد على الايديولوجيا ضمنأطرها وعملها الحزبي والنضالي، وانما تهتم أكثر بالعملية الانتخابية وتقديم مرشحين إلى الانتخابات وتنفيذ برنامج يتم الانتخاب عليه، وبهذا تقوم الاحزاب بتوجيه وتسيير وتأطير العملية الانتخابية وخلق توجه موحد للمواطنين والجماعات الاجتماعية داخل الدولة.

بصفة عامة تعتبر الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات في الوقت المعاصر لما تقوم به من وظائف مختلفة في المجال السياسيين سواء كانت في السلطة أو المعارضة. إضافة الى ما تم الاشارة إليه يتلخص دورها في:

- تكوين الاتجاهات والأفكار وتوجيه الرأي العام: تتطلب إنماء المسؤولية لدى الفرد

---

[1] أنتوني جيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ (للطبعة الاصلية الرابعة) (لبنان: المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أكتوبر 2005) ص 488.

[2] أمر رقم 97-9 مؤرخ في 27 شوال 1417، الموافق ل 6 مارس 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

[3] Maurice Duverger, **Sociologie politique** (Paris, Puf,1968) p 223.

وخلق تطابق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وترجمتها في اطار يعتنقه هذا الحزب[1]. وعليه أن يكون في مستوى تطلع الجماهير ومعبرا لها[2] وذلك بإيجاد أطر وصيغ تنمي وتحفظ الشعور السياسي للشعب[3] ، ما تعتبر حلقة اتصال بين الحكام والمحكومين وذلك من خلال إدارة الحوار الذي يدور بين أحزاب المعارضة والأحزاب الحاكمة فيما يخص المسائل العامة المتعلقة بالدولة[4]، وتقوم بالكشف للرأي العام وإعلامه بكل ما يمكن أن يشكل أهمية للمواطن[5].

- إعداد القادة السياسيين واختيار المرشحين: تعتبر الأحزاب السياسية وسيلة أساسية في تكوين القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين عن طريق التكوين على ممارسة السلطة وتطبيق برنامج الحزب[6]، فهي تعتبر مدارس تلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة، وغالبا ما لا تتعرف الجماهير إلا على هؤلاء الذين يقع اختيار الحزب عليهم لتمثيله في الانتخابات المختلفة وفق المبادئ السياسية التي صقلهم عليها[7]، وبدافع تطبيقها على أرض الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، واحيانا تكون حتى سلوكياتهم مرتبطة بمبادئهم الحزبية[8].
- تنظيم المعارضة: انطلاقا من الهدف الاساسي للحزب وهو الوصول الى السلطة او محاولة التأثير على قرارات السلطة الحاكمة عن طريق تنظيم المعارضة التي اصبح لها اولوية كبرى في الديموقراطيات الحديثة.
- التنشئة السياسية: بحيث يقع على الأحزاب وظيفة تلقين الفرد لأنماط اجتماعية معينة عن طريق مختلف أدوات الحزب، "وهي عملية مستمرة ودائمة ولا تتوقف

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة** (الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004) ص 213.

[2] Jean Meachel De Waele, **Partis politiques et démocratie en Europe central et oriental**(Bruxelles, ULB, 2002) p 117.

[3] حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**(بغداد، مطبوعات كلية الحقوق، جامعة بغداد، الطبعة الأولى 1986) ص 258.

[4] عصام الدبس، المرجع نفسه، ص 315.

[5] شفيق العاني، المرجع نفسه، ص 258.

[6] عصام الدبس، المرجع نفسه، ص 316.

[7] الخزرجي، المرجع نفسه، ص 215.

[8] بلال أمين زين الدين، **الأحزاب السياسية من منظور الديموقراطية المعاصرة** (الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2011) ص 39.

عند مرحلة معينة وهي مجموعة الخبرات التي تحدد سلوكيات الفرد داخل المجتمع مثل المشاركة السياسية أو عدمها، أي هنا يقع على الأحزاب دور تسييس المجتمع وهو دور ذو أهمية كبرى خصوصا في الدول النامية"[1].

- وظيفة تنظيم الحزب داخليا وفك أي صراع داخلي: في أحزاب القلة المختارة يتفاهم النواب مع الشخصيات البارزة في الحزب، خصوصا التي تمول خزينته، بحيث لا يجد النواب أي تنظيم معيق لعملهم، أما في الأحزاب الجماهيرية فيوجد جهاز إداري معقد ينظم الحزب والسائد هو خضوع نواب البرلمان للقادة الحزبيين[2].

هناك وظائف أخرى منوطة بالحزب في الانظمة الديموقراطية وهي وظائف تعليمية إعلامية، فالأحزاب السياسية تستعمل وسائل الاعلام كالصحف والاعلام للتواصل مع المواطنين[3].

إضافة إلى هذه الوظائف التي تعتبر تقليدية، هناك تحليل حديث للوظائف الحزبية في محاولة جديدة لدراستها من منطلق وظيفي أين يقوم حسب فرانك سوراف Frank. J Sorauf بثلاث وظائف أساسية[4]:- الوظيفة الانتخابية.

- وظيفة السيطرة وتوجيه الأجهزة السياسية.
- وظيفة تحديد والتغيير عن المواقف السياسية.

ومن هنا يمارس الحزب وظيفته ابتداءا من محيطه الذي تتأثر به وتتفاعل وتتكيف معه، فالمحيط أو البيئة التي يعمل بها الحزب عبارة عن مجموعة من العوامل: ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، وتقاليد متعارف عليها. كما "أن رسائله تستخدم كمرجع مشترك ليس فقط لأعضاءالحزب نفسه، وإنما أيضا لناخبيه والمتعاطفين معه"[5]. إن الاحزاب بتكيفها تساعد النظام على الديمومة عن طريق التنشئة السياسية التي تختلف من حزب إلى آخر ومن نظام إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، كأحزاب تقوم على تقوية العوامل الثقافية والمحافظة عليها كما هي، بينما تقوم أخرى باتخاذ تنشئة تقوم على تبديل الأسس الثقافية للمجتمع عن طريق أنماط أخرى للحياة والسلوك. "إن الأحزاب تستطيع لحد ما التأثير وتوجيه الثقافة السياسية لثلاث أبعاد: أولا: الحزب

---

[1] صلاح نيوف، **نظرية الأحزاب السياسية**. منشور على الرابط الالكتروني.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=40919

[2] سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية وجماعات الضغط** (القاهرة، دار المعارف، 2000) .

[3] المرجع نفسه.

[4] شفيق العاني، المرجع نفسه، ص259.

[5] فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**. ترجمة، محمد عرب صاصيلا (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2006) ص 385.

مصدر المعلومات للقضايا الوطنية، ثانيا: المشاركة في فعالية الحزب تزيد من شعور الانتماء للجموع، ثالثا: الحزب مصدر الأهداف والمعايير لتثمين الحقائق السياسية والاقتصادية"[1].

يتطرق جوردون مارشال لدور الأحزاب السياسية في العملية السياسية من خلال النظم المفتوحة أو المغلقة، " فهناك وجهة نظر أصحاب مذهب الحرية الذين يرون الأحزاب السياسية، و كذلك جماعات الضغط وجماعات المصالح الأخرى يدخلون في منافسة للاستئثار بالقوة بوصفهم ممثلين لمختلف الجماعات الاقتصادية الاجتماعية الموجودة في المجتمع ، فالمنافسة المفتوحة في النظم السياسية التعددية تؤدي إلى جعل القوة ظاهرة موزعة وغير تراكمية"[2]، ويؤكد الاتجاه الثاني على أن الاحزاب لا تخضع للتنافسية بل هناك حزب مسيطر " فالماركسيون الجدد يقللون من أهمية هذا الدور، ويقال في هذا أنه لما كانت القوة الاقتصادية المسيطرة في المجتمعات الرأسمالية هي نفسها الطبقة الحاكمة، فان السياسات البرلمانية لا تكون أكثر من وهم خادع، وأنها ليست سوى استراتيجية ايديولوجية لصرف الانتباه عن مصادر القوة السياسية"[3].

يعتبر الحزب منظمة تستبطن الانقسامات والتصدعات الاجتماعية، ويقوم بوظائف متباينة داخل الحقل السياسي ويقلص هيمنة سلطة الدولة، إن اللعبة الانتخابية التي ينخرط فيها بشكل دوري دليل على التدخل المجتمعي في تقرير القضايا السياسية وإحراج السلطات العامة في محطات عجزها. ومن بين الوظائف التي يناقشها لوي كوتي Louis Côté في هذا الشأن:

- فتح قناة للصراع الايديولوجي وصراع المصالح: إن أي مجتمع سياسي يمر بانقسامات وتصدعات أصلية، اقتصادية، اجتماعية، ايديولوجية، رمزية. والاحزاب السياسية هي التعبير عنها، فهي تتجمع الواحدة ضد الأخرى في المواعيد الانتخابية. الأحزاب نمطية، تعبئ حسب الانتماءات السوسيو–اقتصادية، الأثنية، الدينية، الجغرافية. إنها تعبير عن الانقسام والتعارض من خلال الانسجام والتجمع[4].
- المساهمة في تسييس المواطنين وتسهيل مشاركتهم في العملية السياسية: جاءت هذه الوظيفة بعد ظهور الأحزاب العمالية، المعروفة بالتنظيم الايديولوجي وجهاز تنظيمي يعبئ ناخبيه. إن الأحزاب التقليدية في دفاع عن نفسها من خلال الاندماجوالتعبئة. لكن الملاحظ في العشرون سنة الأخيرة في المجتمعات الغربية زوال صيغة الاندماج

---

[1] شفيق العاني، المرجع نفسه، ص 260.

[2] جوردون مارشال، المرجع نفسه، ص 83، 84.

[3] جوردون مارشال، المرجع نفسه، ص 84.

[4] Louis Côté, **L'État démocratique: fondements et défis** (Canada, Presses de l'Université du Québec, 2008) p 99.

الحزبي لصالح منظمات عدة، لذلك فوظيفة تسييس المواطنين وتسهيل مشاركتهم في العملية السياسية باتت وظيفة مشتركة[1].

- هيكلة العرض الانتخابي: تمتلك الاحزاب احتكار شبه مطلق للعرض الانتخابي، في القرن التاسع عشر كانتفرص فوز المترشحون "المستقلون" في الانتخابات مؤكدة، أما الآن ففوز"المستقلين" هو شبه معدوم[2].
- ضمان توظيف الشخص السياسي: الاحزاب شبه مهيمنة على توظيف الشخص السياسي، على الاقل في البرلمانات، فوزراء الحكومة من البرلمان. كما أنها تراقب بطريقة مباشرو أو غير مباشرة عدة تسميات في المناصب القضائية، الاقتصادية، الثقافية، والادارية.
- المساهمة في جمع الطلبات المجتمعية وتحويل الانشغالات الاجتماعية إلى قضايا سياسية: وهي تعتبر من أساسيات الأحزاب، هذه الوظيفة مشروطة و تنافسية[3].

المبحث الثالث: أنواع الأحزاب وخصائصها.

لا يوجد في حقل العلوم السياسية تصنيف واحد متفق عليه للأحزاب، وهذا يرجع لاختلاف المعايير التي يتم بها التصنيف، وكذلك يرجع لطبيعة النظام الذي يعيش في بيئته هذا الحزب. أما من حيث المعايير فتختلف حسب الايديولوجيات والمرجعيات، ونميز المعايير الآتية:

1. معيار التركيب الداخلي للحزب[4]: تصنف الأحزاب ضمن هذا المعيار إلى ثلاثة أصناف هي:

أ) الأحزاب اللامركزية: وهي تلك التي تفقد ضمنها القيادة المركزية السلطة على الأطراف أين يتمتع القادة المحليون بسلطات واسعة واستقلالية كبيرة عن الهيئات المركزية[5]. ظهرت هذه الأحزاب في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

ب) الأحزاب المركزية: وهي الأحزاب التي تعتبر المركز المحرك الرئيسي والأساسي للعمل الحزبي، ما ينتج عنه خضوع كامل للقاعدة بالنسبة للمركز. وغالبا ما تكون هذه

---

[1] Ibid., p 100.

[2] Ibid., p 100.

[3] Ibid., p 101.

[4] صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**(بغداد، مطبوعات كلية القانون، جامعة بغداد. 1990)ص 112.

[5] سعيد بوشعير، المرجع نفسه، ص 123.

الأحزاب ايديولوجية، كالأحزاب الاشتراكية في اوروبا وبقية العالم[1].

ج) الأحزاب القائمة على صلات عمودية داخلها: وتضمن عزل قواعد الحزب بعضها عن بعض كما تضمن متشددا شبه عسكري تفرضه على أعضائها في مجال العقيدة، تعتمد هذه الأحزاب على النخبة لا على الجماهير وتتجسد في الأحزاب الفاشية.

يتمثل الخلل في هذا المعيار أنه يعتمد أساسا على التركيب الداخلي للحزب، ويهمل العناصر الأساسية الأخرى الأكثر أهمية بالنسبة لمفهوم الأحزاب، فدرجة التنظيم مهما كانت عالية لا تكفي أن تكون معيارا وحيدا للتصنيف.

2. معيار يعتمد عناصر أساسية مختلفة: ومن خلاله تصنف الأحزاب إلى أربعة[2]:

أ) من حيث التركيب الاجتماعي: أحزاب بورجوازية، أحزاب طبقة وسطى، أحزاب عمالية، أحزاب فلاحية، أحزاب طبقات أو فئات شعبية مختلطة (أحزاب شعبية)

ب) من حيث الايديولوجية والأهداف السياسية: أحزاب راديكالية، يمينية فاشية، أحزاب محافظة، أحزاب ليبرالية، إصلاحية، اشتراكية ديموقراطية، اشتراكية يسارية.....الخ ويمكن أن يضاف إلى هذه الأصناف صنف جديد هي الأحزاب التي تحمل قضية كحزب البيئة[3].

ج) من حيث الوظائف والمكان في النظام السياسي: أحزاب حاكمة، أحزاب مهيمنة، أحزاب معارضة.

د) من حيث طبيعة التركيب الداخلي: أحزاب ذات طابع عسكري، أوتوقراطية، ديموقراطية.

يميل فقهاء دستوريون وسياسيون آخرون إلى تصنيف الأحزاب وفقا لمعايير متباينة، فموريس دوفرجيه وضع تمييزا جوهريا لهذا الموضوع:

أ) أحزاب كبار الموظفين: شكلت هذا النموذج الأحزاب المحافظة و الليبرالية في أوروبا القرن التاسع عشر، وتجمع هذه الأحزاب المدعوة أحزاب الأطر أو أحزاب الكوادر كبار الموظفين. النوعية لديهم أهم من الكمية، بحيث هؤلاء الوجهاء يوفرون نفوذا معنويا، كما لهم امكانيات مادية تسمح برفع الأداء النضالي للحزب. عادة مايكون أعضاء هذه الأحزاب محدودا لا يتطلب بنية صلبة، إذ هي تعتبر ذات بنية مرنة، وهي أحزاب لا

---

[1] المرجع نفسه، ص 123.

[2] جواد الكاظم، غالب العاني، المرجع نفسه، ص 113.

[3] جواد الكاظم، غالب العاني، المرجع نفسه، ص 113.

مركزية، وقد ظهرت نماذج جديدة لأحزاب الكوادر بعدما تطورت وأصبحت أكثر حداثة بفعل المنظومة الانتخابية الأولية: أي الانتخابات الأولية التي تتم داخل الحزب لاختيار مرشحيه، وهو نوع من الانتساب الحزبي مختلف تماما عن الاحزاب الجماهيرية[1]. أن الخاصية الأساسية التي تمتاز بها هذه الأحزاب أنها لا تبحث عن زيادة المنتسبين، فهي تبحث عن أصحاب النفوذ والتأثير، وهي ذات طابع ارستقراطي.

ب) الأحزاب الجماهيرية: وقد ابتكرت بنيتها الأحزاب الاشتراكية في بداية القرن العشرين وقد نقلتها بصفة مختلفة الأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية قلدتها بعض الاحزاب الليبرالية والمحافظة محاولة تجاوز بينتها ولكنها لم تنجح وتتمثل الأحزاب الجماهيرية في النموذج الاشتراكي، وقد أوجد هذا النوع ضرورة مالية بحيث يوفر سيولة من اشتراكات جماهيره، إضافة إلى سبب آخر أفضى إلى هذا النوع وهو ضرورة تلقين ثقافة الحزب وايديولوجيته عن طريق التثقيف المدني للجماهير، وتتمثل في النموذجين الشيوعي والفاشي[2]. تمتاز هذه الأحزاب بنضالية أعداد واسعة من المنخرطين، إضافة إلى قوة تنظيمها. فمبدأ تنويع الانتساب وفتحه أمام كل شرائح واسعة الأمر يسهم في زيادة وعيهم السياسي.

لا تتوافق التصنيفات الدوفرجية مع التكوين المعاصر الذي عرفته الأحزاب السياسية في القرن الواحد والعشرون، فبتوسع الأنماط الجديدة للاتصال لم يصبح التأثير على الجماهير حكرا على النخب والأطر، بل أصبحت تحدده وسائل الاعلام وبعض الشرائح البسيطة، كما أن عصر الايديولوجيات الشمولية والبرامج الواسعة بدأت في التفكك والتآكل، كمثل الايديولوجية الشيوعية...ويعتبر تصنيف "أوتوكيرشهايمر" توفيقا بين التصنيفين، حين يقترح تصنيف الأحزاب التي تلتقط كل شيء les partis attrapent tous وهي أحزاب ذات عدة طبقات، ضعيفة البعد الايديولوجي وذات طابع تقدمي كما توجد هذه الأحزاب في اليمين واليسار وحتى الوسط[3].

من جانب آخر يقترح جون شارلو Jean Charlot ثلاثة أشكال للأحزاب السياسية، يسمي الأولى أحزاب الأعيان، وهي تلك التي تتكون من الأشخاص ذو المكانة الاجتماعية والتأثير الرمزي بين أقوامهم وهي أحزاب تشبه أحزاب الأطر لدوفرجيه، والشكل الثاني يتمثل في أحزاب المناضلين التي تتمتع بأعداد واسعة من المنخرطين وهي شكل مطابق لأحزاب الجماهير،

---

[1] موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**. ترجمة جورج سعد (لبنان، دار المعرفة للدراسات الجامعية، الطبعة الأولى 1992) ص ص 70، 71.

[2] المرجع نفسه.

[3] Michel Offerlé, **les partis politiques** (Paris, Presse universitaire de France, 1987) p 12.

وأحزاب الناخبين التي لا تمتلك أيديولوجية واضحة، هدفها رصد أكبر عدد من المنتخبين، تتواجد هذه الفئة في البلدان المتقدمة أين تلعب التعبئة دورا هاما[1].

تتعدد الأحزاب بتعدد وظائفها وتركيبتها، وتراكمية الخبرة النضالية لأعضائها، كما أنها تتأثر وتؤثر في النظام السياسي.ويقسم لوي كوتي الأحزاب السياسية وفقا إلى أربعة معايير، وهي:

1. من حيث الأصل: يمكن أن نفرق الأحزاب ذات النشأة الانتخابية أو البرلمانية، وتلك المنحدرة من الجماعات المجتمعية. تظهر الفئة الأولى من علاقة دائمة بين الجماعة البرلمانية واللجان الانتخابية، أما الفئة الثانية فتنشأ الاحزاب من مؤسسات موجودة قبلا أين تكمن الوظيفة الأساسية خارج الفترات الانتخابية والبرلمان: منها النقابات، التنسيقيات، التجمعات الفلاحية، الكنيسة...هي ذات بنية متمركزة، وتوافق ايديولوجي، وشبه متأثرة بنوابها[2].
2. من حيث التركيبة: نميز في هذه الفئة ثلاث أشكال للأحزاب: الأولى هي أحزاب الأطر ذات المركزية العالية، تمولها فقط نخبها وهي لا تظهر إلا في المواعيد الانتخابية. والشكل الثاني هي أحزاب الجماهير التي تعتمد على المواطنين لتمويلها. ويظهر الشكل الثالث في ظروف خاصة، كأن يكون هدفها إنجاح قائد ما، ويطلق عليها أحزاب[3].
3. من حيث الإيديولوجية: تتمايز الأحزاب من خلال إيديولوجياتها، ونظام المرجعيات والقيم التي يصرح بها. هذه القيم والمرجعيات بحد ذاتها مكثفة ومتنوعة داخل النظام السياسي الواحد، بين الانظمة السياسية والمراحل المعتبرة. فالأيديولوجية تلعب دورا محوريا داخل هذه الأنظمة، إضافة إلى أنه يمكننا أن نجد عائلات ايديولوجية والتي لعبت دورا هاما في التاريخ الغربي: كالمحافظين، الليبراليين، اليمين المتطرف، الاشتراكيين، الشيوعيين، ...[4].
4. من حيث نمط التنظيم: تتشابه البنى الهيكلية للأحزاب، ونجد فيها على العموم ما يلي:
   - جمعية عامة ومؤتمر وطني، هيئة عليا مهمتها تقرير السياسات العامة وانتخاب القادة الوطنيين.
   - جهاز تنفيذي وطني ومجلس عام يسير النشاطات الحزبية بين المؤتمرات.
   - لجنة تنفيذية أو مكتب التوجيه الذي يعد مسؤولا عن شؤون الحزب بين

[1]André Akoun et autres, **Le Robert : dictionnaire de la sociologie** (France, Edition du seuil 1999) p 384.

[2]Louis Côté, Op.cit., p 101.

[3]Ibid., p 102.

[4]Louis Côté, Op.cit., p 102.

اجتماعات الجهاز التنفيذي الوطني.

- لجان مختلفة تعمل في حقل نشاطات متعدد: الارضية الانتخابية، التنظيمات، الاعلام والاشهار، التسيير والمالية...
- تنظيمات قاعدية...

تتنوع أدوار هذه الهياكل، يمكن أن نلاحظ أن أحزاب الجماهير تستطيع حشد أعداد كبيرة من المناضلين في مؤتمراتها وهو ما يسمح بالمشاركة في تعريف برنامج الحزب. كما أن درجة استقلالية التنظيمات القاعدية في اختيار المترشحين والتكيف مع الأرضية الانتخابية في الوضعيات المحلية هي جد متباينة من حالة إلى أخرى[1].

إن دراسة وبحث الحزبية اتخذت طابعا سوسيولوجيا يبحث في توجهات الأفراد وشروط تعبئتهم، ومزايا المناضلين ونشاطهم بعدما كانت في الدراسات الكلاسيكية تعتبرها كنظام فرعي من النظام السياسي الكلي، وتدرسه كبنية واحدة منسجمة أو تعتبره "فكرة". ويمكن بحث خصائص الحزب السياسي بصفة إجمالية من خلال التعاريف المختلفة نذكر:

" الحزب السياسي عبارة عن تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية لهدف الوصول إلى السلطة "[2]. وقدم جورج بيردو تعريفا آخر أيده فيه ريمون آرون، إذ يرى :" أن الحزب يضم مجموعة من الأفراد تدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها التنفيذ وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد من المواطنين في صفوفهم لتولي الحكم، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة"[3]. بناءا على هذا فخصائص الحزب هي كالتالي:

- استمرارية التنظيم: أي على الحزب أن يكون عمره أطول من أعمار مؤسسيه ولا يختفي باختفائهم[4]. و هذه الاستمرارية هي التي تستطيع أن تميز بين الحزب الحديث وبين مجموعة الزمر.
- تنظيم واسع مهيكل على المستوى الوطني والمحلي: يشمل كافة أطراف المجتمع. بحيث لا يكون جهويا أو مناطقيا محصورا في جماعة معينة.
- رغبة الأحزاب في السلطة أو المشاركة فيها أو التأثر عليها: إن الحزب يهدف

---

[1] Ibid., pp 102, 103.

[2] سعاد الشرقاوي، المرجع نفسه.

[3] كامل الخزرجي، المرجع نفسه، ص 212.

[4] Alfandari François, **Démocratie en Amérique latine**(France, université Lyon 2, institut des études politique. Thèse de doctorat soutenue sous la direction de David Garibay, p 3.

للوصول إلى السلطة، وإن كان الهدف المرصود غير ذلك فإنه يصلح جماعة ضغط

- البحث عن المساندة الشعبية: وذلك من أجل تسييس المجتمع والتأثير فيه و نشر ايديولوجية الحزب فيه، وبهذه الخاصية يتمايز الحزب عن النادي السياسي.

أما بالنسبة لماكس فيبر، إضافة إلى خاصية التنظيم التي يعتبرها ضرورية لأي حزب وأي حديث بعيد عن التنظيم فيه خلل، فإنه يضيف خاصية حرية العمل والالتزام الحزبي: أي أن الانخراط ضمن صفوف الحزب يكون خارج الأطر الإلزامية، وعليه أن يكون التزاما نضاليا إراديا[1].

" إن الانتاج العلمي المتجه نحو الأحزاب السياسية لا يمكن أن يفهم من دون الرجوع إلى ميدان فكري، أي إلى مجال مبني تتجابه فيه النظريات المزودة بسلطة غير متساوية والمطبوعة بشكل متنوع بخاتم الشرعية"[2].

المبحث الرابع: الانتخابات و الديمقراطية.

تعتبر الانتخابات وسيلة من وسائل إسناد السلطة، فهي تقوم بوظيفة توفير الشرعية الشعبية للحكومة المنتخبة، أو تجديد شرعية الحكومة القائمة، فعن طريق آلية الانتخابات الديموقراطية يصل إلى مراكز صنع القرار أولئك من اختارهم الناخبون. كما وتساعد دراسة الانتخاب على تحليل المشاركة السياسية، وتقديم التفسيرات حول أشكال السلوك السياسي، وقياس درجات تعبئة الناخبين، والكشف عن الميكانيزمات الاجتماعية لهذه المشاركة.

تسمح الانتخابات الحرة والنزيهة لجمهور المواطنين الانخراط في إدارة شؤون الدولة، وذهب الفقهاء إلى التكييف القانوني للانتخاب، والذي يعتبر:

1. الانتخاب وظيفة: ترى هذه النظرية، والتي تنبع من فلسفة الثورة الفرنسية أن الانتخاب وظيفة يتوجب على الأفراد القيام بها كتعبير عن سيادة الأمة، وبناءا على هذا المعنى نفضي على نتيجتين:

- " انطلاقا من أن الانتخاب وظيفة وليس حق فإن الأمة صاحبة السيادة تستطيع تحديد الأشخاص الذين يمارسون هذه الوظيفة والأشخاص الذين لا يمارسونها، وذلك وفقا لشروط معينة تضعها، ومن ثم فإن هذه النظرية لا تستتبع بالضرورة تقرير حق الاقتراع.

[1] Weber, Op.cit., p 292.

[2] فيليب برو، المرجع نفسه، ص 512.

- لما كان الانتخاب حق وليس وظيفة فإن الناخبون ملزمون بممارستها، كما أن الأمة تستطيع اجبارهم على تلك الممارسة إن هم امتنعوا عليها"[1].

لقد تم وفق هذه التسمية تقسيم المواطنين خلال الثورة الفرنسية إلى فئتين: 1/ فئة المواطنين الايجابيين citoyens actifs ولهم حق مباشرة الحقوق السياسية، وعلى رأسها حق الانتخاب ولكن بشروط معينة اهمها شرط النصاب المالي. 2/ فئة المواطنين السلبيين citoyenspassifs التي لا تتمتع بالحقوق السياسية وليس لها حق الادلاء بأصواتها"[2]. غير أن الإجراءات المعاصرة تخلت عن هذا النموذج وتبنت صيغ لا تعتمد معيار الاكراه.

2. الانتخاب حق: تعتبر هذه النظرية أن لكل فرد جزء من السيادة الشعبية يعبر عنها بالانتخاب " ويجب عدم تقييد هذا الحق بشروط معينة، فالاقتراع يجب أن يكون عاما، ويكون للفرد الحرية الكاملة في استعمال أو عدم استعمال هذا الحق، بدون جبر أو إلزام"[3].
3. الانتخابات سلطة قانونية: هو مكنة قانونية تعطي للناخبينإمكانية تحقيق المصلحة العامة، وذلك على أساس أن القانون يتولى تحديد مضمون هذه السلطة وشروط استعمالها بالنسبة لكل المواطنين دون تفرقة.

يرتبط تعزيز الانتخاب بتلك المساحة السياسية التي يوفرها النظام الديموقراطي، والضمانات التي يكرسها لمواطنيه، وهناك من يؤكد على توفر ثلاث ميكانزيمات تسمح لضمان اختيار الناخبين الحر واحترام إرادتهم[4]، وهي تمس:

1. إدارة للانتخابات غير متحيزة.
2. قانون عضوي لتسيير الورقة الانتخابية.
3. قانون عضوي يحكم تمويل الأحزاب والنفقات الانتخابية.

إن السير الحسن لهذه الميكانزيمات من شأنه أن يعزز "ديموقراطية" نظام سياسي ما، وحسب التعاريف الأربعة للديموقراطية (التعريف الدستوري ، الإجرائي، ذو التوجه العملياتي) فإن "أصحاب التعاريف الإجرائية يختارون مجموعة ضيقة من الممارسات السلطوية ليحددوا في

---

[1] ثامر الخزرجي، المرجع نفسه، ص 233.

[2] عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي: الدولة، الحكومة، الحقوق والحريات** (القاهرة، الدار الجامعية، بدون تاريخ) ص 224.

[3] المرجع نفسه، ص 223.

[4] Louis coté, Op.cit., p 109.

ضوئها ما إذا كان نظام حكم ما يمكن أن يوصف بالديموقراطي أو لا. ويحصر معظم دارسي هذه الاجراءات اهتمامهم بالانتخابات، ويتساءلون عما إذا كانت الانتخابات التي تقوم على تنافس حقيقي وتضم عددا كبيرا من المواطنين تؤدي على تغيير في الرجال والسياسة، ويرفضونها– إذا ما بقيت مزيفة وتخلو من المنافسة وتستخدم كمناسبة لسحق معارضي الحكومة"[1]. هذه المعطيات الإجرائية هي ذات اهمية من حيث أنها تكشف عن النوايا الحقيقية للنظام السياسي في تحقيق المساواة وحرية التعبير والمشاركة الفعالة، " فقد تسهم السلطة الفعلية التي تمارسها الهيئة التي يتم انتخابها على أرض الواقع في إضفاء مزيد من الاعتبار والأهمية على العملية الانتخابية بحد ذاتها، فالانتخابات الجوفاء التي يتم تنظيمها من قبل الانظمة الديكتاتورية والتي لاتمنح للناخب خيار حقيقي، وحيث لا تمارس السلطة التشريعية المنتخبة أي تأثير في تشكيل الحكومة ولا في قرارتها"[2].

تعمل الانتخابات على حشد المواطنين وإشراكهم في تعيين من يتوجب عليهم ممارسة السلطة السياسية، كما أنها ترمز إلى مقدار الحرية والحقوق السياسية التي يتمتعون بها. كما أن"تفضيل الانتخابات بوصفها الطريق المرغوب والأكثر احتمالا إلى الديموقراطية يستند على أربعة حجج رئيسية:

1. أن الانتخابات العادلة والحرة توفر الآلية المؤسساتية الأكثر توقعا وشفافية للتنافس بين الزعماء على الأصوات للوصول إلى بعض القرارات السياسية.
2. أن التداول على السلطة يحتمل أكثر أن يكون مقبولا من اللاعبين السياسيين الرئيسين ودوائرهم الانتخابية إذا ما تم من خلال انتخابات عادلة وشفافة.
3. أن الانتخابات تعمق و تمأسس المسؤولية الديموقراطية- سواء أكانت محلية أو وطنية، فإن الانتخابات تزيد المسؤولية الديموقراطية بتوسيع المشاركة والتمثيل السياسي ووضع السيادة الشعبية في صميم الشرعية.

---

[1] تشارلز تيللي، **الديموقراطية**. ترجمة، محمد فاضل طباخ (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2010) ص 24.

[2] أندرو رينولدز، بن ريلي، اندرو ايليس: **أشكال النظم الانتخابية**. ترجمة أيمن أيوب (دليل المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات (النسخة العربية)، الطبعة الأولى 2007) ص ص 24،25.

4. إن الانتخابات تستدعي قبول التعددية السياسية والتنوع الايديولوجي باعتبارهما مبدأ سياسيا أساسيا"[1].

تؤدي الانتخابات العديد من الوظائف كالتجنيد والتثقيف السياسي، كما تستطيعالنظم الانتخابية التأثير في كيفية قيام الأحزاب السياسية بحملاتها الانتخابية، وفي سلوكيات القيادات السياسية، بما يسهم في تحديد ما يكون عليه الجو السياسي العام، وقد تدفع هذه النظم بالأحزاب السياسية نحو تشكيل التحالفات فيما بينها أو، على العكس من ذلك، أن تبتعد عن تلك الممارسة، وقد توفر النظم الانتخابية للأحزاب السياسية لتوسيع قاعدتها الشعبية على أوسع نطاق ممكن. أو لحصرها في في أطر ضيقة ضمن إطار القبيلة أو صلة القرابة"[2].

[1]عبد السلام المغراوي، **دمقرطة الفساد في المغرب: إصلاحات سياسية في ثقافة سلطة ثابتة**. ورد في: محمد حربي، محمد حشماوي (تحرير)، **السياسية في ميزان الفكر النقدي** (الجزائر، **نقد** (مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي)، خريف/شتاء 2004 العدد 20/19) صص91، 92.

[2]رينولدز وآخرون، المرجع نفسه، ص 20.

الفصـــــــــــل الثـانـي

الـدراسة الـمحلية لـلأحزاب الـجزائـرية فـي تـشريـعيـات 2012

مــدخـــل عـــام

المبحــث الأول: دراســة القــوائم الحزبيــة المترشــحة للانتخابــات التشريعية بعين تموشنت 2012.

المبحث الثاني: دراسة القوائم الحرة في الانتخابات: ماي 2012.

المبحث الثالث: طموح وأهداف الأحزاب السياسية الانتخابات التشريعية 2012

مدخل عام

تعتبر الانتخابات التشريعية 2012 انتخابات استثنائية، في ظل وضع إقليمي استثنائي وهو ما اتفق على تسميته "بالربيع العربي"، الذي أدى إلى سقوط رؤوس الأنظمة في كل من تونس، ليبيا، مصر، واليمن. وحراك عنيف في سوريا. هذا ما شكل العديد من التساؤلات حول امكانية انتقال هذه الظاهرة السوسيو–سياسية إلى الجزائر ذات التجربة الديموقراطية المتأزمة.

تتم هذه الانتخابات في ظل إحساس الدولة الجزائرية أنها مقصودة بطريقة أو بأخرى بهذا الحراك العربي، الذي ترى أنه صناعة وتوجيه أيادي خارجية تعمل على زعزعة دول المنطقة. ويمكن رصد ذلك بسهولة من تصريحات قادة الأحزاب المصنفة كأحزاب سلطة، وتظهر مؤشرات هذا الاستهداف من حجم الحملة الإعلامية التي تشنها القنوات الخليجية والفرنسية على الجزائر تتهمها بنقل المرتزقة والآليات العسكرية لصالح نظام "القذافي"، وصلت إلى حد تقديم شكاوى إلى الجامعة العربية من طرف المجلس الانتقالي الليبي ضد الجزائر[1]، واستفسار فرنسي حول الموضوع من السلطات الجزائرية[2]. وما أكد اتجاه الريبة لدى النظام الجزائري والذي نقله بدوره إلى المواطنين هو استهداف السفارة الجزائرية في طرابلس والتعدي على الدبلوماسيين عند سقوط نظام "القذافي" واختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مالي.

إن إجراء الانتخابات الذي يزامن سيطرة الإسلاميين على مفاصل الحكم في دول الربيع العربي في أول امتحان انتخابي بعد سقوط الأنظمة السابقة وهو ما حدث في مصر بحيث سيطر الإخوان والسلفيين على كل من البرلمان المصري[3]. وحصدت النهضة في تونس أغلبية الأصوات، أما في ليبيا وان لم تقم بعد انتخاب ولكن طبيعة وتوجه ما يسمى بـ "الثوار" لا يخفي أبدا صبغتهم الإسلامية[4].

---

[1] أنظر: جريدة الخبر الجزائرية ليوم الاثنين 18 أبريل2012 ، أو الرابط http://ar.algerie360.com

[2] فرنسا تستفسر الجزائر نيابة عن المعارضة الليبية، مدلسي ينفي دعم الجزائر للقذافي بالسلاح، جريدة الخبر الجزائرية ليوم الأربعاء 20 أفريل 2011.أو على الرابط الالكتروني
http://www.elkhabar.com/ar/autres/hadath/251130.html

[3] ناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع الجزائري** (الجزائر، منشورات الشهاب 2012) ص 11

[4] أنظر ما يقوله ممثل تونس في اليونسكو المنشق من نظام بن علي في تونسفي هذا المؤلف:
Mezri Haddad, **La face cachée de la révolution tunisienne**(Tunis,ed. Arabesque, 2011)

أما المغرب والذي سارع إلى التكيف مع الربيع بإحداث إصلاحات دستورية، فأيضا جاءت نتيجة الانتخابات تصب في صالح الإسلاميين.[1] وعليه سنأخذ قراءة علاقة الانتخابات التشريعية 2012 بالتحولات الجيوستراتيجية في المنطقة العربية وأثرها على الوعي المواطني المحلي، وكيف أنها ستشكل حافزا إيديولوجيا لأجندات الأحزاب الاسلامية الجزائرية في دعواها لصناعة الربيع الجزائري "السلمي". فالجزائر ستضع صناديقها بين أيدي مواطنيها في ظل غليان اجتماعي كبير، منها أحداث ما عرف باحتجاجات الزيت والسكر، إضافة الى استثمار أمين عام RCD سعيد سعدي لهذا الربيع والدعوة إلى ما عرف بمظاهرات السبت، وهي الدعوة في كل يوم سبت لإسقاط النظام في استنساخ للتجربتين التونسية والمصرية. لكن بدا أن الجزائر فلتت من "الربيع" رغم الخطاب التحريضي لقناة الجزيرة من جهة أخرى في نقلها لهذه الاوضاع الداخلية.

لقد سعى النظام إلى تنظيم إجراء الانتخابات التشريعية بعد مشاورات أعلنها مع كل الفعاليات، قادها عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة مكلفا من الرئيس لجس نبض المجتمع والأخذ بآراء كل الفواعل السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في الوطن، تتزامن وإعلان الرئيس للإصلاحات واختبار لهذه الإصلاحات. وإن كان البعض قد شكك في جدية المرامي من هذه المشاورات انطلاقا من نوعية المستشارين، وهناك من وصفها باستشارة النظام لنفسه.

استوعبت السلطة المجريات المحيطة، فأكدت على أن الانتخاب سيتم بكل شفافية عبر تدابير قانونية وتقنية، كاستعمال صناديق الاقتراع الشفافة[2]، وإدراج بصمات المترشح بدل التوقيع لوضع حد للتصويت المزدوج[3]، واستحداث لجنة لمراقبة الانتخابات، وعلى غير العادة رئيسها غير معين من طرف رئيس الجمهورية. فانتخابات 2012 تعبر لأول مرة عن إنشاء اللجنة من كل الأحزاب المشاركة التي تنتخب رئيسها وللأحرار الحق في المشاركة عن طريق القرعة[4]. كما انها تتم عن طريق استحداث لجنة وطنية (قضائية) للإشراف عليها: تتكون من 316 عضو معين من رئيس الجمهورية يرأسها القاضي "سليمان بودي" والتي لقبت فيما بعد بلجنة "بودي". هذه اللجنة تنسق مع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات وتتبادل معها المعلومات، وليس لها حق التدخل في

---

[1] "**الإسلاميون يعلنون الفوز بانتخابات المغرب**"، الجزيرة وكالات، لتاريخ 2011/11/26 انظر الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/afbbb409-7b91-491f-ab71-13fb7e2c2dc1

[2] المادة 44 من **قانون الانتخابات** 2012.قانون الانتخابات (الأمانة العامة للحكومة، رئاسة الجمهورية، قانون 2012)على الموقع الرسمي لرئاسة الجمهوريةhttp://www.joradp.dz/TRV/AElect.pdf

[3] المادة 46.

[4]المواد 171، 172.

عملها[1]. ويمكن اجمال بعض الخصائص التي تميزت بها تشريعيات 2012 نذكر:

– هي أول انتخابات تقام في ظل رفع حالة الطوارئ منذ انتخابات 1991

– أول انتخابات تتم في ظل انفتاح وزارة الداخلية على اعتماد الأحزاب وسرعة حصولها على الاعتماد.

– أول انتخابات منذ انتخابات 1991 تشهد مشاركة قياسية للأحزاب، 44 حزب منها 21 حزب جديد.

– أول انتخابات تقام في ظل ارتفاع أجر النائب البرلماني.

–أول انتخابات تتم في ظل التعداد الجديد لعدد مقاعد البرلمان حيث ارتفعت من 389 إلى 462 مقعد.

–أول انتخابات تتم في ظل قانون تمثيل المرأة[2]، قانون التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة، وهو قانون "الكوتة" وما يعرف أكاديميا بالتمييز الايجابي والذي لأول مرة توضع قواعد تنظيمية تضمن حصة المرأة من القوائم[3].

– انتخابات تقام في ظل قانون اعلام جديد ينهي 50 سنة من الاحتكار العمومي للقطاع فهذه الانتخابات تتم في ظل انفتاح اعلامي بتواجد أكثر من جريدة ، ولأول مرة تصاحب العملية الانتخابية قنوات جزائرية خاصة.

– أول انتخابات يقوم خلالها حزب بحملة انتخابية عن طريق تلفزيون ملكه ويعمل باسمه وشعاره "تلفزيون العدالة " لحزب العدالة والتنمية لـ " عبد الله جاب الله"[4]

– كما أنها أول انتخابات تتم مع ارتفاع قياسي لمنتسبي ومشتركي مواقع التواصل الاجتماعي الانتخابي ومخاطبة فئات نوعية من المجتمع.

– هي أول انتخابات تتم في ظل اعتراف حكومي أن أحداث أكتوبر 1988 كانت ثورة، و ..... ذلك في خطابات عبد العزيز بلخادم وأحمد أويحي: "اذا قالوا لكم الميادين، فأجيبوا أن الجزائر كلها ميدان التحرير، وإن قالوا الربيع، قولوا ربيعنا 19 مارس 1962"

---

[1] المادة 168 من قانون الانتخابات 2012.

[2] انظر مرسوم قانون تمثيل المرأة في البرلمان (الملحق).

[3] ناصر جابي، المرجع نفسه، ص 211

[4]قناة الخليفة قامت بحملة انتخابية لصالح المترشح علي بن فليس خلال رئاسيات 2004، لكن الاستثناء في هذه الانتخابات هو الحديث عن قناة حزبية.

– تتم هذه الانتخابات في ظل شبح المقاطعة، بعدما فشل النظام والأحزاب في انتخابات 2007 من تحقيق شبه مشاركة مرتفعة (35,6)[1] وهي أضعف نسبة منذ الاستقلال هو ما دفع وزارة الداخلية لمطالبة الجزائريين مباشرة عبر رسائل نصية SMS تدعو الى المشاركة في الانتخابات وكذلك دخول الرئيس شخصيا على خط رفع نسبة المشاركة.[2]

– تقام هذه الانتخابات في ظل أريحية اقتصادية بالنسبة للجزائر عكس الدول الأوربية التي تعاني أزمة، بحيث تحولت الجزائر مع وجهتها للاستفادة من البرنامج الخماسي المرصود له 286 مليار دولار. وقد بلغ عدد الوقود 60 وصالح الى نهاية 2012[3].

– تتشابه هذه الانتخابات مع سابقتها من حيث منع رئيس البرلمان المنتهية عهدته من اعادة ترشحه، فحدث لـ"عبد العزيز زياري" ما حدث لـ "عمار سعيداني"، كما تختلف عنها من حيث انخفاض عدد الوزراء المترشحين من 19 الى 06 وارتفاع ملحوظ في عدد النقابيين المترشحين من 30 الى 120 نقابي[4].

المبحث الأول:دراسة القوائم الحزبية المترشحة للانتخابات التشريعية بعين تموشنت 2012.

شارك في الانتخابات التشريعية بولاية عين تموشنت 34 حزب و4 قوائم للأحرار، تتنافس كلها على 5 مقاعد مخصصة للولاية،. ما يشكل نسبة 89.47 % و الأحزاب هي:

الجبهة الوطنية الجزائرية– التجمع الجزائري – جبهة التغيير– حزب عهد 54 – الحركة الوطنية للأمل – حزب النور الجزائري – التحالف الوطني الجمهوري – حزب الجيل الجديد – الحركة الوطنية للأحرار من أجل الوئام– حركة للبيبية والديمقراطية – حزب الفجر الجديد – اتجاه قوى الدمقراطية ولاجتماعية – الجهة الوطنية للحريات – التجمع الوطني الديمقراطي – الحزب الوطني الجزائري – الحزب الوطني الحر – الجبهة الوطنية الديمقراطية – حزب العمال

---

[1] حسن رمعون وآخرون، **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة** (وهران، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC، 2012) ص 81.

[2] خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى السابعة والستين لمجازر 8 ماي(سطيف 8 ماي 2012).

[3] سمية يوسفي، "**ملايير البرنامج الخماسي تسيل لعاب الأجانب، جريدة الخبر الجزائرية**"، الخميس 3 جانفي . العدد 6943، ص 7

[4] رشيدة دبوب، "**المركزية النقابية رشحت 120 اطار نقابي في التشريعيات**"، جريدة الخبر الجزائرية ، الثلاثاء 10 أبريل2012العدد 6681، ص4

– حزب التجديد الجزائري – حركة الافتتاح – حركة الوطنية الأحرار – الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية – جبهة الجزائر الجديدة – الحزب الوطني للتضامن والتنمية – جبهة المستقبل – جبهة العدالة والتنمية – حزب الكرامة – التجمع الوطني الجمهوري – جبهة التحرير الوطني – الحركة الشعبية الجزائرية – حزب العدل والبيان – تكتل الجزائر الخضراء – حزب الشباب – حركة الوفاق الوطني.

(الشكل رقم 01) القوائم المترشحة في ولاية عين تموشنت لتشريعيات 2012

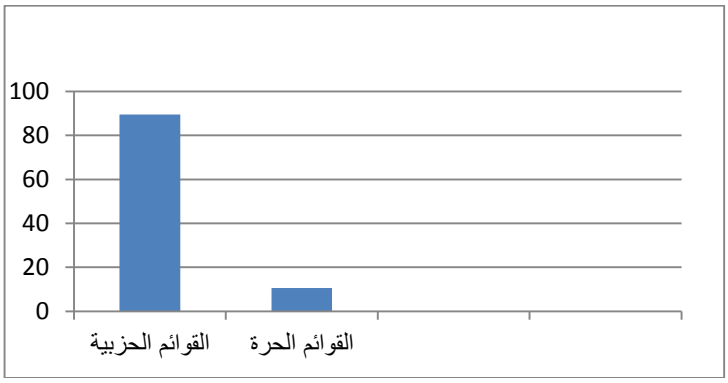

المصدر: الميدان 2012

عدد القوائم الحزبية المشاركة في هذه الانتخابات لم تشهده الولاية مقارنة بالمحطات الانتخابية السابقة، في حين هو عدد مقبول مقارنة بالولايات الأخرى[1] يمكن التأكيد على أن تزاحم القوائم الحزبية يأتي كنتيجة طبيعية لما تعيشه الساحة السياسية من تحولات تماشيا مع التغيرات الإقليمية، ونتيجته انفتاح وزارة الداخلية،على غير عادتها، على اعتماد الأحزاب الجديدة فصارت الانتخابات تشمل حضور 44 حزب، ضمنهم تكتل يضم 3 أحزاب. صارت هذه الاحزاب مدفوعبتعهدات السلطة حول نزاهة الانتخابات، وأن التغيير يمر عبر صناديق الانتخاب، بحيث ظهر النظام وكأنه يستعد للرحيل "إعلاميا"، لتتحول الانتخابات مرة أخرى إلى مفاتيح الحل بالنسبة إلى النظام[2].

إن عدد القوائم الحزبية ليس دليلا على وجود حزبي حقيقي على أرض الولاية، فإن كانت بعض القوائم هي نتيجة تواجد والتزام نضالي، فإن قوائم أخرى هي نتيجة انشقاقات لمناضلين أما رُفِض ترشيحهم أو ترتيبهم غير مجد، أو رفضوا من معهم في القوائم. فعمدوا على جلب اعتمادات

---

[1] ولاية المسيلة مثلا شاركت في الانتخابات ب 56 قائمة حزبية وحرة.

[2] ناصر جابي، **الانتخاباتالتشريعية الجزائرية: انتخابات استقرار أم ركود سياسي؟** ورد في: علي اومليل(محرر) **الانتخابات الديموقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية** (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2010) ص 75.

رسمية لأحزاب* تحت وعد بهيكلة الحزب وتأطيره بعد الانتخابات داخل الولاية، أو مقابل أمور أخرى تصب في مصلحة الحزب أو قيادته الوطنية. وبصفة عامة سواء كان التواجد في الانتخابات نتيجة التأطير التنظيمي والالتزام النضالي أو بجلب اعتماد رسمي لحزب ما، فالكل يظهر محليا في المناسبات الانتخابية وينتهي دوره مع إعلان نتائج هذه الانتخابات، إلا في استثناءات معنية. أما بالنسبة للمترشحين فتضم كل قائمة مترشحة 5 مترشحين رئيسيين و 3 مترشحين احتياط [1]، ما يجعل مجموع المترشحين ضمن القوائم الحزبية 272 مترشح (170 رئيسين و 102 احتياط) وهو ما يشكل نسبة 89.47 % من مجموع المترشحين ضمن كل القوائم.

(الشكل رقم 02) دائرة نسبية للمترشحين الاحرار والحزبيين.

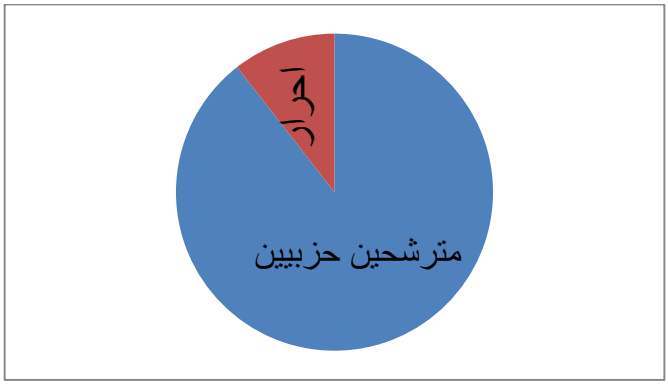

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 03) جدول يوضح توزيع نسب المترشحين ونوعهم الاجتماعي.

المصدر: الميدان 2012

يتوزع عدد ونسب المترشحين كالتالي:

المترشحين	رجل		امرأة		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
رئيسين	123	%72.35	47	% 27.64	170
احتياط	74	% 12.54	28	% 27.45	102
					272

*سيتكرر المصطلح بالعامية (نجيب بارتي) خلال الدراسة ، لنشير إلى تلك الآلية او التقنية لدخول بعض السياسيين للانتخابات دون أن يكون للعبارة دلالة على ممارسة نضالية أو كل ما له علاقة بمفهوم الحزب.

[1] المادة 32 من قانون الانتخابات 2012.

شارك في الانتخابات 75 امرأة مترشحة و 197 رجل مترشح ، وهو انعكاس لتطبيق قانون الكوتا[1] والذي يعرَّف أكاديميا بالتمييز الايجابي.

(الشكل رقم 04) دائرة نسبية توضح نسب النوع الاجتماعي للمترشحين

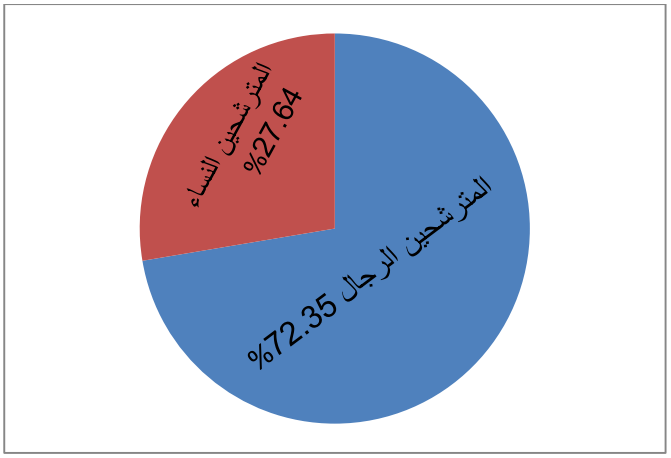

المصدر: الميدان 2012

تختلف دوافع الترشح من مترشح إلى آخر وإن كان أغلب من قمنا بسؤالهم حول الموضوع كانت إجابتهم النموذجية خدمة الولاية وسكانها، وكأن الطموح في مزايا المنصب أمر غير مشروع. في كل الأحوال شكلت هذه الانتخابات نقطة اهتمام الكثيرين، بل تعدته إلى المشاركة بعيدا عن السلبيةالمميزة للمحطات الانتخابية السابقة، أملا في ما عرف بالتغيير تماشيا مع ما حدث في المنطقة. كما أن تقلد المنصب السامي وامتيازاته تعتبر هدف رئيسي لشريحة واسعة من المترشحين وإن أنكروا هم ذلك. فنحن نتحدث عن ما مجموعه 304 مرشح ضمن 38 قائمة ككل وهو رقم ضخم لم تعتد عليه ولاية عين تموشنت.

من خلال القوائم نلاحظ ترشح 4 رؤساء بلديات ورئيس مجلس ولائي، وعضوين من ذات المجلس الولائي، وعضو برلمان، وعضو مجلس أمة سابق على النحو التالي:

[1] أنظر مرسوم تحديد نسب المرأة في الملاحق.

(الشكل رقم 05) جدول يوضح رؤساء البلديات المترشحين

المرشح	البلدية	الحزب الذي دخل به البلدية	الحزب الذي ترشح به الى البرلمان
أ	وادي برقش	جبهة التحرير الوطني	حر
ب	عين الأربعاء	الجبهة الوطنية الجزائرية	الحركة الوطنية للحريات
ج	عين الطلبة	التجمع الوطني الديمقراطي	التجمع الوطني الديمقراطي
د	العامرية	جبهة الوطنية الجزائرية	الجبهة الوطنية الجزائرية

المصدر: الميدان 2012.

(الشكل رقم 06) جدول يوضح رؤساء وأعضاء المجلس الولائي

	الحزب	الحزب	الحزب الحالي
المترشح	2007 - 2006	2012 - 2007	2012 -
رئيس المجلس الولائي	/	التجمع الوطني الديمقراطي	الجهة الشعبية الجزائرية
عضو مجلس ولائي ونائب رئيسه	جبهة التحرير الوطني	جبهة التحرير الوطني	التجمع الوطني الجمهوري
عضو المجلس الولائي	- /	جبهة التحرير الوطني	الحركة الوطنية للأمل

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 07) جدول يوضح أعضاء البرلمان ومجلس الأمة

المرشح	2002 – 97	2002 – 2007	2007 – 2012	2012 – 2017
أ نائب رئيس البرلمان	/	حمس	/	التجمع الجزائري
ب . عضو البرلمان	/	/	حمس	التكتل (خمس)
ج . عضو البرلمان*	جبهة التحرير الوطني	حر	التجمع الوطني الديمقراطي	جبهة الجزائر الجديدة

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 07) جدول يوضح أعضاء مجلس الأمة المرشحين

	2003 . 2006	2012 . 2017
العضو . أ .	عن التجمع الوطني الديمقراطي	جبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية FNJS

المصدر: الميدان 2012.

(الشكل رقم 08) الأمناء الولائيون المترشحون (الحزبيون)

أمين عام الحزب	الرتبة ضمن القائمة
العمال	الأول
التجمع الوطني الديمقراطي	الأول
حركة الوطنية الأحرار	الثاني
حمس	السادس

المصدر: الميدان 2012

ارتفاع النسبة وعدد المرشحين رافقه ارتفاع في نسبة مشاركة المرأة مستفيدة من النسبة التي منحها لها الدستور ضمن القوائم . لقد رشحت أغلب القوائم ضمن قائمتها الرئيسية امرأة وعلى الأكثر امرأتين وهو ما شكل نسبة تتراوح من 20الى 40 % من المترشحين،ـ والملاحظ أنه حتى القوائم التي تتصدرها نساء اخذوا كل النسبة المخصصة ولم يدرجن نساء أخريات، في حين يوجد قوائم أخرى يتصدرها رجال كانت فيها نسبة المرأة 40% .

*يشكل هذا المترشح حالة هامة فهو يتواجد في البرلمان منذ 1997 ، وكل مرة ضمن حزب معينوشعاره في 2012 (التغيير).

الملاحظة الاخرى أنه لا مجال للمقارنة بين أداء المترشحات كرؤساء القوائم وبين المترشحات الأخريات من ضمن القوائم الأخرى، من حيث الأداء والظهور. وترى بعضهن أنها فرصة حقيقية

للوصول إلى البرلمان[1]، فالمترشحات على رؤوس بعض القوائم أكثر تواجدا مقارنة بمترشحات الأحزاب الكبرى كجبهة التحرير الوطني، أو التجمع الوطني الديمقراطي . باستثناء حالة واحدة وهي مرشحة رأس قائمة حركة الانفتاح والتي لم يظهر لها أثر خلال الجملة الانتخابية.

إن فرض النسبة المخصصة للمرأة , وضبابية تطبيقيها جعلت بعض القوائم تحاول الاستفادة منه عن طريق ترشيح قريبات كما فعل رأس قائمة العدالة والتنمية الذي رشح ابنة خالته، ومحاولة الاستفادة من القانون تظهر أكثر في قائمة الحركة الشعبية الجزائرية التي يترأسها رئيس المجلس الولائي المنشق من التجمع الوطني الديمقراطي والذي رشح فقط زوجته لتمثل نسبة المرأة من ضمن قائمته. ونلاحظ في موضوع متصل، اهتمام المنتخبين المحلين والوطنيين بالانتخابات التشريعية 2012، . فباستثناء النائب السابق المترشح ضمن التكتل الأخضر في المرتبة الخامسة كسند للقائمة حتى تستفيد من شعبيته[2]. كل المترشحين المنتخبين الآخرين ترشحوا كمتصدري قوائم بعدما انشق أغلبهم عن حزبه عن طريق جلب اعتماد رسمي لحزب آخر، وهي تقنية للترشح اكثر من أي شيء آخر .
يوجد من هؤلاء المنتخبين من رأى في هذه الانتخابات فرصة في الترقي على مستوى المجالس المنتخبة. انطلاقا من حسابات معينة* وفيهم من انتهت عهدته ويحاول إعادة انتخابه . وفيهم من نجح لحد الآن في التواجد في البرلمان منذ سنة 1997 عن طريق جبهة التحرير الوطني، كمترشح حر، أو بالتجمع الوطني الديمقراطي، وهو الان يترشح ضمن حزب جبهة الجزائر الجديدة، أهم مطالبه وأهدافه الانتخابية " التغيير".

الأمر الآخر الذي يمكن الاشارة إليه، هو أن اهتمام المنتخبين بالبرلمان لايمكن تفسيره بعيدا عن الامتيازات التي يوفرها المنصب، بينمحاولة تحقيقها،- أو محاولة المحافظة عليها. ولهذا خلال الحملة الانتخابية كانت هذه الفئة هي الأكثر ظهورا والأكثر تنظيما وإلى حدما الأكثر صرفا للمال إما مباشرة، أو عن طريق التفاف حلقات من المقاولين حولهم (باستثناء مرشح ال RND). فئة حزبية أخرى اهتمت بالانتخابات التشريعية هي فئة الامناء الولائيون للأحزاب السياسية وهو ما يجعل ديمقراطية التنظيم محل نقاش (سيتم التطرق له في الموقع لاحق من هذه الدراسة)،بحيث من السهل

---

[1]مقابلة مع السيدة سعد الله أمنة . مترشحة رأس قائمة FNICبعين تموشنت 5 ماي 2012.

[2] مقابلة مع السيد جبور، نائب سابق ومترشح ضمن قائمة التكتل الاخضر في ولاية عين تموشنت، يوم 05 ماي 2012.

* رؤساء البلديات بنوا حساباتهم على اكتساح البلديات التي يشرفون عليها، وهو ما يحسم المقعد النيابي.

على الأمين الولائي الاستفادة من دعم القيادة الوطنية وترشيح نفسه "ديمقراطيا" على طريقة الأحزاب الجزائرية . وهو أحد أسباب الهجرة الجماعية والتجوال السياسي للمناضلين. كما نميز هدفين من وراء ترشحات الأمناء الولائيون: أولا،بهدف الاستحواذ على رأس القائمة ومضاعفة حظوظه في الفوز بالمقعد البرلماني وهو ما يظهر بالنسبة لحزبي التجمع الوطني الديمقراطي (انشق الى 6 قوائم) وحزب العمال. ثانيا،بهدفتقديم دعم معنوي للقائمة المترشحة من خلال ما يشكله من قيمة معنوية لدى فئات معنية من الشعب، كما الحال بالنسبة للأمين الولائي لحركة الوطنيين الأحرار.(نائب رئيس جامعة سابق مكلف بالبيداغوجيا، ومدير جامعة التكوين المتواصل حاليا). او كما رئيس مجلس الشورى الولائي لحركة حمس المرتب سادسا، والذي يشكل شخصية معروفة في عين تموشنت.

هذه الممارسة داخل الأحزاب تفسر ضمن المقاربات الكلاسيكية المتناولة لموضوع الأحزاب،بحيث يرى ميشلز أنه من الطبيعي وجود أقلية من القادة الحزبيين الدائمين ممن يملكون زمام المبادرة للحزب و يعملون على توجيهه[1] بهدف الوصول الى السلطة عن طريق كتب أصوات في السوق الانتخابي[2]، وأن الحزبيين المتخصصين يخضعون الحزب الى المصالح الشخصية المختلفة وهوما تناولته كتابات هنتجتونHuntington، بيزورنو Pézorno، باني بيانكو Panebianco[3]، وقد تتحول الممارسة الحزبية الى حرفة لدى البعض. يمكن ملاحظة هذه التحليلات في الممارسة الحزبية الجزائرية سواء على مستواها الوطني أو المحلي، من خلال احتكار الترشيحات على القيادة الولائية أو ما يتناسب مع إرادتها، والتي في كل الأحوال لا يمكن أن تخرج أو تتصادم مع إرادة قيادتها الوطنية. وتعد هذه الظاهرة أحد أسباب انفجار الأحزاب وتشتت وعائها الانتخابي، حيث بالنسبة لولاية عين تموشنت انشق التجمع الوطني الديمقراطي إلى ستة قوائم والجبهة الوطنية الجزائرية إلى قائمتان، أما جهة التحرير الوطني فعلى الاقل إلى تسعة قوائم منها ثلاثة قوائم حرة.من ناحية أخرى لا يمكن تحميل ديمقراطية التنظيم المسؤولية الكاملة لظاهرة التجوال، ففي النهاية القائمة لاتستطيع أن تضع أكثر من واحد على رأس القائمة. كما أن هذه الظاهرة توضح مدى محدودية الانضباطوالالتزام النضالي للأحزاب على أرض الواقع.

شهدت هذه الانتخابات أولى المشاركات بالنسبة للعديد من المترشحين، سواء تعلق الأمر بترشح أو الانضمام إلى حزب، وهنا يتعلق الأمر بفئات اجتماعية مختلفة: دكاترة (FND– MNL) أو بطالين

[1]M. Michels, Op.cit., p 25.

[2]M.Weber ,**Le savant et le politique** (Paris, Editions Plan) pp 149,151.

[3]Chadelfrederique , « **Les tendances récentes de l'études des partis politique dans la science politiqueFrançaise** » colloque de l'association Française de science politique, le 31 janvier et 1 février 2002 (Paris, institut des étudespolitiques 2002) p1.

(ARN)، وفئات عمرية مختلفة (MNL مرشح يبلغ67 سنة،FND 31 سنة، PEP 42 سنة) ، وقد يشمل الأمر كلا الجنسين(ANR. ME) ولا يمكن تفسير ذلك بعيد عن الجو العام الذي ساد هذه لانتخابات، ونعود الى لغة التغيير التي ميزت هذه الانتخابات وتركيز السلطة على نزاهتها، شكلت تشجيعا لفئات لم تكن تهتم أو تؤمنبالعملية الانتخابية، مدفوعة للمشاركة لأهداف مختلفة، سواء مادية أو أيديولوجية أو طموح شخصي كالبحث عن موقع داخل الفضاء العمومي كشخصية سياسية[1].

(الشكل رقم 09) مقر إقامة متصدري القوائم

مقر الاقامة	عدد المترشحين	النسبة
عين تموشنت	20	%58.82
بني صاف	4	%11.76
المالح	4	%11.76
عين الأربعاء	1	%2.94
بوزجار	1	%2.94
حمام بوحجر	1	%2.94
عين الطلبة	1	%2.94
العامرية	1	%2.94
سيدي بن عدة	1	%2.94
المجموع	34	100%

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 10) أعمدة بيانية توضح مقر إقامة متصدريالقوائم الحزبية

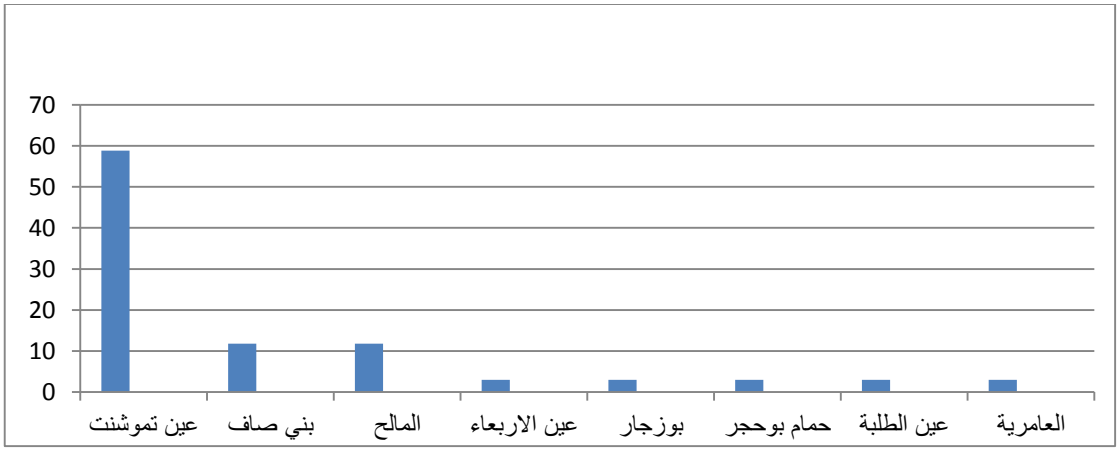

المصدر: الميدان 2012

[1]حسن رمعون وآخرون، المرجع نفسه، ص 98.

من الجدول والأعمدة البيانية نلاحظ أنه من بين 28 بلدية تضمها الولايةلم تظهر سوى 8 بلديات في الجدول، بحيث غابت 20بلدية غير ممثلة في ترشح رؤساء القوائم الحزبية. حازت بلدية مقر الولاية النصيب الأكبر بالنسبة للمترشحين رؤساء القوائم الحزبية بنسبة 58.82 % تليها بلديتي بني صاف والمالح 11.7 % ، ما يساوي أربع مرشحين في حين تشترك كل من عين الأربعاء، بوزجار، حمام بوحجر، عين الطلبة، العامرية، سيدي بن عدة نسبة 2.9 % مايعادل مترشح واحد لكل بلدية .

تعكس الأرقام سالفة الذكر الأهمية الانتخابية لمدينتي عين تموشنت وبني صاف حيث تمثلان أكبر هيئتين انتخابين، ما يقرب 50 ألف ناخب لكلمنهما. هذا الثقل الانتخابي لا يمكن أن يغيب على الأحزاب أو المترشحين. وقد شكلت المدينتين رهانا للأحزاب السياسة حتى في حالة عدم تصدر رأس القائمة من المنطقتين فستجده في المرتبة الثانية، كما هو حال مدينة بني صاف التي يتنسب لها ما يساوي 38% من أصحاب المرتبة الثانية في القوائم الحزبية.

رؤساء القوائم الحزبية داخل مقر الولاية، ليسوا بالضرورة من سكانها الأصليين وإنمابالانتساب،إذ نجد غالبية المترشحين من الموظفين تم انتقالهم خلال مسيرتهم المهنية إلى مقر الولاية (وان كانوا ينتمون جغرافيا الى الولاية من قراها وبلديتها)، ولهؤلاء انتماء مزدوج (للولاية وللقرية)، فأثناء الحملة الانتخابية لاحظنا اثارة موضوع انتسابهم للولاية في مقرها " أولاد البلاد"، وأثناء الحملة في مقرهم الأصلي يتم الانتساب إلى المكان بطريقة تجند العواطف، فيظهرون ك "كأولاد الدوار" أو " أولاد الدشرة ". هؤلاء المترشحين سواء كانوا من السكان للأصلين لمقر الولاية أو ضمن اطارها الجغرافي يعتبرون ذلك امتيازا لمواجهة المترشحين المنافسين الوافدين من خارج الولاية أوأصحاب الأصول التي تمتد الى خارج حدود الوطن (مغاربة) بحيث يعتبرونهم دخلاء "برواية"، ومن غير الطبيعي أن يترشحوا في الولاية. والغريب أن من هؤلاء المترشحين من كان خارج الولاية مدة 20 سنة (حالتان) ولم يعودوا للولاية سوى للترشح، وضمت مع ذلك حملتهم الانتخابية شعار الانتماء المناطقي. الملاحظة الأخرى هي أن "البراوية " أنواع، والحساسيات ضمن هذا الموضوع تختلف حسب منطقة أصل المترشح، فمرشح أصله منالبيض يثير حساسية أقل من آخر من ندرومة أو تلمسان.

كما أن المترشحين من أصول أجنبية كانوا أكثر وأسهل استهدفا باعتبارهم كأجانب، وهم في الغالب من أصول مغربية يتواجدون في المنطقة لأسباب تاريخية و جغرافية كون الولاية قريبة جدا من الحدود المغربية. هذه الفئة "المراركة" كما سيؤكد منافسوهم على هذا التوصيف، ظهروا ضمن قائمين حزبيتين والملاحظ أن هذه الشريحة لم تشر لا من قريب أو بعيد إلى أصولها خلال الحملة،والتي بدون شك شكلت عبئا انتخابيا عليها. ومن جهة أخرىفإن تجنيد عواطف الانتماء بالنسبة للمترشحين يتم في

غياب العرش كفاعل بالنسبة لولاية عين تموشنت. فالعرشيظهر في منطقة سيدي ورياش و ولهاصة، ولا يشكل ثقلا انتخابيا في الانتخابات التشريعية بقدر الانتخابات المحلية.

(الشكل رقم 11) جدول يوضح أعمار المترشحين في القوائم الحزبية[1]

الفئة	عدد المترشحين	النسبة
أقل من 36	79	% 29.04
من 36 سنة – 45 سنة	69	% 25.36
من46 سنة – 55 سنة	66	% 24.26
من 56 سنة – 60 سنة	39	% 14.33
أكثر من 60 سنة	19	% 6.96
المجموع	272	% 100

المصدر:الميدان 2012

(الشكل 12)أعمدة بيانية توضح الفئات العمرية للمترشحين ضمن القوائم الحزب

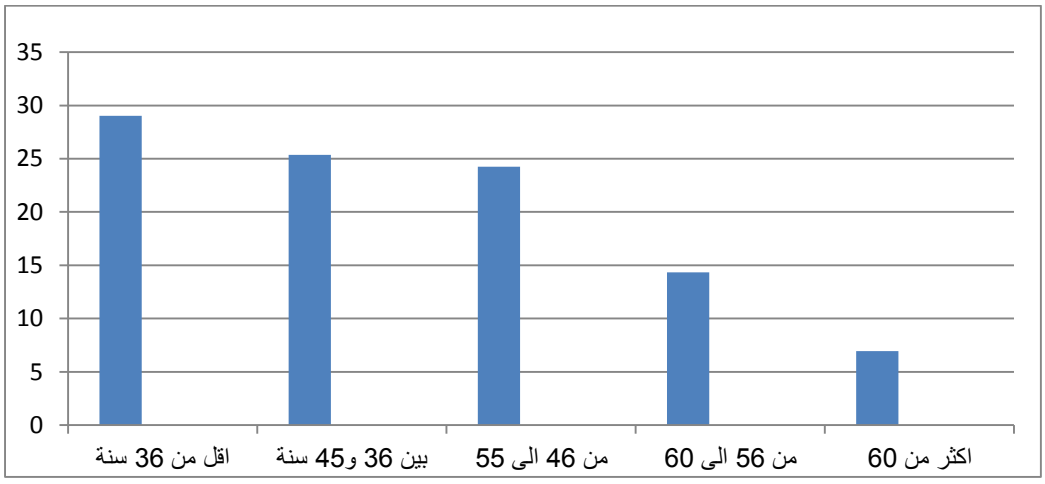

المصدر: الميدان 2012

من خلال الجدول والأعمدة البيانية الموضحة اعلاه ، نلاحظ تقارب بين الفئات الثلاث الأقل من 36 سنة و 36 – 45 سنة، و 46–55 سنة، حيث يشكلون 214 من أصل 272 مترشح.وتمثل الفئة اقل من 36 سنة 29.4% ، وهي نسبة غير عاكسة للنسبة الحقيقية لذات الفئة في المجتمع الجزائري.

[1] اعتمدنا نفس تقسيمات ناصر جابي في دراساته المختلفة .

بينما تمثل الفئة 36- 45 سنة بنسبة 25.36% والفئة 55.46 سنة 24.26% في حين احتلت الفئة 56-60 نسبة 14.33% أما من تجاوزوا 60 سنة فنسبتهم تقارب لـ7%.

نلاحظ من خلال المعطيات تجاوبا مع الخطاب العام للسلطة السياسية ودعوتها إلى التشبيب ومع ذلك تمثل أحيانا نسب مغالِطة. فرؤوس القائمة غالبيتهم من أصحاب السن الكبيرة. بينما توضح البيانات استمرار اهتمام أصحاب الأعمار الكبيرة بالانتخابات والأحزاب نتيجة عادة الممارسة المورثة لديهم من أيام الحزب الواحد ومنظماته* (أنظر تحليل الفئات العمرية بالنسبة للقوائم الحرة لمزيد من التوسع).

- المستوى التعليمي للمترشحين ضمن القوائم الحزبية في ولاية عين تيموشنت.

المستوى التعليمي	عدد المترشحين	النسبة
ابتدائي ومتوسط	59	%21.69
ثانوي	69	%25.36
جامعي	105	% 38.60
شهادات	39	% 14.33
المجموع	272	% 100

(الشكل رقم 13) يوضح المستوى التعليمي للمترشحين الحزبيين.

المصدر: الميدان 2012.

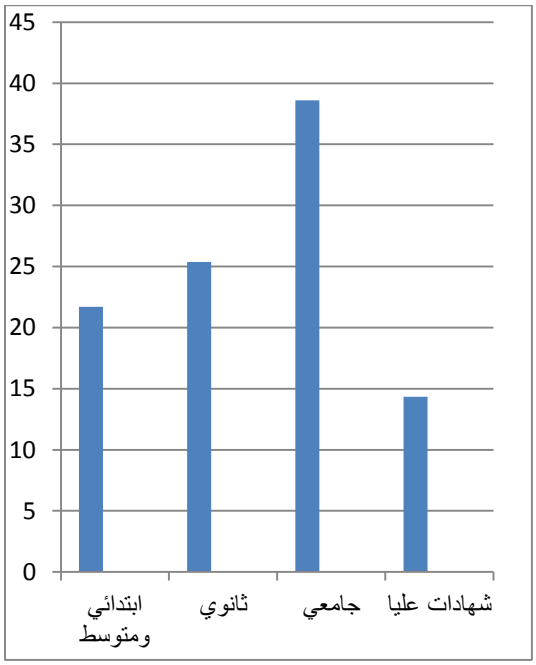

(الشكل رقم 14) أعمدة بيانية توضح المستوى التعليمي للمترشحين الحزبيين.

*أهم ملاحظة بالنسبة للعمل الميداني المتعلق بالسن محاولة بعض المترشحين تشبيت أنفسهم من خلال اعطاء أعمار تقل عن أعمارهم الحقيقية،وادعائهم في حملاتهم أنهم يمثلون أصغر رأس قائمة في الولاية , وقد شملت الـ 38 قائمة على أقل 5 أصغر مترشحين رغم عمر أحدهم 48 سنة.

يظهرمن خلال الجدول والأعمدة البيانية احتلال الجامعيين لنسبة محترمة ضمن القوائم الحزبية تعادل 38.60%،إضافة إلى أصحاب الشهادات العليا 14.33%، أي مجموع الفئتين يساوي 50%. وهذا لايمكن تفسيره بعيدا عن الفقرة النوعية التي حققتها الجزائر على مستوى التعليم[1]، واهتمام هذه الفئة المتعلمة بالأحزاب والانتخابات كطريقة للترقي الاجتماعي وتحقيق طموح شخصي ومنافع مادية[2]. ومن خلال الدراسة الميدانية والمقابلات يتضح أن أصحاب هذه الفئة هم من الشباب أو من لا تتجاوز أعمارهم 55 سنة.فيما يشكل أصحاب المستويات (ابتدائي و متوسط نسبة 21.69% ، وهي تقارب أصحاب المستوى الثانوي 25.36% . وهذه النسبة الاخيرة في الغالب غير مؤكدة، حيث يزيف اصحاب المستوى التعليمي المحدود حقيقتهم بادعاء امتلاكهم المستوى الثانوي(أغلب من سألناهم ممن لا يملك المستوى الجامعي يدعي المستوى النهائي، بل بعضهم يتجاوز ذلك بمقارنة تعليمه الثانويفي الحقبة الفرنسية التي تعادل في نظره ليسانس أو ماجيستر أو دكتوراه في وقت الحالي، وهي ملاحظة تتكرر خلال العمل الميداني). خلال هذه الدراسة لم يعترف ولا واحد من المترشحين أنه من الأميين،وهو تصريح مستبعد. ويوجد بعض الحالات تعاني أمية ابجدية ناهيك عن الأمية السياسية.

- مهن المترشحين ضمن قوائم الحزبية.

(الشكل رقم 15) يوضح مهن المترشحين ضمن القوائم الحزبية في الانتخابات التشريعية 2012

الفئة	عدد المترشحين	النسبة %
مهن الحرة	39	%14.33
مقاولون	20	%7.35
عدة أو مستخدم	18	%6.61
موظفونمؤسسات وطنية أو محلية	83	%30.51
محامون	12	%4.41
أطباء	21	%7.72
صحفيون	08	%2.92
أساتذة	17	%6.25
متقاعدون	35	%12.88
بدون المهنة	19	%6.98
المجموع	272	%100

المصدر: الميدان 2012

[1] انظر مؤلفات نصار جابي فيما يتعلق بالانتخابات: الجزائر: الدولة والنخب (الجزائر، منشورات شهاب 2008).

[2] محمد سعيد أبو عمود، السياسة بين النماذجية والمحاكاة (مصر، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الاولى 2004) ص 180.

(الشكل رقم 16) أعمدةبيانية مهن المترشحين ضمن القوائم الحزبية في الانتخابات التشريعية 2012

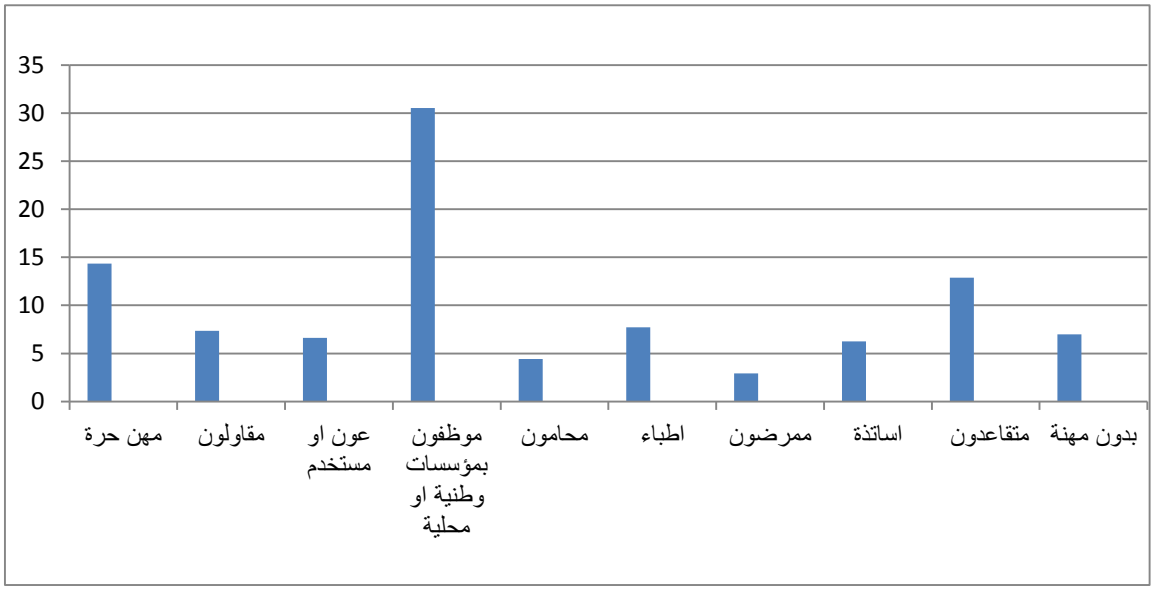

المصدر: الميدان 2012

نلاحظ من خلال الجدول والأعمدة البيانية سيطرة موظفين بالمؤسسات الوطنية أو المحلية بنسبة 30% ، ويفسر ذلك بطبيعة الوظائف المشغولة من طرف هؤلاء التي تحققلهم الطموح السياسي،إضافة إلى عنصر آخر مفسر لهذه النسبة وهو الانتدابات،أين يستفيد الموظف من عطلة 21 يوما[1]، وقد لاحظنا من خلال العمل الميداني غياب كامل لأغلب المترشحين من هذه الفئة الذي جاء ترتيبهم غير محفز للظفر بمقعد،إضافة إلى عامل أخر مفسر هذه السنة وهو الزمالة، بحيث لاحظنا قوائم تضم رأس القائمة كإطار وباقي الموظفين كمجاملة له أو لأمور أخرى، مثلا قائمة الـ FNICتضم موظفين في الوكالة الوطنية لدعم الاستثمارالتي متصدرالقائمة فيها زوجة المدير ويوجد غيرها من الأمثلة العديدة. بينما شكلت الفئات الأخرى نسبمختلفة كالأطباء غالبا رؤساء قوائم 7.71 %، محامون 4.41%، مهن الحرة 7.35 %، البطال ونسبة 6.98%. تثير هذه النسب مجموعة من الملاحظات:

- نسبة الأساتذة المترشحون هي نسبة ضعيفة جدا 6.25% ما يوضح بداية الاستغناءعن دورهم في العملية الانتخابية. ضمن هذه النسبة يوجد اثنان فقط رؤساء قوائم FNIC.RPR بينهم أستاذة لم تمارس التعليم يوما بعد امتلاكها الشهادة منذ 25 سنة[2] . بينما الآخر اعتمد على زيادة الأجر التي أقرتها الحكومة بأكثر رجعي لتغطية تكلفة الحملة (30 مليون سنتيم) , وهذا ما يفسر غياب هذه الفئة كونها لم تستطع المنافسة ماديا لتصدر القوائم، بينما ظهرت

[1] انظر مراسيم انتدابات المترشحين في الملاحق.
[2]مقابلة سعد الله أمينة.

هذه الفئة بقوة في الانتخابات المحلية. هذا ما يوضح أن هناك دفعلهذه الفئة للتخصص في المحلي.

- نسبة المهن الحرة هي نسبة مغالِطة، فكما تضم رجال أعمال، تضم أيضا من لا وظيفة له لم يتجرأ على التصريح ببطالته، عكس البعض الآخر الذي عرف نفسه كبطال أين شكلت هذه النسبة 6.98% والملاحظ أنهم في ذيل القائمة.
- الملاحظة الأهم هي ظهور المقاولين في الانتخابات بنسبة 7.35% وهي النسبة لاتعكس الحقيقة كون البعض لم يعرِّف نفسه كمقاول ليتجنب التأويلات السلبية. فالمقاولون هم أعلم الناس بما قد يفتح لهم المقعد النيابي من طرقللوصول إلى المشاريع في ظل اتجاه عام السياسة الدولة لدعم البينة التحتي، حتى في حالة عدم ترشح المقاول مباشرة فمن النادر أن لا تجد قائمة فوزها محتمل لايتم دعمها من مقاول، وهو ما وقفنا عليه في المداومة الانتخابية للجبهة الوطنية للحريات أين استقبلنا المقاول في مداومة رئيس بلدية عين الأربعاء المترشح للبرلمان، وهو من يقف على حملته الانتخابية، مع العلم ان لهذا المقاول مجموعة مشاريع ضمن سلطة وصلاحيات المترشح، ويرى أن أهم ميزة في مرشحه هو نزاهته.و أهم صعوبة تواجههم في العملية الانتخابية هي المصاريف التي لم يعد يطيقها.

المبحث الثاني: دراسة القوائم الحرة في الانتخابات: ماي 2012.

تسمح الكثير من الأطر القانونية والأنظمةللأفراد بالترشح والمنافسة في الانتخابات حتى لو لم يتم ترشيحهم من قبل حزب سياسي، وتتعاظم أهمية الدور الذي يقوم به المترشحون المستقلون في البلدان التي تعتمد نظاما من عائلة النظم التعددية النسبية، اكثر من البلدان التي تعتمد احد نظم التمثيل النسبي، دون أن يعني ذلك الغياب الكامل لأي دور للمترشحين المستقلين من المنافسة في الانتخابات[1]. ومن هنا تعتبر الأحزاب السياسية والمرشحون الاحرار شركاء رئيسون في الانتخابات التي تعتبر حاضنة لهما، فمن خلالها يتم التنافس للفوز بالمناصب التمثيلية حسب نوع الانتخابات وكذلك على كل من الأحزاب والمترشحين الأحرار صياغة برامج وبذل مجهود لإقناع الناخب بالتصويت لهم .

إن الحكم على مصداقية ونزاهة الانتخابات يقع على عاتق المتنافسين، الأحزاب و الأحرار، فنتائج الانتخابات يتم التصديق عليها من قبلهما، وأي رفض لهذه النتائج سواء تحت أسباب واقعية أو واهية

[1] المرشحون المستقلون ونظم التمثيل النسبي (شبكة المعرفة الانتخابية ASE) منشور على الرابط الالكتروني
http://aceproject.org/ace-ar/topics/es/627644646640638645/646640638645-62764462a64064562b64a640644/627644642636640627 64a640627/627644645640631634640 62d648646

من شأنه تشويه العملية الانتخابية وجعل مصداقيتها محل شك. وان كلاهما باعتبارهما فاعلين انتخابيين يمكنهما تشويه العملية الانتخابية من خلال ممارسات مخالفة للقوانين المنظمة التيمن شأنها إفساد الانتخابات و نتائجها(كشراء الأصوات، والدعاية السلبية، والتزويرأو التمويل الغير مشروع.....) و غير ذلك من الممارسات التي تحد من شرعية الانتخابات. ومن ناحية أخرى يمكن للأحرار أن يكونوا تماما كالأحزاب، إما مولاة أو معارضة، كما أنه يمكن في مرحلة ما أن ينظَمُّوا إلى حزب أو العكس[1].

يشكلالأحرار مظهرا من مظاهر الحياة السياسية الجزائرية،فإضافةإلى كون الظاهرة بالنسبة للنظام مؤشر ديمقراطي، فهي أيضا عامل ووسيلة لضبط الأحزاب وحركاتها أثناء الانتخابات.وإن كانت تعتبر انتخابات 2007 بداية بروز والحضور القوي للقوائم المستقلة (حوالي 100 قائمة)، فان الانتخابات التشريعية 2012 شكلت علامة فارقة في مشاركة القوائم الحرة حوالي (200 قائمة) أي بارتفاع بنسبة 100% رغم القيود القانونية القاسية المنظِمة للترشح والتعسف الاداري في بعض الأحيان .
ترشح القوائم الحرة بهذا العدد وتضاعفها من 2007 إلى 2012 هي ظاهرة جديدة في الانتخابات الجزائرية (من حيث العدد على الأقل) ويتم تفسير الظاهرة بالرجوع إلى التحولات التي تحدث على مستوى الاجتماعي والسياسيعلى المستوى الوطني.إضافة إلى الانفتاح السريع الذي حدث على مستوى اعتماد الأحزاب الذي صاحبه ارتفاع في نسبة القوائم الحرة المترشحة سواء كان ذلك تماشيا مع لغة التغيير التي ميزت المرحلة، أو نتيجة الانشقاقات التي تصاحب الأحزاب في الانتخابات أين تعتبر القائمة الحرة أحد ملاجئ المنشقين.وفي الغالب القوائم الحرة وظاهرة المستقلين تفسرها العناصر التالية:

– ظاهرة العروشية في بعض المناطق.

–التحولات الاقتصادية الجديدة والفرز الاجتماعي الجديد مع ظهور رجال الأعمال يجذبهم العمل السياسي.

– الانشقاقات والصراعات داخل الأحزاب [2]: فآلية العمل الحزبي واعتماد القوائم يجعل من القوائم الحرة أحد الحلول بالنسبة للغاضبين، إما رفض ترشيحهم أو لعدم ترتيبهم المرضي في القائمة، أو نتيجة

---

[1] المرجع نفسه.

2 ناصر جابي ،الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار... أم ركود ؟ ، المنشور على الرابط الالكتروني: http://www.dctcrs.org/s2632.htm

رفض بعض من معهم، أو لتعارضهم ومعارضتهم لوضعية وقيادة الحزب ومساره كما هو الحال بالنسبة للتقويمين في جبهة التحرير مثلا.

– اعتقاد بعض المترشحين الأحرار أن الأحزاب قد أفلست لدى الناخب، و أن فقدانه للثقة فيها يجعله ينتخب المستقلين

– اعتمادها كورقة ضغط و عامل تشتيت أصوات بالنسبة لقائمة حزبية مرشحة غيرمرغوب في نجاحها.

1– آليةإعداد واعتماد القائمة الحرة:

يتم اعتماد القوائم الحرة قانونيا وفق المادة 92 التي تنص:

" تقدم كل القائمة مرشحين إما تحت رعاية حزب سياسي أو أكثر، وإما كقائمة مترشحين أحرار. يجب أن يدعمهما على الأقل أربعمائة (400) توقيع من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله.

توقع الاستمارات خطيا مع وضع البصمة ويتم التصديق عليها لدى ضابط عمومي، ويجب أن تتضمن أسماء الموقعين وألقابهم وعناوينهم وأرقام بطاقتهم التعريفية الوطنية أو أي وثيقة رسمية أخرى تثبت هويتهم وكذا رقم التسجيل في القائمة الانتخابية.لايسمح لأي ناخب أن يوقع ويبصم في أكثر من قائمة، وفي حالة المخالفة يعتبر التوقيع لاغيا، ويعرض صاحبه للعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون العضوي.

تقدم الاستمارة المستوفاة الشروط القانونية إلى رئيس اللجنة الانتخابية في الدائرة الانتخابية، يقوم رئيس اللجنة المذكورة في الفترة السابقة بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك.

(تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم) ".

تعتبر هذه المادة المنظمة لآلية اعتماد القوائم الحرة بالنسبة لكثير من المترشحين تعجيزية ومقيدة للحركة، تتطلب مجهودات مضاعفة قد يكون من الأفيد بذلها في مواقع أخرى من الحملة الانتخابية.إضافة إلى اعتبار الأحرار أنفسهم الأكثر تعرضا للتعسف الاداري مقارنة بالأحزاب السياسية، فلدى الإدارة ورقة إضافية لرفض ترشيحاتهم والتي لا تخضع لها الأحزاب ألا وهي صحة التوقيعات. وعلينا الإشارة أن عملية جمع التوقعات ليست سهلة، وكل قائمة حرة تنجح في أن تعتمد يعتبر أصحابها قد بذلوا مجهودا كبيرا، ودليلا على تنظيمهم ووجودهم الحقيقي داخل دائرتهم الانتخابية.

إن إفرازات العشرية الدموية والتحول الديمقراطي المتأزم والحديث عن الانتخابات المزورة كلها جعلت المواطن يعتزل السياسة، وحتى نسب المشاركة "المعلنة" في الانتخابات تشير إلى انخفاض الاهتمام بالحياة السياسية على المستوى الوطني، إضافة إلى كل هذه العناصر هناك عنصر شك المواطن

ورهبته من السياسة والإدارة والابتعاد عن أي شيء ممكن أن يورطه في مشكلة إدارية أو أمنية.كل هذا يجعل من شروط الترشح بالنسبة للأحرار قاسية ونموذج الاستمارة[1] يكرس صعوبة التواصل مع المواطن،التي تتطلب لملئها أن يأخذ صاحب القائمة من المواطن نسخة مصادق عليها لبطاقة التعريف ونسخة مصادق عليها لبطاقة الناخب في بعض الأحيان[2]، مع العلم أن بطاقة التعريف المصادق عليها هي ورقة رسمية من الصعب ان يقدمها المواطن،إضافة إلى ملء الاستمارة باسم الأم والأب،والعنوان الكامل وفي الختام مطلوب منه التوقيع والبصم لدى ضابط عمومي، مع العلم أن في أسفل الاستمارة مادة تنص على قانون العقوبات. إن مجمل هذه الشروط تجعل من المطالَب بالتوقيع على استمارة الترشح يرفضها بكل بساطة تحت أعذار مختلفة: سواءا برفض مباشر، أو يتحجج بأنه لا يملك بطاقة الناخب.أو سبق له أن وقع استمارة أخرى. وان كان قد احرج من قبل المترشح فقد يقوم بسلوكات أخرى كان يختفي بالاستمارة المطالب بإرجاعها إلى ما بعد موعد انقضاء الآجال القانونية، أو تقدم بطاقة تعريف منتهية الصلاحية...

جعلت هذه الشروط المترشحين الأحرار يقومون ببعض التحايلات حتى ينجحوا في الاستحقاق، كأن يطلبوا من الموقع الشطب على نسخة بطاقة التعريف وكتابة فقط الرقم الانتخابي في الاستمارة واسم الأب والأمويقوم الأحرار بملء الباقي، وتقليد التوقيع انطلاقا من البطاقة التعريف والبصم مكان الموقِّع. كما أن قناعة المترشحين بأنه يستحيل على الادارة حساب ومطابقة كل الاستمارات بشكل دقيق (وهران 7200 استمارة)كان يوضع في ظهر الاستمارة نسخة البطاقة المنتهية الصلاحية وبعثرتها في وسط الرزمة المقدمة للإدارة. و ان عجزوا عن تجميع العدد المطلوب يقومون في بعض الحالات بتكرار التوقيعات وتقديم الاستمارات.

غير أننجاح القائمة في تجميع العددفهذا لا يعني بالضرورة اعتمادها،إذ تنتظر رد الادارة والتي لها سلطة اعتماد أو رفضالقائمة الحرة، وإن كان القبول لا يثير الكثير من الجدل فإن الرفض يفتح المجال لاحتجاجات المترشحين، سواء كانت هذه الاحتجاجات لأسباب واهية أحيانا أو لأخرى واقعية مؤسسة، فكثير من الاحرار حسب تصريحاتهم اشتكوا من التحرش والتعسف الاداري، خصوصا المنشقين عن أحزاب السلطة والذين يتهمون الإدارة برفض اعتماد قوائمهم تحت أسباب وهمية حفاظا على تماسك قواعد الحزب، وهو ما صرحت به أحد القوائم التي رفضتها الادارة في وهران. التي انشق أفرادها من RND حيت رفضت بسبب 30 توقيع "مشكوك" في صحته وهو ما جعل أحد مسؤوليته

[1] انظر نموذج الاستمارة في الملحق.

[2] رغمأن القانون لا ينص على ذلك صراحة،إلا أن بعض المصالح التنظيم طلبت نسخة من بطاقة ناخب مصادق عليه.

يتساءل عن هذه الدقة (30 توقيع من 7200)[1]. ومن أمثلة التعسف الإداري ما حدث مع القائمة الحرة " بصمات" في العاصمة والتي سلم رئيسها للجنة الولائية 14800 استمارة، ولم تسلمه محضرالنتائج مباشرة و إنما سلمت له يوم 27 مارس أي بعد يوم من انتهاء الآجال القانونية، ما أدى إلى رفض مديرية الإدارة المحلية تسلم ملفه وقبول قائمته وهو ماجعل صاحبها يرى أنها طريقة جديدة للرفض وتجاوز متعمد لقائمته[2].

أما في حال مطابقة القائمة المعتمدة للشروط الادارية فيرمز إليها بحرف لتتميز عن القائمة الحزبية المشار إليها بأرقام،والأحرف تكون مرتبة حسب القوائم المستوفية الشروط المسلمة، الاولى أ، و الثانية ب، وهكذا....

أ- هل المادة 92 تكرس العدالة بين المترشحين الأحرار؟.

القوانين الانتخابية في المجمل تحاول قدر الامكان أن تكرس العدالة بين المترشحين من حيث المساواة أمام القوانين أو من حيث الفرص، وهو ما تذهب إليه مواد تسقيف ميزانية الحملة الانتخابية (المادة 207) ومنع الاشهار الخاصمهما كانت الامكانيات المادية بالنسبة لأصحاب القوائم، وغيرها من المواد التي تحاول قدر الامكان خلق نوع من التوازن في الفرص بين المترشحين. وإن كان كل المترشحين سواسية أمام شروط المادة 92 المنظمة لترشح الأحرار، فان الأمر ليس كذلك ميدانيا، إذ أثبتت التجربة والانتخابات الأخيرة أن هناك مترشحين أحرارا رؤساء بلدياتأو أجنحة من أحزاب لها منتخبين في الدائرة الانتخابية المعنية بالترشح.إن هذا الامتياز يكون محروم منه باقي المترشحين،فمن الصعب أن يرفض المواطن التوقيع لقائمة رئيس بلديته الراغب في الترشح للبرلمان، كون الموقع يأتمن على توقيعه،أو أنه يرغب في التقرب من المترشحما يمكن أن نطلق عليه " مصلحة الموقِّع الادارية". إضافة إلى أن رئيس البلدية لا يخضع لكل الشروط القاسية، أو على الأقل له امتيازات لا يحظى بها المترشحون الآخرون، كامتياز التصديق لدى الضابط العمومي، وقد حدث أن طلب من الموقع فقط اسم الأم والأب و نسخة من بطاقة التعريف ويتحمل أصحاب القائمة الباقي من التصديق على بطاقة التعريف دون حضور صاحبها مع البطاقة الأصلية وكذلك التصديق على الاستمارةوفي بعض الحالات كان أصحاب القائمة يتكفلون رقم البطاقة الناخب المسجل في البلدية.هذه الامتيازات والتي لا يستفيد منها باقي المترشحين تجعل المادة 92 لا تكرس العدالة بين المترشحين في حالات معنية. إضافة إلى ما سلف فان وجود شبكة علاقات مع الادارة للمترشح الحر تختلف من واحد إلى آخر

[1]مقابلة مع السيد بوعلي حمزة، احد الفاعلين في القائمة الحرة المدعوة (المبادرة) التي لم تعتمد. مقابلة يوم 2012/04/16 وهران

[2]محمد شراق:"أعضاء القائمة الحرة "بصمات" بالعاصمة ينضمون الادارة الاقتصاد" جريدة الخبر الجزائرية . العدد: 6687 الاثنين 16 أفريل 2012، ص 2.

وهو أيضا ما يجعل فرصهم غير متساوية في اعتماد قوائمهم.

ب- خصائص القائمة الحرة.

خلافا للقائمة الحزبية،للقائمة الحرةخصائص معينة نذكر:

- القائمة الحرة تمتاز بضعف آلتها الانتخابية أمام الأحزاب: فللحزب بنية معينة وقواعد نضالية "مفترضة" منتشرة عبر شبكة الحزب وهو ما يسهل عليه الحركة، كما أن ميزانية الأحزاب "الحقيقية " لا يمكن مقارنتها مع ميزانية بعض القوائم الحرة.
- امتياز الدعاية والحملة التي يقوم بها الحزب على مستوى المركزي يحرم منه الاحرار.
- حملة الأحرار الانتخابية مبينة على العمل الجواري والاتصال المباشر.
- غياب المشروع والبرامج وتبعيتها لشخص يكون غالباعلى رأسالقائمة.
- عدم قدرتها على المنافسة، رهانهاعلى عدد مفتوح من المقاعد، فغالبا ما يكون الهدف المسطر هو مقعد واحد وهو ما يخلق نوعا من اللامبالاة لدى المترشحين المتواجدين في الترتيب الذي يلي رأس القائمة،وإذا كان هناك من محرك لهم فهو غير هدف الترشح ألا وهو المقعد النيابي.
- مشكلة حصص الأحرار في التلفزيون أثناء الحملة الانتخابية، والتي قاطعها أغلبهم نتيجة القرعة التي أوقعتهم في أوقات غير مجدية ولمدة غير كافية. زيادة على وجوب تنقلهم إلى نادى الصنوبر للتسجيل، وهو ما حدث مع قائمة الأمانة التي يترأسها"عبد القادر ملياني"من وهران."وقد شكل هذا المشكل أحد توصيات اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية التي تدعو لمراجعة عملية توزيع الحصص التلفزيونية على المترشحين والتي تتم بشكل ممركز في العاصمة دون باقي المناطق"[1].
- مشكلة التمثيل في اللجنة الولائية لمراقبة الانتخابات، فالقانون ينص على القرعة بين القوائم الحرة ليمثلها أحدهم و ليس بالضرورة أن يكون أحد الأحرار في درجة تمثيلية حقيقية لباقي زملائه.
- تعتبر الأحزاب القائمة الحرة أحد أهم الأخطار على العمل الحزبي باعتبارها أحد ملاجئ المنشقين.
- كما أن القائمة الحرة تشكل عبئا على الإدارة، فسحب الاستمارات ومراقبتها يتطلب عملا ومجهودا كبيراحيث وصلت عدد الاستمارات المسحوبة في بعض الولايات الى35 نوع استمارة.

إن مجمل ما عرضناه من آليات عمل وخصائص القوائم الحرة، وكذا صيغة اعتمادها القانونية ستفسر لنا اسقاطات هذه النتائج على الممارسة الانتخابية بعين تموشنت.

---

[1]عاطف قدادرة، " **المرشحون" زاهدون" في دقائق التلفزيون والإذاعة**". جريدة الخبر، العدد: 6701، الاثنين 30 أفريل 2012

ج- القوائم الحرة المترشحة في ولاية عين تموشنت أو " أحرار جبهة التحرير الوطني ".

ضمن القوائم الـ 38 المترشحة الانتخابات التشريعية في الولاية عين تموشنت نجحت 4 قوائم حرة في أن تعتمد، مع تسجيل فشل البعض الآخر في جمع التوقيعات واستفاءالشروط مستغربين شرط المصادقة على بطاقة التعريف الوطني،إذ هي وثيقة رسمية يمكن استخدامها لغير غرض الترشح حسب تصريحاتهم،ما جعلهم يفضلون الترشح تحت قائمة حزبية[1].

اختلفت دوافع ترشح أصحاب القوائم (أ . ب . ج . د)، بحيث يرى مدير الحملة الانتخابية للقائمة أ والتي شكلت الاستثناء من حيث عدم تحزب مترشحيها: " أن الحل في المترشحين الأحرار، فالأحزاب كلها تتشابه، لها نفس اللغة ونفس الممارسات،وكلها لديها حل للأزمة، وكلها تطبق برنامج الرئيس، وكلها ....هذاما يدفع المواطن إلى الابتعاد عن الأحزاب فقد إذ مل من تكرار ذات التجربة، والربيع قادم،إن لم يمكن عن طريق الصندوق فبطريقة أخرى وهو ماتدركه جيدا القيادةالسياسية التي وعدت النزاهة الانتخابات ونحن نصدقها".[2]أما باقي القوائم فالقاسم المشترك بينها هو"جبهة التحرير الوطني " لكن الترشح بدوافع وأسباب مختلفة.

يترأس القائمة ب رئيس بلدية منتمي للـ FLN أحس أن هناك إمكانية عدم ترتيبه في مرتبة متقدمة في القائمة فبادر في إقامة قائمة حرة، وليس من الصعب أن تجد في مكاتبه مناضلين من جبهة التحرير الوطني بادروا للالتفاف حوله من بينهم مدير حملته الانتخابية، فهو إطار جبهوي معروف في الولاية يقول" اخترنا الترشح بقائمة حرة وفاءا منا لحزبFLN الذي لا يقارن مع أي حزب آخر قد يذهب أليه البعض[3]. والقائمةج التي تحمل تسمية التأصيل فهي تعبر عن وضع جبهة التحرير الوطني أثناء العملية الانتخابية، فهي تمثل جناح التقويم والتأصيلالمناوئللأمين العام عبد العزيز بلخادم على المستوى الولائي، فهذه القائمة تعتبر محافظة موازية تعمل بذات كفاءة المحافظة الرئيسية علىالمستويين الولائي والبلدي، مستفيدة من بنية جبهة التحرير وقواعدها أما رأس القائمة فيرى "أن في الجزائر هناك حزب حقيقي واحد هو جبهة التحرير الوطني[4]ورغم أنه ليس مناضل في الجبهة التحرير الوطني فقد رأى التقويميون ترشيحه والدخول به لمنافسة جبهة

التحرير الوطني التي يرون أنها حادت عن الاتجاه الصحيح في عهدة بلخادم.

---

[1]مقابلة مع السيد لقمان زواني مدير الحملة الانتخابية لحزب التجمع الجزائري فيولاية عين تموشنت، لجريت ب30 أفريل 2012.

[2]مقابلة السيد محمد جربو . مدير الحملة الانتخابية للقائمة الحرة الأمل (أ) 26بأفريل 2012.

[3]مقابلة مع السيد ميرازي الأعرج. مدير الحملة الانتخابية لقائمة الحرة بالجزائر دائرة المالح 02 ماي 2012.

[4]مقابلة مع السيد بلحسن سعيد، رئيس القائمة الحرة، أجريت بعين تموشنت ب 17 أفريل 2012.

أما القائمة "د"، فالموضوع مختلف مناضل سابق في الجبهة التحرير لم يحاول أصلا الترشحضمن قوائمها لقناعته أن موضوع قائمة الـ FLNمحسوم لجناح معين.

إذنفنحن أمام 3 حالات مختلفة

1/ مناضل ومنتخب انشق كفرد وأسس قائمة حرة و ألتف معه بعض الجبهويون.

2/ جناح كامل يمثل التقويميين على المستوى الولائي أسس قائمة يترأسها رجل أعمال معروف ويتم تسمية القائمة "بالتأصيل".

3/ مناضل جبهوي يترشح فرديا كحر مباشرة دون الدخول في مناوشات ونزاعات مع جبهة التحرير الوطني فترة إعداد القوائم.

إن القوائم الحرة والحزبية التي شكلت نزيفا لجبهة التحرير الوطني على المستوى الولائي أنشأت أرقا حقيقيا للمحافظة،"واعتبرته تهديدا وتشتيتا للوعاء الانتخابي الخاص بالجبهة، وأنه عمل لا يأتي إلا من فوضويين يدعون أنهم تقويميين، أو انتهازيين خانوا جبهة التحرير الوطني"[1]

د-آلية عمل القوائم الحرة أثناء الحملة الانتخابية بولاية عين تموشنت:

تختلف القائمة الحرة عن القائمة الحزبية من حيت آلية العمل أثناء الحملة الانتخابية، فللحزب قواعد ومكاتب مفترض وجودها وبرامج وسياسيات يسطرها، أما القائمة الحرةفهي ترتبط رئيس القائمة من حيث البرنامج ومن حيث تسيير الحملة الانتخابية.وعلينا الإشارة إلى أن الأحرار في الولاية قاموا بحملة انتخابية "محترمة"، فحضورهم بين القوائم المترشحة كان لافتا باستثناء القائمة التي ظهرت بدرجة أقل .

اعتمدت القائمة أ التي لديها فائض توقيعات يقدر بـ500 توقيع على شبكة العلاقات الاجتماعية العائلية لرأس القائمة- وهو الطبيب المنتمي لعائلة كبيرة من عين تموشنت لها تجارب في العمل السياسي، وقد عمدت القائمة أعلى تعبئته العلاقات العائلية والشخصية والمهنية لأصحابها في تسيير الحملة الانتخابية، وكان الهدف المسطر تحقيق أكبر نتيجة في مقر الولاية لحسم المقعد،إضافة إلى ما قد تحصل عليه القائمة في بني صاف كون المترشح الثاني من المدينة[2] . كما نجح مدير الحملة الانتخابية أ من كسب تأييد لاعبي فريق شباب عين تموشنت لكرة القدم، وهو ماشكل أريحية بالنسبة للقائمة في مقر الولاية،إضافة إلى العمل الجواري عبر البلديات يتم من خلاله التعريف برأس القائمة وعرض برنامجه"، وغالبا ما يكون وعد بفتح مداومة ترعى حل مشاكل المواطنين.

وفي الصف الآخر، عمل متصدر القائمة ب رئيس بلدية وادي برقش على تعبئة سكان بلديته، وراهن

---

[1]مقابلة مع السيد بلمهدي: مترشح رأس قائمة جبهة التحرير الوطني اجريت ب 05 ماي 2012.

[2] مقابلة محمد جريو.

منذ البداية على تحقيق أكبر نسبة فيها. ولأنها لا تمثل كثافة سكانية داخل الولاية، لجأ المترشح إلى ضم مترشحين من بلديات أخرى ذات كثافة انتخابية (كالمالح، بني صاف، العامرية) إضافة إلى فتح مكاتب فيها للتواصل مع الناخبين مباشرة ونشر ما يسميه" أفكارا انتخابية"[1] . وقد فعّل الحملة إطارات من جبهة التحرير الوطني، وهو ما يفسر كفاءتها العالية التي تمت بها،إضافة إلى اعتماد القائمة " لمؤدبات العشاء اليومية " يسميها مدير الحملة بالصدقات.

تعتبرالقائمة ج والتي يرأسها رجل أعمال حامل لشهادة دكتوراه اقتصاد من جامعة السربون ودرس بها[2] أكفأ القوائم وأكثرها تنظيما نتيجة العاملين على حملتها الانتخابية،فرئيس القائمة إضافة لمستواه التعليمي له خبرة سياسية حصَّلها من رئاسة لجان مساندة الرئيس،وامكانياته الماديةجعلت هامش الحركة أوسع بالنسبة للقائمة. فقد عمل على فتح 20 مكتب على المستوى الولائي. وأحيانا المكتب لا يبتعد عن آخر سوى 50 متر . وقد درس المترشح المناطق الأكثر انتخابا وفتح بها مكاتب وركز على الفئات العمرية الأكثر نسبة في التصويت داخل البلدية،وجند أشخاص شبان لتسهيل استقطاب المصوتين كما هو الحال مع مكتب العامرية. لقد امتازت القائمة ج عن غيرها من القوائم الحرة وحتى بعض القوائم الحزبية بامتلاكها برنامجا انتخابيا محليا مطبوعا، بصيغتيه الورقية والالكترونية. ورأى رأس القائمة ج أن مدة 3 أسابيع كعمر للحملة الانتخابية مدة طويلة تخلق الملل لدى الناخب، ولهذا عليه كسر هذا الملل وذلك عن طريق تغيير نوع وشكل الملصقة كل أسبوع، وهكذا غير 3 ملصقات فاخرة خلال الحملة بعدد 100 ألف ملصقة و250 ألف مطوية، 10 آلاف قميص تحمل صورة المرشح وحرف ج . وشعارها "التأصيل".

أما القائمة د . فلم تستطع أن تظهر كالقوائم (أ . ب . ج) فباستثناءإلصاق الملصقات في أماكنها المحددة،عجز عن الظهور في كل البلديات، ولميختر سوى منطقة ذات كثافة سكانية عالية تكون مداومته المركزية.

2- مميزات القوائم الحرة المترشحة في ولاية عين تموشنت.

مقارنة بالأحزاب تعتبر القوائم الحرة عالية القيمة من حيث كفاءة أعضائها وشهاداتهموخبراتهم، وتتلخص مزاياها في:

- ارتفاع نسبة الشباب في القوائم: 2 من رؤساء القوائم شباب (أ. ب) وكذابالنسبة لترتيب الشباب في باقي القوائم،وإن كان الهدف منه جذب أصوات كون الهدف المسطر بالنسبة للقوائم هو مقعد واحد.
- جبهة التحرير الوطني هي القاسم المشترك بين القوائم ب . ج . د. بينما القائمة أ تضم غير

[1] مقابلة ميرازي لعرج.

[2] مقابلة بلحسن سعيد.

متحـزبين. وإن كـان مـدير حملتهـا مناضـل مـن الـ RNDوسيترشـح لاحقـا ضـمن قوائمـه لاستحقاق المجلس الولائي.

- اعتماد كل القوائم على العمل الجواري.
- غياب برنامج واضح ومطبوع، فكل القوائم كان برنامجها في الغالب فتح مداومات في حال الفوز بالمقعد باستثناء القائمة ج التي لديها برنامجا محليا مطبوعا.
- كباقي القوائم المترشحة، فإن بعض القوائم الحرة جمعت حولها رجال أعمال خاصة فئة المقاولين سواء ترشحًا أو سند وهذا ما دفع لويزة حنون إلى تسمية القوائم الحرة "بالقوائم الخاصة " [1]« Liste privé ».
- عجزت كلها في إقامة تجمعات في دار الثقافة في مقر الولاية نظرا لقدراتهم المحدودة على التعبئة، وهذا ما دفعهم لاستخدام القاعات الصغيرة الموجودة في البلديات، كبلدية واد المالح، وقد حدث أن ألغيت تجمعاتهم في الولاية في آخر لحظة لغياب الحضور، واختلقوا أعذار مختلفة من بينها مرض رأس القائمة المفاجئ(القائمة أ).
- ممارسة القوائم الحرة هي نفس ممارسة القوائم الحزبية من حيت الدعاية السلبية أو غياب صورة المرأة في الملصقات، كما عانت من نفس الصعوبات التي واجهتها القوائم الحزبية.
- 75 %من ترتيب المترشحين الاول والثاني في القوائم ب ج د هم من سكان عين تموشنت وبني صاف نظرا لثقلهما الانتخابي.
- تعتبر القائمة الحرة مقارنة بالقائمة الحزبية عالية القيمة على جميع المستويات، ويرجع ذلك الى الاتجاه المتبع في اعداد القوائم، بحيث في الحزب يحق لكلك المناضلين الترشح وهم من سيعون الى ذلك، اما القائمة الحرة فراس القائمة في الغالب هو من يسعى الى باقي المترشحين ويعمل ان يكون هؤلاء اضافة قيمية لقائمته سواء من حيث الوظائف او الاعمار أو الشهادات أو التوسع الجغرافي.

تشكل القائمة الحرة خطرا على تماسك الاحزاب[2]، وتعمل على استنزاف منضاليها وتشتيت وعائها الانتخابي وهو ما حدث في ولاية عين تموشنت باعتقاد الاحرار الكامل بإمكانية نجاحهم دون غطاء حزبي.

3- القوائم الحرة المترشحة في الولاية.

شكلت القوائم الحرة ما مجموعه أربعة قوائم من 38 قائمة مترشحة، ما يمثل نسبة 10%.

---

[1]لويزة حنون الامينة العامة لحزب العمال: خطاب بدار الثقافة عين تموشنت (15 أفريل 2012 على الساعة الثانية زولا).

[2] جيرالد، م بومبر، المرجع نفسه، ص 49.

وبنفس النسبة تشكل عدد المترشحين الأحرار نسبة إلى المجموع العام للمترشحين. بينما شكلت النساءما مجموعه 8 من 32 مترشح , أي بنسبة 25% من المترشحين الأحرار، وما يشكل 2.63% من مجموع المترشحين في كل القوائم. كانت أكبر نسبة نساء في القائمة د ب 3 نساء.

ينتمي رؤساء القوائم (أ،ج، د) إلى نفس المنطقة الجغرافية، وهي بلدية عين تموشنت، وكذلك ينتمي مترشحي المرتبة الثانية لنفس القوائم الى منطقة واحدة هي بلدية بني صاف. و يكمن السبب في ذلك إلى هدفهم في الاستفادة من الثقل الانتخابي الذي تمثله المدينتين بحوالي 50000 ألف مسجل. أما القائمة (ب) فشكلت الاستثناء حيث ينتمي متصدر القائمة إلى بلدية وادي برقش، وينتمي الثاني لبلدية المالح، وهي تهدف من هذا التنوع إلى استقطاب أصوات من جغرافيات أخرى.

(الشكل رقم17) الأصل الجغرافي لمترشحي القوائم الحرة

القائمة	الأصل الجغرافي لرئيس القائمة	الأصل الجغرافي للمترشح الثاني في القائمة
أ	عين تموشنت	بني صاف
ب	وادي برقش	المالح
ج	عين تموشنت	بني صاف
د	عين تموشنت	بني صاف

المصدر: الميدان 2012

أما من حيث أعمار المترشحين، فنلاحظ في كل القوائم أن سنهم يقترب أو يتجاوز الأربعون سنة، أصغرهم رئيس القائمة (أ) ب 39 سنة. وتعتبر القائمة (ج) أصغر قائمة بمتوسط عمري (37 سنة) والقائمة (ب) أكبرها بمتوسط عمري يقدر ب (52 سنة) .

الشكل رقم 18 يوضح الفئات العمرية للقائمة (أ)

السن	عدد المترشحين	النسبة
اقل من 36 سنة	02	%25
من 36-45 سنة	04	%50
من 46-55 سنة	02	%25
من 56-60 سنة	0	%00
اكثر من 60 سنة	0	%00
المجموع	08	100%

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 19) أعمدة بيانية توضح الفئات العمرية للقائمة (أ)

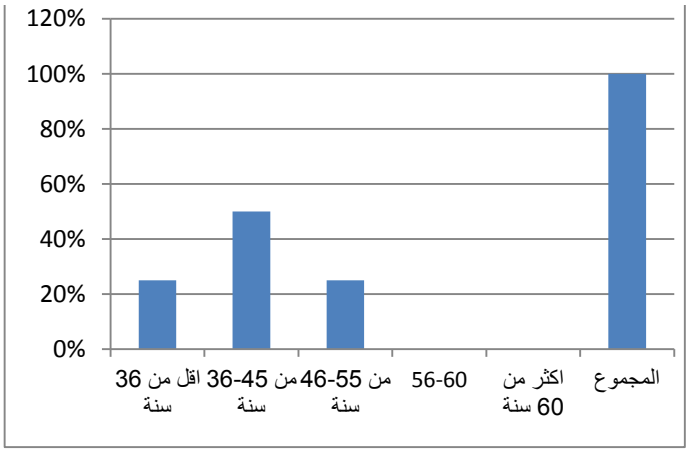

الشكل رقم 20 يوضح الفئات العمرية للقائمة (ب)

السن	عدد المترشحين	النسبة
أقل من 36 سنة	02	%25
من 36-45 سنة	01	%12.5
من 46-55 سنة	04	50%
من 56-60 سنة	01	12.5%
اكثر من 60 سنة	00	%00
المجموع	08	100%

(الشكل رقم 21) أعمدة بيانية توضح الفئات العمرية للقائمة (ب)

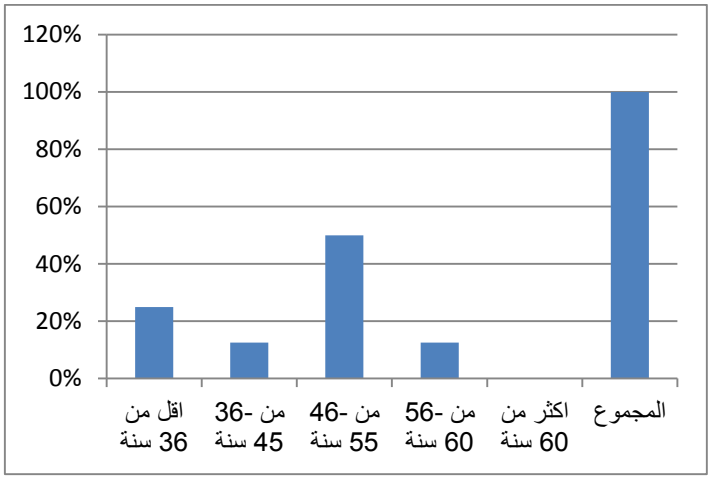

المصدر: الميدان 2012

الشكل رقم 22 يوضح الفئات العمرية للقائمة (ج)

السن	عدد المترشحين	النسبة
اقل من 36 سنة	05	%62.5
من 36-45 سنة	01	%12.5
من 46-55 سنة	01	%12.5
من 56-60 سنة	01	%12.5
اكثر من 60 سنة	00	%00
المجموع	08	100%

(الشكل رقم 23) أعمدة بيانية توضح الفئات العمرية للقائمة (ج)

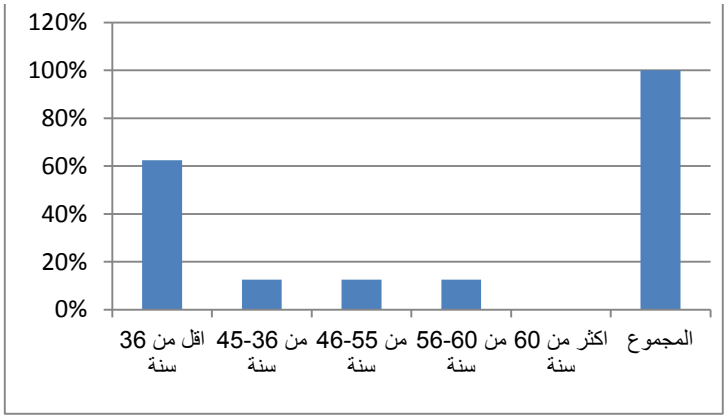

المصدر: الميدان 2012

الشكل رقم 24 يوضح الفئات العمرية للقائمة (د)

السن	عدد المترشحين	النسبة
اقل من 36 سنة	05	%37.5
من 36-45 سنة	01	%25
من 46-55 سنة	01	%12.5
من 56-60 سنة	01	0%
اكثر من 60 سنة	00	%25

(الشكل رقم 25) أعمدة بيانية توضح الفئات العمرية للقائمة (د)

المجموع	08	100%

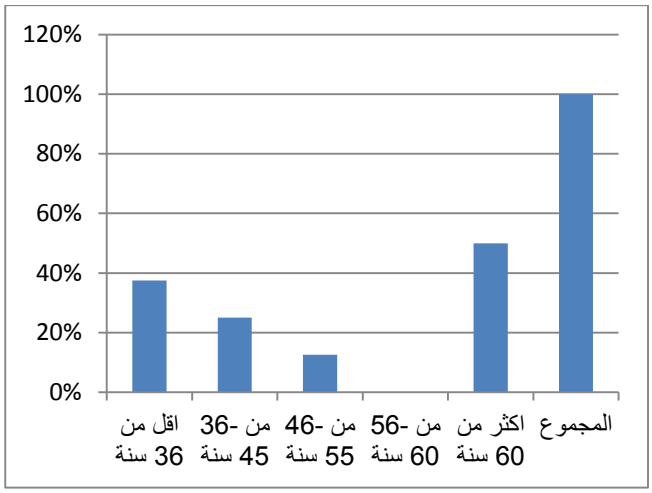

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 26) يوضح الفئات العمرية لمجموع القوائم الحرة

السن	عدد المترشحين	النسبة
اقل من 36 سنة	12	%37.5
من 36-45 سنة	08	%25
من 46-55 سنة	08	%25
من 56-60 سنة	01	%3.12
اكثر من 60 سنة	03	%9.37
المجموع	32	%100

(الشكل رقم 27) أعمدة بيانية توضح الفئات العمرية لمجموع القائم الحرة

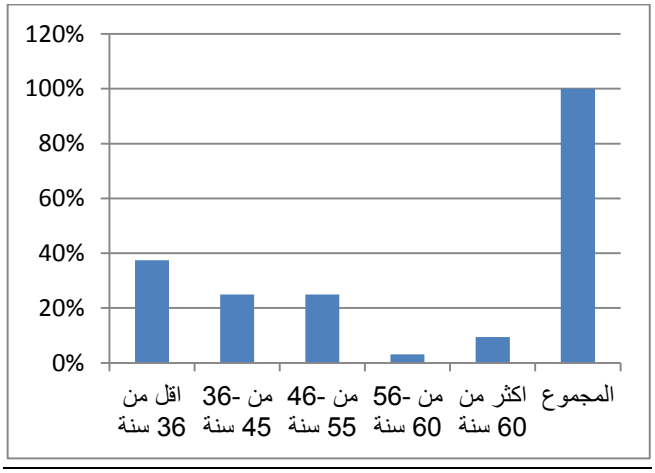

المصدر: الميدان 2012

من خلال البيانات أعلاه، نلاحظ أن نسبة الشباب الاجمالية في القوائم الحرة، والممثلة في الفئتين الأولى والثانية، تشكل 62.5% "ففي مجتمع تمثل فيه فئة الشباب الأغلبية من الطبيعي أن يترجم ذلك على قوائم المترشحين كفئة انتخابية مقصودة ومستهدفة"[1]. ويمكن تفسير ذلك بمحاولة الشباب كسر الوضع القائم عن طريق حركات اجتماعية في مواجهة الدولة التي يسطر عليها جيل الثورة[2]. هذا الضغط الذي دفع بالخطاب السياسي نحو أخذ منحى التشبيب ونهاية الشرعية الثورية[3]، انتهاءا إلى

[1] زكريا بن صغير، **الحملات الانتخابية مفهومها ومسائلها وأساليبها**(الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر 2004) ص 45.

[2] جابي، المرجع نفسه، ص 82.

[3] خطاب تلفزيوني لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يوم 15 أفريل 2011 .

تسليم "المشعل" إلى جيل الاستقلال. هذا المناخ العام دفع الشباب إلى دخول المعترك السياسي عن طريق الانتخابات، مستفيدين من القفزة النوعية في تحصيل التعليم والشهادات المحققة في هذه الفترة، وهذاما يمكن ملاحظته بجلاء في نوعية شهادات أحرار ولاية عين تموشنت. كما لعبت التكنولوجيا دورا هاما في تطوير نضجهم ووعيهم السياسي، وتشكيل نظرتهم حول الواقع ومحاولتهم اختراقه وتغييره. كما لايمكن إهمال دافع البطالة التي تعانيه هذه الفئة حتى من حملة الشهادات،إذ لا يصبح منصب نائب حلم للكثيرين فقط، أو وسيلة للترقية الاجتماعية بالنسبة لآخرين[1]بل يكون الترشح ضمن القائمة في أي ترتيب منعشالآمال الشاب البطال في الحصول على منصب عمل، سواء بفوز رئيس القائمة، أو عن طريق العلاقات التي يفرزها الاحتكاكبالمسؤولين أثناء الحملة الانتخابية.

على صعيد آخر، أظهرت القوائم الحرة استمرار اهتمام فئة كبار السن بالممارسة السياسية وان لم تكن بنسبة كبيرة، تقدر حوالي 9.37% ، وذلك نتيجة العادة المكتسبة والخبرة المتراكمة،فشبابية القوائم الحرة إذا أخذناهاكقائمة بصفة عامة لا تعتبر مقياسا. تماما كالقائمة الحزبية، فيمكن أن يبلغ مترئس القائمة 63 سنة والباقي كلهم شباب، في حين أن الهدف الأساسي هو الحصول على مقعد واحد، فسيطرة متقدمي السن لا تتمثل فقط على مستوى أعلى السلطة ولكن أيضا على المستوى الحزبي المركزي، وعلى مستوى قواعده، وقد يفشل الشباب في اختراق بنية الحزب وشبكاته الاجتماعية التي أسسها متقدمو السن علىالمستوى المحلي نتيجة التقادم المجرب.كل هذه الأمورتدفع الشباب في الالتجاءإلى القوائم الحرة.

تمثل مهن المترشحين مقياسا ثالثا يمكِّننا من ملاحظة تركيبة القوائم الحرة، وتدلنا على الفئات الاجتماعية التي تهتم بالعمل السياسي وتنخرط في شؤونه. توضح الجداول والأعمدة البيانية أدناه مهن المترشحين الاحرار للانتخابات التشريعية 2012.

(الشكل رقم 28) يوضح مهن المترشحين الأحرار – القائمة أ -

المهنة	عدد المترشحين	النسبة%
مهن حرة	**0**	**00%**
مقاولون	**0**	**00%**
عون أو مستخدم	**0**	**00%**
موظفون بمؤسسات وطنية أو محلية	**0**	**00%**
محامون	**0**	**00%**
أطباء	**03**	**37.5%**
ممرضون	**01**	**12.5%**
أساتذة	**01**	**12.5%**
متقاعدون	**02**	**25%**
بدون مهنة	**01**	**12.5%**
المجموع	**08**	**%100**

[1]جابي،الدولة والنخب، ص 82

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 29) أعمدة بيانية توضح مهن المترشحين الأحرار – القائمة أ

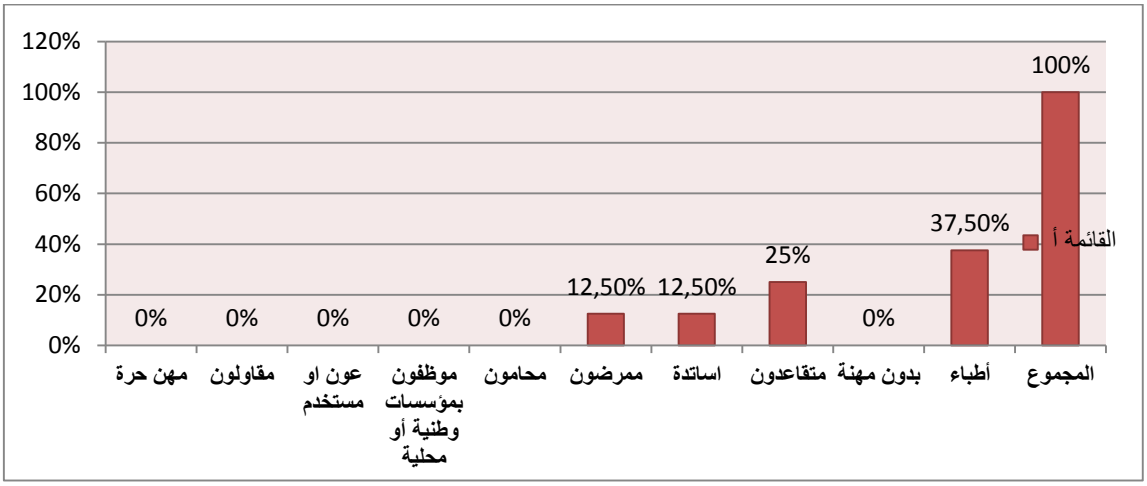

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 30) يوضح مهن المترشحين الاحرار – القائمة ب–

المهنة	عدد المترشحين	النسبة%
مهن حرة	0	00%
مقاولون	0	00%
عون أو مستخدم	0	00%
موظفون بمؤسسات وطنية أو محلية	0	00%
محامون	0	00%
أطباء	03	37.5%
ممرضون	01	12.5%
اساتدة	01	12.5%
متقاعدون	02	25%
بدون مهنة	01	12.5%
المجموع	08	%100

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 31) أعمدة بيانية توضح مهن المترشحين الأحرار – القائمة ب–

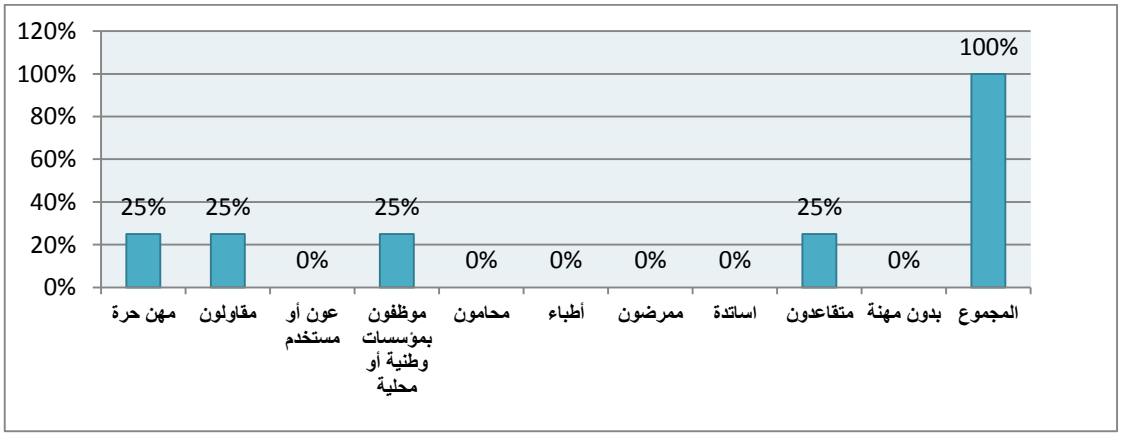

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 32) يوضح مهن المترشحين الاحرار – القائمة ج

المهنة	عدد المترشحين	النسبة%
مهن حرة	02	25%
مقاولون	01	12.5%
عون أو مستخدم	02	25%
موظفون بمؤسسات وطنية أو محلية	01	12.5%
محامون	01	12.5%
أطباء	0	00%
ممرضون	0	00%
أساتذة	0	00%
متقاعدون	0	00%
بدون مهنة	01	12.5%
المجموع	08	%100

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 33) أعمدة بيانية توضح مهن المترشحين الأحرار – القائمة ج

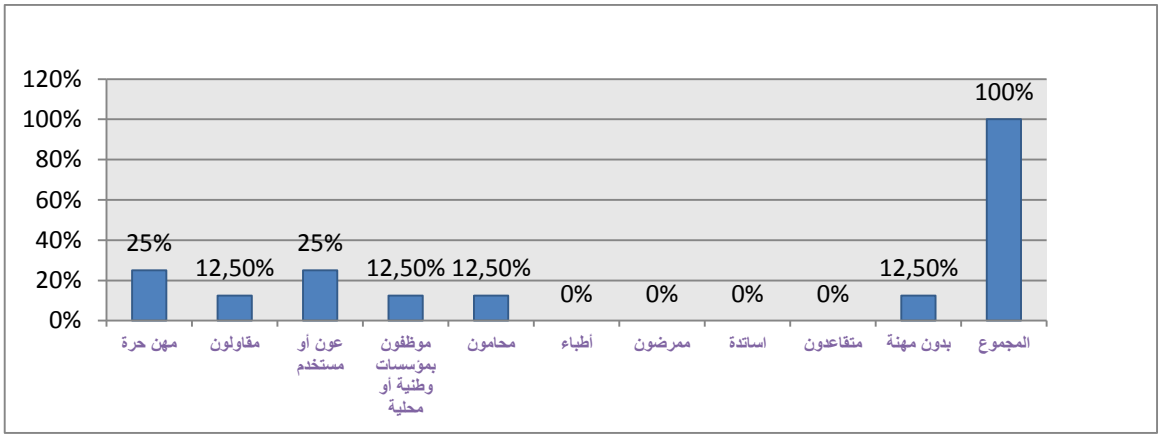

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 34) يوضح مهن المترشحين الأحرار – القائمة د

المهنة	عدد المترشحين	النسبة%
مهن حرة	0	00%
مقاولون	0	00%
عون أو مستخدم	0	00%
موظفون بمؤسسات وطنية أو محلية	04	50%
محامون	0	00%
أطباء	0	00%
ممرضون	0	00%
أساتذة	0	00%
متقاعدون	02	25%
بدون مهنة	02	25%
المجموع	08	%100

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 35) أعمدة بيانية توضح مهن المترشحين الأحرار – القائمة د

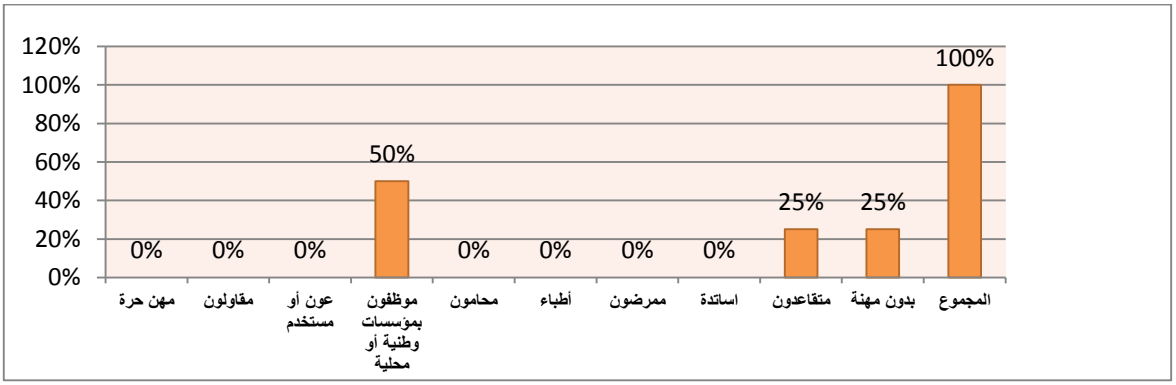

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 36) يوضح مهن مجموع المترشحين الأحرار

المهنة	عدد المترشحين	النسبة%
مهن حرة	04	%12.5
مقاولون	03	%9.37
عون أو مستخدم	02	%6.25
موظفون بمؤسسات وطنية أو محلية	07	%21.87
محامون	01	%3.125
أطباء	03	%9.37
ممرضون	01	%3.125
أساتذة	01	%3.125
متقاعدون	06	%18.75
بدون مهنة	04	12.5%
المجموع	32	%100

المصدر: الميدان 2012

(الشكل رقم 37) أعمدة بيانية توضح مهن المترشحين الأحرار.

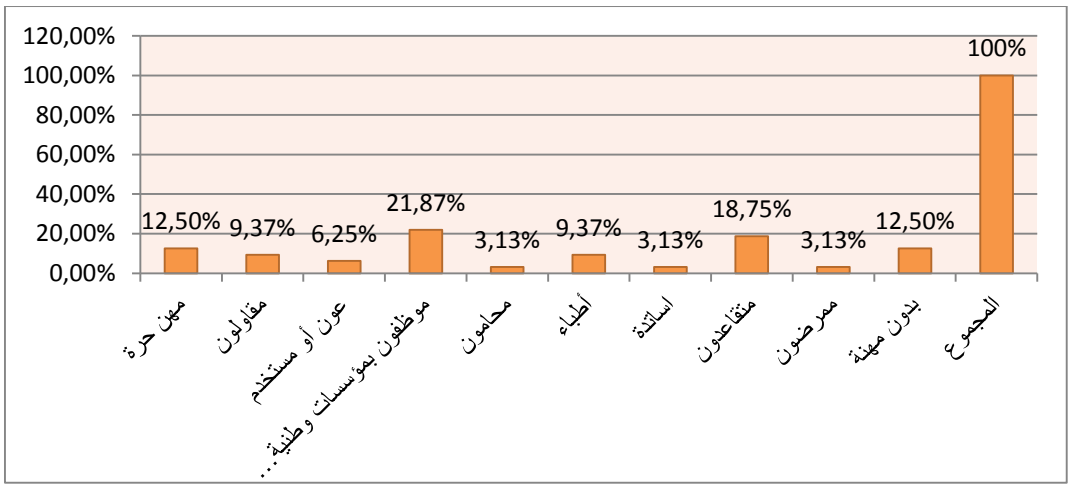

المصدر: الميدان 2012

من ملاحظة مهن المترشحين الأحرار يظهر بالنسبة للقائمة (أ) ظهور 4 انماط فقط من المهن، مع سيطرة الأطباء بنسبة 37.5%، في حين شكل الممرضون ما نسبته 12.5% ويملك الأساتذة نفس النسبة، ويشكل المتقاعدون 25% . ونشهد غيابا كليا لمهن أخرى.

أما القائمة (ب)فتظهر فيها كذلك أربعة أنماط يتقاسمها بالتساوي مقاولون، مهن حرة موظفون في مؤسسات وطنية أو محلية، ومتقاعدون. بنسبة 25% لكل منهم، و لا توجد مهن أخرى.

و تعتبر القائمة (ج)الأكثر تنوعا من حيث المهن، إذ تشترك خانة المهن الحرة مع خانة مستخدم بنسبة 25% لكل منها، وتشترك كل من خانة المقاولين، و الموظفين، و المحامين بدون مهنة بنسبة 12.5% لكل منها، بينما تغيب باقي المهن. أماالقائمة (د)فتظهر بثلاث خانات تمثلتسيطر فئة الموظفين بنسبة 50%، ويشترك كل من المتقاعدين وبدون مهنة بنسبة قدرها 25%.

أما فيما يخص مجموع مهن قوائم المترشحين الأحرار،فنلاحظ ظهور المهن بنسب مختلفة. شكلت نسبة الموظفين أعلاها ب 21.7%،يليها المتقاعدون ب 18.75%، في حين يتقاسم كل من بدون مهنة والمهن الحرة نسبة 12.5%، ويظهر المقاولون بنسبة9.73% بينما يتقاسم كل من المحامين والأساتذة والممرضين نسبة 3.13%.

يتأكد من خلال هذه النتائج ماسلف ذكره من حيث القيمة الاجتماعية العالية للقوائم الحرة، ولكنيشكل الاستدلال على غير مهنة رأس القائمة استدلالا غير دقيق، كون كل القوائم تراهن على مقعد واحد، أي على وظيفة رئيس القائمة.

كما أن الأساتذة الذين يشكلون القاعدة الأساسية للانتخابات الجزائرية "ترشحا"، يغيبون في القوائم الحرة(أستاذ واحد للقوائم الأربعة). فهم يغيبون على مستوى حسابات أصحاب القوائم الحرة، إضافة لعدم قدرتهم على تشكيل قائمة حرة لعجزهم توفير القدراتالمادية والتنظيمية اللازمة.هذا ويشكل أصحاب المهن الحرة والمقاولين أكبر نسبة للقوائم الحرة، وهو دليل على من يقف وراء تمويل القوائم الحرة وتكثيف نشاطها، ويؤكد أيضا ظهور فئة جديدة يجذبها العمل السياسي. ومن جانب آخر يمكن تفسير انخراط الموظفين في المؤسسات الوطنية أوالمحلية في القوائم الحرة إلى كونهم مناضلين منشقين من جبهة التحرير الوطني.

المبحث الثالث: طموح وأهداف الأحزاب السياسية الانتخابات التشريعية 2012.

إن سرعة تكيف النظام وانفتاحه على الأحزاب واعتماده لها، ولغة التغيير التي صاحبت هذا الانفتاح بما يتناسب مع التغيرات التي حدثت في المنطقة، لما اتفق على تسميته بالربيع العربي الذي كان من أهم إفرازاته سيطرة الاسلاميين على بعض مفاصل السلطة في دول هذا الربيع، جعل الساحة السياسية

تتسم بالضبابية من حيث النتائج و توقعاتها قبل الحملة الانتخابية و أثناءها، فأصبح كل حزب عن طريق أمينه العام يتوقع اكتساح الانتخابات ويؤكد أنه سيشكل الأغلبية في برلمان 2012 .
وان كان من الطبيعي و الضروري لأي حزب رفع معنويات مناضليه وناخبيه في أي استحقاق انتخابي عن طريق رفع سقف الأهداف والتوقعات، يبقى بالمقابل حجم هذه التوقعات و مسبباتها محل نقاش.

في حزب الأفلان، فرغم ما يعانيه أمينه العام من معارضات لإزاحته، وتصحيح مسار الحزب (الذي هو بدوره كان قد استلمه مصححا)، وهجوم المعارضة الشرس على التيار الحاكم والذي عموده جبهة التحرير فقد أكد أن الجبهة كانت و ستبقى القوة رقم واحد، وأن الجزائر ستشكل الاستثناء ولن يحصل التيار الإسلامي على أكثر من 35 % من الأصوات[1]، وهو ما فتح الباب للحديث عن ما وراء تصريح كهذا خصوصا إذا كان صادرا من مسؤول حكومي، وأن هناك إصرارا على السير نحو التزوير والمحاصصة، التي تعود النظام على ممارستهما[2]، وفي ذات الاتجاه ذهب أمين عام التجمع الوطني الديمقراطي أحمد أويحي الذي يرى أن هامش الحركة سيكون أكبر لو حققت RND الأغلبية وأكد: "سنكون الأغلبية بفضل الشعب"[3]. أما لويزة حنون الأمينة العامة لحزب العمال PT تقول أن هناك "سياسة تصحير تمارسها أحزاب السلطة بما فيها الأحزاب الإسلامية ...فهي أحزاب تعطي ضمانات للخارج، أما نحن فنعطي الضمانات للشعب و المواطن و لا أشك أننا سنحقق الأغلبية"[4]. أما أبو جرة سلطاني والذي حَلَّ تحالفه الرئاسي عشية الانتخابات و انتقل إلى المعارضة التي سماها شرسة[5] وصرح أن "الزحف الأخضر قادم، متأكد أنكم ستختاروننا، سوف يبدأ يوم جديد، نحن سنحكم، لن نجرب، سنحكم فالجزائر ليست حقلا التجارب"[6]. وفي موقع آخر، يرى فاتح الربيعي أمين عام النهضة أن "التكتل الأخضر سيكتسح، ولن يردم الحفر فقط في الطرقات وإنما سيردم كل شيء"[7]. وبصفة عامة يرى مسؤولو التكتل الأخضر أنه لن يحول بينهم و بين المركز الأول سوى التزوير[8]. وفي ذات

---

[1] كمال زايت، " **بلخادم الأحزاب الإسلامية مجتمعة لن تحصل على أكثر من 35 %**".جريدة القدس العربي لندن 21 ديسمبر 2011 المشروع على الرابط www.olquds.co.uk/d&x

[2] المرجع نفسه .

[3] خطاب السيد أحمد أويحى ، الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي الجزائر، وهران قاعة السعادة 27أفريل 2012

[4] خطاب السيدة لويزة حنون الأمينة العامة لحزب العمال، عين تموشنت، دار الثقافة ، 15 أفريل 2012 .

[5] محمد شراق ، "**سنمارس المعارضة الشرسة في البرلمان القادم**" جريدة الخبر الجزائرية، 1 فيفري 2012 ص 2 .

[6] خطاب أبو جرة سلطاني، وهران ، قاعدة متعددة الرياضات السانية ، 27 أفريل 2012 .

[7]خطاب فاتح الربيعي أمين عام حركة النهضة في وهران قاعة متعددة الرياضات، السانية وهران 27 افريل 2012

[8]منير مباركية،"**الانتخابات التشريعية في الجزائر 10 مايو 2012، قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2012 ، ص 5 .

الاتجاه أكد عبد الله جاب الله من تصدر حركة العدالة والتنمية للمشهد السياسي[1]، وأن الفوز في الانتخابات هي تحصيل الحاصل[2].

إن رفع سقف التوقعات بتحقيق الأغلبية لم يقتصر على الأحزاب الكبرى أو الشخصيات المعروفة على الساحة السياسية، وإنما تعداه إلى أحزاب لم يمض على تأسيسها سوى أسابيع، وأحزاب أخرى أمناؤها العامون حديثي العهد بالعمل السياسي، فعبد المجيد مناصرة وإن كان شخصية معروفة وممارسة للعمل السياسي، فقد توقع تحقيق المرتبة الأولى رغم حداثة اعتماد حزبه[3]، و كذلك نعيمة صالحي أمينة العدل والبيان فقد توهمت "أنها حققت الأغلبية قبل يوم الاقتراع و ستكسر بعض رؤوس المسؤولين"[4]، ونفس الاتجاه ذهب إليه عبد القادر مرباح أمين عام التجمع الجمهوري والذي يرى ما مضمونه "من لدغته الحية يخاف من الحبل ....نحن أغلبية و نحن ملجئ المواطن"[5]. أما تقديرات وزارة الداخلية لنتائج الانتخابات فكانت تصب في غير هذا الاتجاه، "اتجاه الأغلبية "، فقد قدر الوزير أن يكون البرلمان القادم فسيفسائيا نظرا لبنية الساحة السياسية.

1. دوافع هذه التوقعات ومرتكزاتها:

تتبع ثقة التقديرات التي صرحت بها جبهة التحرير بناءا على اعتمادها على قواعدها "الحقيقية" على الأرض، و تقديراتها لنجاح برنامج رئيس الجمهورية الذي صرح أن انجازاته "لا ينكرها إلا جاحد[6] خصوصا إذا كانت الانجازات ملموسة، في جميع الأصعدة، فمن غير الوارد و غير المعقول أن يغامر الشعب في قفزة نحو المجهول والعشرية الدموية لا تزال في الأذهان"[7]. وفي الحقيقة قد تم استذكار واستحضار العشرية السوداء في الإعلام بطريقة ملفتة خلال الانتخابات، والاشارة بطريقة واضحة للفوضى التي تعيشها دول الربيع، و الذي يصفه أحمد أويحى بالطوفان[8] محذرا ومذكرا بأصحاب شعار "عليها نحيا وعليها نموت" فجعلوا من حياتنا كلها موت [9]. وهكذا بنى التيار الوطني توقعاته

---

[1]خطاب لعبد الله جاب الله قناة العدالة بتاريخ 18 أفريل 2011 (وهي قناة فضائية تابعة لحركة العدالة والتنمية)

[2]منير مباركية، المرجع نفسه، ص 6 .

[3]المرجع نفسه. ص7.

[4]ف.فكرون، "**تعيمة صالحي سأكسر رأس من ينشئ حانات وسألغي القروض الربوية**" جريدة الشروق، 2012/04/25.

[5]خطاب عبد القادر مرباح، أمين عام التجمع الوطني الجمهوري، عين تموشنت، دار الثقافة، 24 أفريل.2012

[6]خطاب رئيس الجمهورية التلفزيوني ، 15 أفريل 2011 .

[7] مقابلة مع السيد بلمهيدي ، مترشح رأس قائمة جبهة التحرير الوطني، الجزائر، عين تموشنت. 5 ماي 2012 .

[8] خطاب أحمد أيحى.

[9] خطاب أويحي .

على أساس بنيته، و قواعده الحزبية الحقيقية، وتصويت ناخبيه سواء عن اعتقاد واقتناع أو الارتباط عضويا بأجهزة النظام الجزائري، إضافة إلى أن المواطن قد جرب التيار الإسلامي وعاش ما كان نتيجة هذه التجربة، وهو يشاهد أن التغيير في دول الربيع العربي والذي انتهى إلى أحزاب إسلامية ليس مشجعا ليكون نموذجا يقتدى به.

أما بالنسبة لحمس، أكبر الأحزاب الإسلامية، فالأمر مختلف، فعشية الانتخابات انسلخت من التحالف الرئاسي بطريقة مفاجئة – مع الإبقاء على وزرائها في الحكومة–، وتخندقت مع المعارضة، محاولة خلق تكتل إسلامي يضم كل الأحزاب الإسلامية في الجزائر. ولكن فشل التكتل في ضم كل من عبد المجيد مناصرة وعبد الله جاب الله، ويقتصر فقط على حزبي النهضة والإصلاح، وقد سمي بالأخضر. وقد قدم أبو جرة سلطاني 7 أسباب لترجيح فوز الإسلاميين في الجزائر[1] و هي:

1–عاطفة الشباب الجزائري تميل أكثر نحو الثقة في هذا التيار الذي صوت له في كل الاستحقاقات منذ اعتمدت التعددية.

2– التيار الإسلامي استوعب الدرس جيدا وصار مشبعا بالثقافة الديمقراطية.

3– طروحات الاسلاموفوبيا وفزاعة الإسلاميين تأكد زيفها وبطلانها.

4– تصويت الشعوب الاسلامية لصالح التيار الاسلامي صار حقيقة انتخابية عامة.

5– التيار الإسلامي يعتبر الأكثر تنظيما و انضباطا.

6– تصريحات بعض قيادات الأحزاب المعادية للتيار الإسلامي مستفزة لمشاعر المسلمين وهي حملة انتخابية مجانية.

7– كثافة الأحزاب و العشرون حزبا الجديد سيؤدي الى تشتت الأصوات و هو ما سيستفيد منه الإسلاميون.

في الغالب، أهم مرتكز بنى عليه التحالف الأخضر ثقته هو الوضع الإقليمي وفوز الإسلاميين في المنطقة العربية، و هو ما يلاحظ من حركة أبو جرة سلطاني الذي ذهب إلى قطر وظهر على قناة "الجزيرة مباشر" في حصة مطولة أثناء الحملة الانتخابية، و زيارته لتركيا بعدها، و هو ما أثار ردة فعل لدى خصومه أثناء الحملة الانتخابية*.

أما بالنسبة للعدالة والتنمية، فينطلق عبد الله جاب الله من قراءة موضوعية، وهو الانكسار الانتخابي الذي عايشته كل من حركتي النهضة والإصلاح بعد خروجه أو إخراجه من قيادتهما، إضافة الى وصول الاسلامين في المنطقة إلى السلطة و الذي لابد أن يمتد إلى الجزائر التي تعيش في ظل نظام

---

[1] عاطف قدادرة،"**سلطاني يقدم سبعة أسباب لفوز الاسلاميين في الجزائر**"، جريدة الخبر الجزائرية، الأحد 26 فيفري، العدد 6637 ص 2.

*مثلا ردة فعل السيدة "بن حبيليس" والتي اتهمته بتلقي تمويلا خارجيا من قطر وتركيا.

شمولي واستبدادي، ويرى أنه غير معنى بتكتل الإسلاميين "الأخضر" لأنه يخص أحزابا انبطاحية[1] . تقديرات هذا التيار أن الإسلاميين الذين نجحوا في دول الربيع هم من أتوا من السجون لا من نادى الصنوبر وأنه من الطبيعي أن يكون هناك امتداد لنجاح الإسلاميين في المنطقة، ولكن إسلاميي المعارضة الذين وقع عليهم ظلم هو ما نمثله[2].

بنى حزب العمال تقديراته حسب قراءة ترى أن نتائج الانتخابات دائما ما كانت غير معبرة عن حقيقة تواجد الحزب داخل المجتمع، إضافة أن الوضع الذي تعيشه الجزائر مأساوي، "وأن سياسة تصحير الجزائر على جميع المستويات هو نتيجة حكم وتسيير التيار الوطني، وهو ما يعيشه المواطن بعدما جرب أزمة اختيار التيار الإسلامي، إذن البديل سيكون الحزب المعارض الغير منتمي لا للتيار الوطني و لا للتيار الإسلامي[3].

بالموازاة جاءت تقديرات الأحزاب الجديدة في تحقيق الأغلبية بناءا على الغليان الاجتماعي، والركود الذي تعيشه الحياة الحزبية والسياسية، وملل المواطن من ذات الأحزاب، وذات الأسماء و الوجوه والاتجاه نحو التغيير يقودنا إلى تصويت عقابي يصب في صالح هذه الأحزاب الجديدة[4]. في ظل الأغلبيات المتوقعة من قبل الأحزاب السياسية لتشريعيات2012، نشرت جريدة الوطن في 5 أفريل استطلاعا للرأي[5] حول الانتخابات، وهو الاستطلاع الوحيد الذي نشر حول الموضوع، ويعتبر نظريا محايدا ومعتمدا على طريقة علمية. و توصلت نتيجة الدراسة أن نسبة المشاركة ستلامس 44 %، وأن جبهة التحرير ستحصد 25 % من الأصوات، بفارق كبير عن صاحب المرتبة الثانية RND بـ 5% يليه حزب العمال PT بـ 4% من الأصوات، في حين يشترك كل من جبهة القوى الاشتراكيةFFS وتكتل الجزائر الخضراء المرتبة الرابعة بنسبة 2 % لكل منهما.

(الشكل رقم 38)أعمدة بيانية توضح النتيجة المتوقعة لتشريعيات 2012 حسب جريدة الوطن.

[1]نور الدين بلهواري، "**تكتل الاسلاميين يخص أحزابا انبطاحية**"، جريدة الخبر الجزائرية، العدد 6644، مارس 2012، ص 4

[2] مقابلة مع الدكتور أحمد زواني، مترشح رأس قائمة العدالة و التنمية لولاية عين تموشنت 29 أفريل 2012 .

[3] مقابلة مع الدكتور نور الدين بحيت، أمين عام ولائي ومترشح رأس قائمة حزب العمال في ولاية عين تموشنت ، عين تموشنت 26 أفريل 2012 .

[4]مقابلة مع السيد عبد اللطيف بن علال مدير الحملة الانتخابية لاتحاد القوى الديمقراطية و الاجتماعية ، عين تموشنت 4 ماي 2012 .

[5]HammadiAbderzzak (directeur ecotechnics) « Malgré les craintes a sesujet, le taux de participation pourrait être relativement élevé » ELWATAN, N° 6527, le 05/04/2012. p 02.

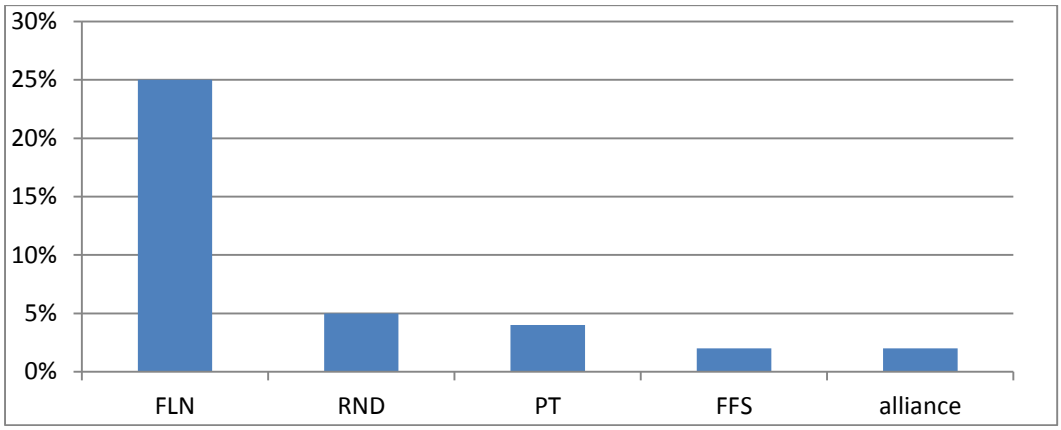

المصدر: ELWATAN, N° 6527, le 05/04/2012.

2. طموح وأهداف الأحزاب والقوائم المترشحة لانتخابات 2012 في عين تموشنت

من خلال المقابلات التي أجريناها مع المترشحين ومع مديري الحملات الانتخابية أو العاملين بها. استطعنا حصر توقعات نجاح الاحزاب السياسية والقوائم الحرة لتشريعيات 2012 بولاية عين تموشنت، وكذا عدد المقاعد التي ينوون تحصيلها. فنسبة الى تصريحاتهم يظهر أن حجم طموحاتهم بحصد مقاعد في البرلمان مرتفع، فالملاحظ في ممارسة الأحزاب الجزائرية امتداد الخطاب المركزي للحزب إلى مستواه الولائي دون تغيير أو تعديل بما يتناسب مع المحلي في عملية استنساخ واضحة للغة الخطاب بما فيها النتائج المتوقعة. ويلخص الجدول أدناه كل التصريحات التي أدلى بها المترشحون حول سؤال: كم عدد المقاعد التي تتوقعون تحصيلها؟ .

(الشكل رقم 39) يوضح توقعات القوائم المترشحة بعدد المقاعد التي يهدفون إلى الفوز بها.

القائمة المترشحة	اختصار الاسم	الهدف المسطر من المقاعد
الجبهة الوطنية الجزائرية	FNA	1
القائمة الحرة لتأصيل	ج	1 إلى 2
التجمع الجزائري	RA	1
جبهة التغيير	FC	1
حزب عهد 54	AHD 54	2
القائمة الحرة الوفاء من أجل الوفاء	د	1
الحركة الوطنية للأمل	MNE	1
حزب النور الجزائري	PED	1
التحالف الوطني الجمهوري	ANR	3
حزب الجيل الجديد	Jil jadid	1
الحركة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	FNIC	1
حركة الشبيبة والديمقراطية	MJD	/
حزب الفجر الجديد	PFJ	1 إلى 2
إتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	UFDS	2
القائمة الحرة الأفاق	ب	1

الجبهة الوطنية للحريات	FNL	1إلى2
التجمع الوطني الديمقراطي	RND	2
الحزب الوطني الجزائري	PNA	/
الحب الوطني الحر	PPL	/
الجبهة الوطنية الديمقراطية	FND	1
القائمة الحرة الأمل	أ	1
حزب العمال	PT	1
الحزب التجديد الجزائري	PRA	1
حركة الانفتاح	ME	/
حركة الوطنيين الأحرار	MNL	من العشرة الأوائل
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	FNJS	1
جبهة الجزائر الجديدة	FAN	1 إلى 2
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	PNSD	ترتيب جديد
جبهة المستقبل	FM	1 إلى 2
جبهة العدالة والتنمية	ELADALA	1 إلى 2
حزب الكرامة	EL KARAMA	/
التجمع الوطني الجمهوري	RPR	1
جبهة التحرير الوطني	FLN	2 إلى 3
الحركة الشعبية الجزائرية	MPA	من 1 إلى 2
حزب العدل والبيان	PEP	5
تكتل الجزائر الخضراء	ALLIANCE	على الأقل 3
حزب الشباب	PJ	1 إلى 2
حركة الوفاق الوطني	MEN	1

نسبة إلى تصريحات الأحزاب حول أهدافها، نحن نحتاج من 42 إلى 52 مقعد بالنسبة لولاية عين تموشنت، وانطلاقا من توقعاتهم نميز أربع أصناف من الأحزاب:

1-**أحزاب كبيرة موضوعية الطرح:** يمتاز طرحها وأهدافها بالعقلانية، نتيجة خبرتها و وممارستها للعمل الحزبي و تجاربها المتعددة مع الانتخابات، ونظرا لإمكانياتها المادية والتنظيمية فهي تجيد قراءة حدود إمكانياتها الانتخابية والظروف المحيطة بها، سواء برفع سقف التوقعات أو خفضه[1]. هذه الأحزاب حتى وإن هدفت إلى تحقيق عدد معين من المقاعد فهناك ما يبرر هذا التفاؤل، ومع ذلك تجدها متوازنة في توقعاتها، فهي لا تنسى أنها تشكل جزء من البناء الجماعي للحياة السياسية [2]. كما ويمتاز كوادر هذه الأحزاب بقدرات عالية على العمل الحزبي ممارسة وتحليلا مقارنة مع منافسيها. يشمل هذا الصنف كل من (PT-FNA-RND-FLN).

[1] مثلا الأمين الولائي لـ FNA الطيب بن طيب يرى أن حدوث انشقاقان على المستوى الوطني (الكرامة وFNL) و انشقاقان على المستوى الولائي يجعل طموح الحزب محدودا رغم امكانياته.

[2] مقابلة بخيث نور الدين.

2-**أحزاب كبيرة غير موضوعية الطرح:** رغم تجاربها وتواجدها في الحكومة أو في المعارضة في آن واحد، لكن لا يوجد ما يبرر توقعاتها للاكتساح و تحقيق الأغلبية[1] ، وتجدر الإشارة هنا تحديدا للتحالف الأخضر وحركة حمس، مركز ثقل هذا التكتل. فإذا كان الوضع الإقليمي هو سبب هذا الطموح في الاكتساح فلا يوجد ما يعكسه على الأرض في ولاية عين تموشنت سوى خطاب أبوجرة سلطاني الذي تكرره القيادة الولائية حرفيا بذات العبارات والكلمات، و إذا كان مرده للتحالف مع الحزبين "النهضة" و"الإصلاح" فهذان الحزبان غير موجودان داخل الولاية، حتى قائمة التحالف كانت كلها بلون حمس باستثناء رأس القائمة رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح.

3-**أحزاب صغيرة أو حديثة التأسيس موضوعية الطرح:** نتيجة من يقفون عليها سواء كانوا من الكوادر الحزبية ذات التجربة، كالمنشقين من FLN و RND، اللذان يعتبران خزانا للكوادر الحزبية الممارسة، أو كانوا من المتعلمين أصحاب الشهادات العليا. فالرأي الغالب أن الحزب الحديث النشأة مهما كانت قدراته المادية ومهما حاول على عجل تنظيم وتعبئة قواعده فان ذلك غير كاف لتحقيق نتيجة واسعة "في الظروف الطبيعية"[2]، كما أن الانفتاح الذي حدث في الحياة السياسية كان اضطراريا ولم يكن اختياريا، ومن الصعب توقع نتائج كثيرة في ظل مشهد سياسي اضطراري[3]، وخاضت هذه الأحزاب الانتخابات لتحسين الترتيب على مستوى الخريطة الوطنية، و تقييم مدى الاستقبال والتفاعل مع الخطاب الإيديولوجي والسياسي، وفحص ردود الأفعال حول برامجها السياسية[4]. يمثل هذا الصنف (PNSD، MNL، الفجر الجديد...)

4-**أحزاب صغيرة أو حديثة التأسيس غير موضوعية الطرح:** تضم هذه الأحزاب رغم حداثة تأسيسها ورغم عدم تجربة مترئسي قوائمها ومحدودية قدراتها المادية في بعض الحالات، إلا أنها تتوقع تحقيق الأغلبية، فمثلا مترشح FND، ورغم ضعف إمكانياته المادية لدرجة أن ملصقاته عبارة عن نسخ أوراق X21 27 سم ، وعدم امتلاكه لمداومة انتخابية، مستبدلا إياها بصفحة على الفايسبوك، كان يتوقع حصد مقعد. وتوقع غيره حصد نصف المقاعد أو أكثر في الولاية كمترأس UFDS ، والذي تحول إلى نجم صنع الحدث بصوره على الصفحات الأولى للنهار[5] وجريدة soirle والمواقع الالكترونية، يتوقع تحقيق مقعدين على الأقل، وإن كان يبدو أكثر موضوعية من مترشحي ANR الذين حصدوا 3 مقاعد افتراضية على الأقل، فقط لأنهم أوجه شبابية جديدة[6]. ونفس الموضوع بالنسبة لرأس قائمة

---

[1] مقابلة مع السيد مشحودة جمعي، رئيس مجلس الشورى الولائي لحركة حماس، عين تموشنت 2 ماي 2012.

[2] مقابلة مع السيد مهدي مهداوي مترشح رأس قائمة PNSD، عين تموشنت 07 ماي 2012.

[3] مقابلة مع الدكتور على محمد، رأس قائمة حركة الوطنيين الأحرار، عين تموشنت 28 أفريل 2012.

[4] حسن رمعون وآخرون، المرجع نفسه، ص 73 .

[5] أنظر عدد النهار الصادر في 27 أفريل 2012 .

[6] مقابلة مع يوب قيس، مترشح ضمن قائمة التحالف الوطني الجهوي، عين تموشنت 17 أفريل 2012

العدل والبيان الذي شكل الاستثناء في الولاية بتعهده بحصد 5 مقاعد (كل مقاعد الولاية) فقط لأنه شاب وأن "من مصلحة الشعب أن أحوز على المقاعد الخمسة حتى أستطيع خدمة الولاية"[1]. يحيلنا هذا الموضوع إلى المستوى التعليمي المحدود لبعض المترشحين وانعكاسه على أدائهم وسلوكهم السياسي كمترشح UFDS[2] وصور ملصقاته الغريبة، فتلك التي سربت إلى الإعلام ليست إلا واحدة من كثيرات*. ويعاني آخرون من غياب النضج السياسي واتساع مساحة الخيال لديهم كما لدى قياداتهم المركزية، وتنقصهم الجدية في سلوكاتهم أثناء مسار الحملة، كفتح مداومات بدون تجنيد من يقف على عملها، فأصبحت محلات تحمل صور المرشح تفتح في الصباح وتقفل في المساء (UDFS– حزب جيل جديد)، أو كفتح مداومة في محل بيع الالكترونات الاقراص المضغوطة وعرض القائمة أو البرنامج الحزبي كأي سلعة في المحل (العدل والبيان).

[1] مقابلة مع مجدوب درويش مترشح رأس قائمة العدل والبيان، عين تموشنت 2 ماي 2012.

[2] النهار 27 أفريل 2012.

*انظر نموذج ملصقة UFDS في الملاحق.

الفصـــــــل الثالث

الأحزاب الجزائرية بين الهياكل التنظيمية والممارسة.

<u>المبحث الأول</u>: الخريطة السياسية لولاية عين تموشنت حسب التصفيات المختلفة للأحزاب الجزائرية.

<u>المبحث الثاني</u>: المداومات أثناء الحملة الانتخابية.

<u>المبحث الثالث</u>: المقرات الحزبية الدائمة.

<u>المبحث الرابع</u>: بنية الأحزاب الجزائرية.

المبحث الأول: الخريطة السياسية لولاية عين تموشنت حسب التصفيات المختلفة للأحزاب الجزائرية.

تختلف تقسيمات تصنيف الأحزاب الجزائرية حسب توجهاتها العامة المتفق عليها، ويرتسم الخط العام لملامح الساحة السياسية في ثلاث تيارات رئيسية عكست التوجهات الأساسية داخل المجتمع الجزائري، و تسمى أيضا بالعائلات وتضم هذه التيارات حسب تصنيف محمد بوضياف: التيار الإسلامي، التيار الوطني الديمقراطي، والتيار الديمقراطي اللائكي[1]، أهم ما يميزها:

1. التيار الإسلامي: ويشمل الأحزاب ذات التوجه الإسلامي البارز والتي تتميز بعناوين إسلامية هدفها هو بناء دولة على قواعد إسلامية[2] و تتنوع تشكيلة هذا التيار وفقا لطيف من التوجهات الفكرية و التنظيمية–فهو يضم أصحاب النظرة السلفية، سواء العلمية أو الجهادية و أصحاب النظرة القطرية (الجزأرة) أتباع فكر الإمام (عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، ومالك بن نبي) وكذلك أتباع التوجه العالمي (الإخوان المسلمين) وأصحاب نفس المدرسة بنظرة محلية[3]. أهم ما يميز هذه الأحزاب:

–المطالبة بالعودة إلى مبادئ الإسلام من منطلق أنه منهج حياة شامل.

– دفاعها القوي والراسخ عن ثوابت المجتمع الجزائري وقيمه الأصيلة، و تبنيها مواقف تناهض دعوات التغريب و اللائكية .

–اعتقادها أن مبادئ أول نوفمبر هي في صميمها إسلامية غير أنها تعرضت للتحريف والمصادرة[4].

ويتمثل هذا التيار في مجموعة من الحركات منها من تم حله كالFIS ومنها من أريد له أن يكون بديل عن الفيس (حمس)[5]، ومنها من تراوحت مواقفها من السلطة حسب موقف رؤسائها كالنهضة والإصلاح، إضافة إلى حزبين حديثين معارضين يتمثلان في جبهة التغيير، والعدالة والتنمية .

شكلت علاقة الدين بالديمقراطية أحد أهم عقبات عمل هذه الأحزاب، وإن كان هناك محاولات لتطويع خطابها وممارساتها بما يتناسب مع المؤسسات الحداثية والثقافة الديموقراطية. وقد تم تجاوز هذه

---

[1] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية** (الجزائر، دار المجدد للنشر والتوزيع 2009) ص 49 .

[2] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**(الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007) ص48.

[3] بوضياف، المرجع نفسه، ص 50.

[4] جرادي، المرجع نفسه، ص 48 .

[5] محمد الميلي، "**الجزائر إلى أين**" ؟ (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 28 سبتمبر 2001) ص 20 .

الثنائيـة فـي هـذه المرحلـة، وقـد كتـب حينهـا الشـيخ محفـوظ نحنـاح بـأن الموضـوع يثيـر حملـة مـن الإشكاليات الفكريـة، أهمها تلك المرتبطـة بالعلاقـة بين الإسـلام والديمقراطيـة من جهـة وبالعلاقـة بين الديمقراطية وعقائد الغرب الفكرية والفلسفية من جهة ثانية، وقد أطلق مصطلح "الشوروقراطية" ليزاوج بين الديمقراطية كمنهج وآلية، وبين الشروى كمفهوم سياسي إسلامي يمثل عقيدة وإيديولوجية شمولية بالنسبة لهذه الأحزاب[1].

2. التيار الوطني: ويجمع كل الأحزاب التي ترى نفسها وريثة قيم الحركة الوطنية وقيم ثورة نوفمبر، وهي لا تمتنع عن الاقتراب من التيار الإسلامي، بل لديها قابلية ترسيخ القيم الإسلامية التي تعتبرها من صميم قيم الحركة الوطنية. و يتقدم هذا التيار حزب جبهة التحرير الوطني، وهذا لا يعني أن الأحزاب الأخرى منزوعة الصيغة الوطنية بل للموضوع علاقة بالعناوين التي تختارها الأحزاب لنفسها. أهم ما يميز هذا التيار:

–الدفاع عن ثوابت المجتمع الجزائري والإسلام، العربية والأمازيغية.

–تقديم مرجعية قيم الثورة التحريرية وبيان أول نوفمبر 1954 .

–ارتباط الكثير من أعضائها بالحزب الواحد سابقا[2].

وقد ظهرت منذ التعددية على الساحة السياسية العديد من الأحزاب ذات التوجه الديمقراطي الوطني، فمنها من أُعتمد واستمر ومنها من كان تعبير عن الكبت الذي عاشه الشعب الجزائري فظهرت ثم آلت إلى زوال[3]. ويمكن إعطاء بعض الأمثلة عن أحزاب هذا التيار: جبهة التحرير الوطني، الجبهة الوطنية الجزائرية، التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة الجزائر الجديدة، جبهة المستقبل، حركة الوطنيين الأحرار.

3. **التيار الديمقراطي اللائكي:** ويعرف أحيانا فقط بالتيار الديمقراطي، أهم ما يميزه:

– معارضة الحركة الإسلامية، و تبني مواقف متطرفة إزاء الموضوع.

–تتبني الفصل بين الدين و الدولة.

–رفض الشريعة والدعوة إلى إلغاء قانون الأسرة المستخلص من الشريعة الإسلامية.

–الدعوة إلى التعددية اللغوية، والترويج للأمازيغية واعتبار اللغة الفرنسية غنيمة حرب يجب المحافظة عليها.

–رواج دعوتها في منطقة القبائل لإفصاحها أحيانا عن نزعة عرقية[4].

---

[1] ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**(الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2010) ص 137 .

[2] عيسى جرادي، المرجع نفسه، ص 48 .

[3] محمد بوضياف، المرجع نفسه، ص 51.

[4] عيسى جرادي، المرجع نفسه، ص 49.

وأهم الأحزاب التي تسلك التوجه الديمقراطي اللائكي هي: جبهة القوى الاشتراكية. التجمع منأجل الثقافة والديمقراطية (الحزب الشيوعي سابقا)، ويشمل الخطاب اللائكي التوجه الأضعف باعتباره التآلف الهش والجزئي وغير المنظم بين جماعات المثقفين و السياسيين وأعضاء الأحزاب التي تمثل الانتلجانسيا الحداثية[1].

إضافة إلى الخط العام السابق الخاص بملامح الساحة الحزبية السياسية في الجزائر وتصنيفاتها يوجد تصنيفات أخرى تخضع لمقاييس معينة، نذكر منها:

1. أحزاب الأشخاص: يكون معيار تصنيفها حسب من أسَّسها، والذي عادة ما يكون من الأشخاص التاريخيين أو زعماء يتمتعون بقدر من الصيت والتأثير أو سبق لهم أن مارسوا مسؤوليات في الدولة ثم اعتزلوا، أو عزلوا، ولدينا نماذج في الحياة السياسية تعكس ذلك أمثال:
   - حسين آيت أحمد الذي أسس جبهة القوى الاشتراكية، وهو أحد الزعماء التاريخين للثورة.
   - الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، أسسها أحمد بن بلة، أول رئيس للجزائر المستقلة.
   - حزب الأمة، أسسه يوسف بن خدة، رئيس ثاني حكومة جزائرية مؤقتة قبل إعلان الاستقلال.
   - اتحاد القوى الديمقراطية، أسسه المجاهد والمؤرخ أحمد محساس.
   - التجمع الوطني الجمهوري، أسسه قاصدي مرباح رئيس الحكومة المغتال.

   تتميز أحزاب الأشخاص بكاريزما الشخص ومكانته داخل الحزب وتأثيره الحازم في توجهاته وخياراته الكبرى، وهو نوع من اختزال الحزب في الشخص، وغالبا ما تحجب شخصية الزعيم باقي قيادات الحزب[2]، وتمنع بروزها ويترتب عن غيابه نوع من الفراغ الذي يفضي إلى حدوث الشروخ، ويمكن ملاحظة ذلك على حركتي الإصلاح والنهضة في غياب عبد الله جاب الله .
2. أحزاب حسب تصنيف "سنحذوجون جاك لافوني": يصنف "لافنوني" الأحزاب الجزائرية إلى: أحزاب إسلامية، أحزاب أخرى غير عقدية "non confessionnels ". مبررا تصنيفه هذا بأنه رغم عدم إمكانية القول بوجود أحزاب غير عقدية لما للإسلام من مكانة في دولة الجزائر، إلا أن المقصود بهذا النوع من الأحزاب هو تلك التي وان لم تكن ترفض الإسلام كعقيدة ولكنها لا تمتهن الإسلام السياسي، أي لا تنتمي الى الحركات الإسلامية "[3].

---

[1] رابح كمال لعروسي، **المشاركة السياسية والتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**(الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007) ص 50 .

[2] جرادي، المرجع السابق، ص 44 .

[3] رابح كمال لعروسي، المرجع نفسه، ص 53 .

3. تصنيف الأحزاب كقوى فاعلة أو غير فاعلة (صغيرة)، تتصدر المشهد الأحزاب الوطنية كقوى فاعلة متمثلة في جبهة التحرير الوطني، وأحزاب التيار الإسلامي (الفيس قبل حله، و حركة مجتمع السلم، حركة النهضة الإسلامية، وجبهة القوى الاشتراكية)، أما الأحزاب الصغيرة يمثلها التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية[1].

4. –تصنيف الأحزاب من حيث تاريخية الحزب: وتميزها " أحزاب موجودة سلفا ويتعلق الأمر بجبهة التحرير الوطني. وأحزاب كانت محظورة مثل جبهة القوى الاشتراكية والحزب الشيوعي المعروف من 1966 باسم الطليعة الاشتراكية، وأحزاب كانت قائمة في شكل جماعات دعوية إسلامية ثم كشفت عن نفسها وتبنت العمل السياسي كحركة النهضة وحماس"[2]

5. تصنيف الأحزاب انطلاقا من تموقعها بالنسبة للسلطة (أحزاب سلطة، وموالية، ومعارضة).

أ) أحزاب السلطة: تضم كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، من خلالهما يحصل تداخل بين الحزب والدولة، ويعمل الحزبان على الدفاع عن السلطة كما يخضعان لقراراتها في حين يستفيدان من الريع ومن المناصب في الاجهزة الادارية السياسية.

ب) الأحزاب الموالية للسلطة: وهي الأحزاب التي تتحالف مع السلطة، إما للاستفادة من الريع أو لهدف قريب المدى يكون في خدمة هدفها الاستراتيجي كحمس والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في مرحلة معينة.

ج) الأحزاب المعارضة للسلطة: وهي الأحزاب التي شاركت في بلورة وثيقة العقد الوطني كحزب جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال[3].

6. تصنيف عدي الهواري: يقسم عالم الاجتماع الجزائري عدي الأحزاب الجزائرية إلى[4]:

أ) أحزاب إدارة: متمثلة في التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني، وهم عمود الإدارة و السلطة و يستفيدون من امتيازاتها.

ب) أحزاب إسلامية: بحيث لا يمكن في أي حال من الأحوال في الدول الإسلامية تفادي الحركات الإسلامية، كحركة مجتمع السلم وحركة النهضة في الجزائر، وتعتبر الحركتان منظمات إدارية سياسية في ظل احترام الشريعة.

ج–أحزاب غير إسلامية: أحزاب تضم في ركائز نظامها طبقات وشرائح معينة (قاعدة من المدنية، فرنكفونيين، موظفين، مدرسيين، أساتذة، أطباء، محامين، صحفيين ...) ثقل هذه الأحزاب ليس في

---

[1] ناجي عبد النور، المرجع نفسه، ص 140 .

[2] جوادي،المرجع نفسه، ص 45 .

[3] بوضياف، المرجع نفسه، ص ص 65،58 .

[4] AddiLahouari, **Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs**, le Quotidien d'Oran.12-15 octobre 2003.

عدد منضاليها وإنما في وظائفهم الادارية (أقلية من حيث العدد وأكثرية في حقل الدولة الإعلام)يمثلها: جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب العمال.

7. تصنيف الأحزاب حسب تأطيرها بين الأحزاب المؤطرة[1] والغير مؤطرة: كون إشكالية التأطير والنضال مطروحة بشدة في نقاش الممارسة الحزبية في الجزائر، فالالتزام النضالي للأحزاب ليس دائم وإنما متغير، وكذلك بالنسبة لبعض الأحزاب التي يتمثل نشاطها فقط في مناسبات انتخابية، وهذا ما يشكل خلل في بنيتها على المستوى القاعدي. الأحزاب الكبرى لا تعاني من هذه المشكلة (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حمس وحزب العمال) وحتى بعض الأحزاب الصغرى كالجبهة الوطنية وعهد 54، بينما هناك أحزاب أخرى تعاني مشكلة كبيرة في الغياب الكامل للتأطير، كالتجمع الوطني الجمهوري، التجمع الجزائري...
8. تصنيفات لها علاقة ببنية النظام: وهي تصنيفات تعكس موقف سياسي أكثر من أي شيء آخر، ومع ذلك فضلنا سردها لتلامس كل التصنيفات المتعلقة بالأحزاب الجزائرية، ويتعلق الأمر بارتباط الأحزاب بالسلطة الغير مرئية، بحيث تمثل أدوات لشرعنة النظام[2]. فهو يعتمد على ديمقراطية الواجهة، فالعربي زيتوت المنسق العام لحركة رشاد يرى أن الأحزاب في الجزائر تصنف نسبة للمؤسسة العسكرية الممسكة بمفاصل السلطة، يقول: "انتقلنا من نظام الحزب الواحد المتمثل في الجيش إلى تعددية الحزب الواحد، والمتمثلة أيضا في الجيش[3]، والأحزاب تصنف حسبه: يسار الجيش، وسط الجيش، ديموقراطي الجيش. ذات الموقف يتبناه تقريبا الكاتب مجيد بن شيخ من حيث سيطرة الجيش على الأحزاب سواء في ظل الحزب الواحد أو في ظل التعددية الحزبية [4].

من الصعب إثبات هذا التصنيف ومن الصعب الحكم على مدى مصداقيته، فتدخل الجيش في الحياة الحزبية هو موضوع غير مرئي، وإن كان البعض يرى أن دوره انحسر في رسم خطوط حمراء لا يتم تجاوزها[5].

9. من خلال دراستنا الميدانية، فيمكننا اضافة بعض التصنيفات للأحزاب السياسية انطلاقا من الملاحظة:

---

[1] حسن رمعون وآخرون، المرجع نفسه، ص 72.

[2] بوضياف، المرجع نفسه، ص 67.

[3] عربي زيتوت، قناةرشاد الفضائية (قناة تلفزيونية تبث من لندن يملكها المعارض زيتوت) بتاريخ 2012/12/13 .

[4]Madjid Ben Cheikh, **L'Algérie: un système politique militarisé** (Paris, l'Harmattan,2003) p249 .

[5] محمد الميلي، المرجع نفسه، ص 28 .

أ) امتلاك مقرات الحزب: أحزاب لها مقرات وأخرى لا تمتلكها، وتعتبر أحد مميزات العمل الحزبي في الجزائر، بحيث تعجز العديد من الأحزاب أن توفر أماكنا تمارس فيها عملها الحزبي. والملاحظ حتى في حالة وجود المقر فهو لا يفتح إلا للمناسبات. الأحزاب الكبرى فقط هي من لها مقرات عبر ولايات الوطن، كجبهة التحرير الوطني، وبدرجة أقل التجمع الوطني الديمقراطي .

ب) من خلال تمثيل الأحزاب في المجالس المنتخبة: بحيث نستطيع أن الأحزاب التي لها منتخبين في المجالس أو تلك التي لا تملك ذلك، وهي خاصية يتم من خلالها الحكم على نشاط الحزب ودرجة حركيته داخل المنطقة.

ج) من خلال الاعتماد: وهي ميزة جديدة نتجت عن موجة الاعتمادات التي منحتها الداخلية سنة 2012 قبيل الانتخابات التشريعية.

أما من حيث تصنيف الاحزاب في ولاية عين تموشنت، محور هذه الدراسة فهي كالآتي:

تصنيف أحزاب المشاركة في انتخابات 2012 عين تموشنت حسب تصنيف العائلات:

التيار الوطني	التيار الإسلامي	التيار اللائكي
الجبهة الوطنية الجزائرية *التجمع الجزائري *حزب عهد54 *الحركة الوطنية للأمل *حزب النور الجزائري *حزب الجيل الجديد*الحركة الوطنية للأحرار من أجل الوئام *حركة الشبيبة والديمقراطية *حزب الفجر الجديد *اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية *الجبهة الوطنية للحريات *التجمع الوطني الديمقراطي *الحزب الوطني الجزائري *الحزب الوطني الحر *الجبهة الوطنية الديمقراطية *حزب التجديد الجزائري *حركة الانفتاح *حركة الوطنيين الأحرار *الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية * جبهة الجزائر الجديدة *الحزب الوطني للتضامن و التنمية *جبهة المستقبل *حزب الكرامة * التجمع الوطني الجمهوري * جبهة التحرير الوطني *الحركة الشعبية الجزائرية * حزب العدل والبيان * حزب الشباب وحركة الوفاق الوطني	جبهة التغيير جهة العدالة والتنمية تكتل الجزائر الخضراء	حزب العمال
30 حزب / 88.2 %	3 أحزاب /8.8 %	1 حزب / 2.9 %

نلاحظ أن الخريطة الحزبية للولاية تميل بطريقة واضحة لصالح التيار الوطني بنسبة 88.2%ثم التيار الإسلامي بنسبة 8.8 % والتيار الديمقراطي اللائكي يتمثل في حزب واحد بنسبة 2.9%[1].

[1] نلاحظ من الأحزاب ال 34 المترشحة غياب جبهة القوى الاشتراكية في دليل على عجز الحزب في الظهور في مناطق أخرى خارج منطقة القبائل، كما أن التيار اللائكي المتمثل في MDS و RCD قاطع الانتخابات.

وإذا اعتمدنا تصنيف "لافنوني" للأحزاب السياسية، سنجد أن تشريعيات 2012 في ولاية عين تموشنت أفضت الى التقسيمات .

أحزاب إسلامية	أحزاب غير عقدية
جبهة التغيير حركة العدالة و التنمية تكتل الجزائر الخضراء	الجبهة الوطنية الجزائرية *التجمع الجزائري*حزب عهد54 *الحركة الوطنية للأمل *حزب النور الجزائري *التحالف الوطني الجمهوري *حزب الجيل الجديد * الحركة الوطنية للأحرار من أجل الوئام *حركة الشبيبة والديمقراطية * حزب الفجر الجديد *اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية *الجبهة الوطنية للحريات * التجمع الوطني الديمقراطي *الحزب الوطني الجزائري *الحزب الوطني الحر *الجبهة الوطنية الديمقراطية *حزب التجديد الجزائري *حركة الانفتاح *حركة الوطنين الأحرار* الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية *جبهة الوطنية للعدالة و الاجتماعية * جبهة الجزائر الجديدة *الحزب الوطني للتضامن و التنمية * جبهة المستقبل *حزب الكرامة * التجمع الوطني الجمهوري *جبهة التحرير الوطني *الحركة الشعبية الجزائرية * حزب العدل والبيان *حزب الشباب * حركة الوفاق الوطني
3 أحزاب / 8.8 %	31 حزب / 91.2 %

المصدر: الميدان 2012.

ذات الملاحظة تتكرر وهي أن الأحزاب الإسلامية لا تشكل غالبية من حيث التصنيف في الساحة السياسية، فهي تمثل نسبة 8.8 % مقابل 91.2%، ولكن تجدر الإشارة أن تأثيرها لا تعكسه النسبة لا من حيث عدد كوادرها ومنضاليها، ولا من حيث عدد الأصوات التي تتحصل عليها.
وإذا قسمنا الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات بالنظر إلى موقفها من السلطة نجد:

(الشكل رقم 40) تصنيف الأحزاب المترشحة لتشريعيات 2012 وفق موقفها من السلطة

أحزاب السلطة	أحزاب معارضة للسلطة	أحزاب موالية للسلطة
جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي	حزب العمال حركة العدالة و التنمية جبهة التغيير حزب جيل جديد حركة الوطنيين الأحرار.	الجبهة الوطنية الجزائرية التجمع الجزائري التحالف الجمهوري الجبهة الوطنية للحريات الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية

		حركة الوفاق الوطني حزب الشباب الحركة الشعبية الجزائرية التجمع الوطني الجمهوري حزب الكرامة

المصدر: الميدان 2012.

هذا الجدول هو غير ثابت بالنسبة لخانتي المعارضة والموالاة، ويمكن إعطاء بعض نماذج التغير في سلوك الأحزاب والقفز من خانة إلى خانة حسب رؤيتها لمصلحة الحزب أو مصلحة المناضلين، فمثلا من الصعب تصنيف حركة حمس أو النهضة إذا علمنا أن حمس كانت تصنف نفسها في المعارضة وهي تشارك في الحكومة وفي التحالف الرئاسي. وهناك أحزاب كانت تنادي بمعارضة السلطة هي الآن في الحكومة وتدافع عن توجهاتها، كالتحالف الوطني الجمهوري. ونلاحظ ظهور أحزاب جديدة أخذت موقفا معارضا من النظام والسلطة كحزب الجيل الجديد وحركة الوطنين الأحرار. وعليه فنؤكد أن " عدم ثبات واستقرار المعارضة على موقفها يعتبر عاملا مضعفا للدور المعارض الذي تمارسه هذه الأحزاب"[1].

ذكرنا أن معظم الأحزاب الجزائرية لا تمتلك مقرات دائمة، ووفق هذا المعيار توزعت الخريطة الحزبية في عين تموشنت كالآتي:

(الشكل رقم 41) الأحزاب المترشحة التي لا تملك أو تملك مقرات بولاية عين تموشنت.

أحزاب تمتلك مقرات في الولاية	أحزاب لا تملك مقرات
جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي حزب العمال	–الجبهة الوطنية الجزائرية –التجمع الجزائري– جبهة التغيير –حزب عهد54 –الحركة الوطنية للأمل –حزب النور الجزائري –التحالف الوطني الجمهوري–حزب الجيل الجديد –الحركة و الوطنية للأحرار من أجل الوئام –حركة الشبيبة و الديمقراطية –حزب فجر جديد – اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية –الجبهة الوطنية للحريات – الحزب الوطني الجزائري –الحزب الوطني الحر –الجبهة الوطنية الديمقراطية –حزب التجديد الجزائري –حركة الوطنين الأحرار–جبهة الجزائر الجديدة–الحزب الوطني للتضامن والتنمية –جبهة المستقبل –حزب الشباب –حركة الوفاق الوطني –حزب العدل والبيان – حزب الكرامة جبهة العدالة والتنمية –تكتل الجزائر الخضراء .

[1] الخزرجي، المرجع نفسه، ص 225.

3 أحزاب /8.8 %	31 حزب /91.2 %

المصدر: الميدان 2012

نلاحظ أن الخريطة السياسية هي غير متوازنة تماما إذا اعتمدنا مقياس امتلاك المقرات الحزبية كآلية تصنيف تتأكد خاصية الأحزاب السياسية الجزائرية في عدم اهتمامها بالمقرات أو عدم قدرتها تغطية حاجتها من المقرات. أو يمكن اعتباره نتيجة اعتقادهم أن المقر ليس ضرورة للنشاط الحزبي خصوصا إذا كان النشاط مناسباتي.

(الشكل رقم 42) تصنيف الأحزاب المشاركة في انتخابات 2012 حسب التأطير.

الأحزاب المؤطرةعلى مستوى الولاية	الأحزاب الغير مؤطرة
جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي حركة مجتمع السلم الجبهة الوطنية الجزائرية حزب العمال	حركة الوفاق الوطني حزب العدل والبيان جبهة المستقبل جبهة العدالة والتنمية حزب الكرامة، الجبهة الوطنية الديمقراطية الجبهة الوطنية للحريات، حزب التجديد، حزب النور، الحزب الوطني الجزائري، التحالف الوطني الجمهوري .
6 أحزاب / 17.6 %	28 حزب / 82.3 %

المصدر: الميدان 2012

نلاحظ أيضا أن مقياس التأطير يوضح عجزا كبيرا في الأداء الحزبي على المستوى المحلي والذي ترجم لعجزها في توفير حتى مراقبين على مستوى مكاتب التصويت، وأحيانا أخرى عجزهم في إيجاد ممثلين لهم في اللجان البلدية لمراقبة الانتخابات (مع العلم أن الدولة من تتولى إطعامهم)، وإن كان يبدو الموضوع معقولا بالنسبة للأحزاب الجديدة. التي لم يتعدى اعتمادها الشهر. هناك أحزاب أخرى غير مؤطرة مضى على اعتمادها 20 سنة، وهذا ما يجعلنا نتساءل أمام جدية بعض الأحزاب والتزامها النضالي، وأن حضور قوائمها في المواعيد الانتخابية هو آلية للترشح وليس آلية التزام نضالي ونشاط حزبي للمناضلين، أي تواجدها في المواعيد الانتخابية داخل الولاية لا يعكس حضورها قدر ما يعكس أمورا أخرى تفسر عمل بعض الأحزاب في الجزائر .

المبحث الثاني: المداومات أثناء الحملة الانتخابية.

تمثل المداومة الانتخابية بالنسبة لأي حزب فرصة مثالية على المستوى المحلي إذ تعبر وسيلة يتم من خلالها التسويق للبرنامج الحزبي، ومخاطبة الناخب مباشرة ومحاولة إقناعه بالتصويت لصالح الحزب أو القائمة المترشحة، وتكتسب المداومة أهمية أكبر إذا كان الحزب يعاني قصورا إعلاميا أو إذا كانت الساحة الإعلامية تعاني من خلل، أو إذا كان الإعلام الحكومة والشبه حكومي غير عادل في تغطيته لكل الأحزاب[1] أما بالنسبة للقائمة الحرة. و المداومة ممر إجباري لا يمكن تجاوزه أو تفاديه بسبب غياب البدائل وعدم استفادتها من الرعاية المركزية التي يقوم بها الحزب على المستوى المركزي.

وتشكل ظاهرة المداومة الانتخابية حالة الذروة أثناء الانتخابات في كل الأنظمة[2]، إلا أن للظاهرة خصوصية في الجزائر، كون أن إشكالية المقرات الحزبية مطروحة بشدة بالنسبة للأحزاب السياسية الجزائرية فهي محدودة جدا[3]، وانتشارها بهذه السرعة والعدد يؤكد مناسباتية الأحزاب الجزائرية وارتباط عملها بمواسم الانتخابات.

الدراسة الميدانية للممارسة الحزبية في ولاية عين تموشنت سمحت لنا بتجميع عدد من الملاحظات فيما يخص المداومات الحزبية الانتخابية منها:

- كثرة المداومات يسمح بمضاعفة فرص مخاطبة الناخب وإقناعه، وبذلك تتضاعف فرص نجاح القائمة.
- تعكس المداومة الانتخابية وعددها القدرات التنظيمية للقائمة وبدرجة أكبر القدرات المادية سواء للحزب أو رئيس القائمة، أو من يقف وراءها.
- الأحزاب التي تملك مقرات ك(FLN) لم تعتمد على مقراتها كمداومات انتخابية، وإنما بقيت شبه مغلقة كعادتها، سواء تعلق الأمر بالقسمات أو المحافظة، وقد استبدلها بمداومات أخرى في مقر الولاية والبلديات.
- نجحت أحزاب في تغطية كل من مقر و بلديات الولاية من حيث المداومات، بينما عجزت أخرى في الانتشار الكامل وعمدت إلى انتشار جزئي يتناسب مع إمكانياتها المادية وإمكانية وحساباتها الانتخابية، وعانت أحزاب أخرى من عجز مزدوج سواء على المستوى الولائي أو البلدي، فلم تستطع فتح و لا مقر انتخابي، فهي لا يربطها بالانتخابات سوى الملصقة الانتخابية وورقة التصويت اللتان تحملان اسم الحزب.

---

[1] لقاء مع السيد مهدي مهداوي، مترشح رأس قائمة PNSD بعين تموشنت ، بتاريخ 6 ماي 2012.

[2] جيرالدم بومبر، المرجع نفسه، ص 69.

[3] رابح كمال العروسي، **المشاركة السياسية وتجزئة التعددية الحزبية في الجزائر**(الجزائر، دار قرطبة، 2007). ص66.

- المداومات الانتخابية ليست بالضرورة مكان لعرض البرامج الحزبية، فغياب البرامج شكلت الظاهرة في الانتخابات التشريعية 2012 حتى وأن وجده البرنامج الحزبي فلا يتم التطرق له داخل المداومة سواء بسبب عدم الاطلاع عليه أو نتيجة محدودية الكادر الحزبي.
- تكون المداومات الانتخابية أحيانا مصدرا للدعاية السلبية فيما يخص حزب أو قائمة منافسة، فبدلا من تناول البرامج تكون محلا لتشهير بالمنافس.
- آلية تجنيد المناضلين أو الأشخاص اللذين يقفون على هذه المداومات تطرح إشكالا، فأحيانا يجاوبون أنهم لا يعرفون المرشح وعلاقتهم لا تتعدى المبلغ المتفق عليه من أجل الوقوف في المداومة، وقد يعتبرون أوفر حظا من مجندين آخرين لا يتقاضون أجرا ومرغمون على ذلك كحال عمال وموظفي الشبكة الاجتماعية، أو ANEM الذين يخضعون لسلطة رئيس بلدية مترشح يكلفهم بالعمل دون مقابل، وفي كلتا الحالتان شاهدنا دعاية في الاتجاه المعاكس.
- غالبا ما تكون المداومات عبارة عن محلات مستأجرة تزين بصور الحزب والقائمة، وقد عمدت بعض الأحزاب إلى آلية جديدة لسير المداومات، وهي فتح المحل الذي لا يحوي إلا الصور صباحا وغلقه في المساء دون تجنيد من يقف عليه، كأن هذه الأحزاب تعبر صراحة عن الفراغ وعدم وجود ما تقدمه (اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية (مقر وسط المدينة) وحزب الجيل الجديد (مقر وسط المدينة).
- مداومة حزب العدل والبيان كانت في محل لبيع الكهرومنزليات يقف عليه رئيس القائمة دون تغيير أو إيقاف للنشاط التجاري، وقد تم عرض القائمة وبرنامجها مع السلع.
- نلاحظ أن بعض الأحزاب استطاعت التواجد بشكل واسع ، وهي الأحزاب الكبرى التي يقف على رأسها رجال أو مرشحون سابقون، فقد تواجدت بعض القوائم في أكثر من مداومة في بلدية واحدة (FNJS) مثلا [1] ، أو القائمة الحرة "ج" التي تعددت مقراته[2].
- كما أن بعض الأحزاب استطاعت أن توفق بين الحضور والغياب النسبي في مناطق قد لا تشكل لها ثقل انتخابي أو لعجزها المادي أو التنظيمي (RPR)(ADALA). في حين أن أحزاب أخرى لم تفتح مداومات لا في مقر الولاية ولا على مستوى بلديات الولاية وهي (MEN-FND) مثلا.

- **استراتيجية الأحزاب في فتح المداومات.**

نلاحظ أن الأحزاب تتركز غالبا في ثلاث مناطق رئيسية في مدينة عين تموشنت:

---

[1]ترشح على رأسه سناتور سابق.

[2]ترشح على رأسها رجل أعمال.

1) – مركز المدينة (وسط المدينة) : وقد اختارت القوائم هذا التمركز نظرا لما تشكله من ثقل انتخابي، فهي مقصد سكان المدينة وباقي سكان الولاية، فأغلب المداومات تمركزت في وسط الساحة بمحاذاة أسواق المدينة المختلفة، وفي رأي البعض أن المنطقة تمنح وقتا إضافيا مساءا للنشاط كونها لا تغلق مبكرا[1].... (انظر الصورة رقم 01، 02)

2) المدينة الجديدة: وقد كانت المدينة الجديدة المشيدة بعد زلزال 2000 أحد خيارات القوائم لتسويق نفسها انتخابيا. هذه المدينة التي تشكل ثقلا انتخابيا كبيرا ونسبة مشاركة مرتفعة نتيجة النسيج الاجتماعي الذي تتوفر عليه المنطقة. (انظر الصورة رقم 03).

3) محيط وكالة دعم وتشغيل الشباب Ansej : عرفت الانتخابات البرلمانية 2012 ظروفا استثنائية جعلت من السلطة تعمل على شراء السلم الاجتماعي في أسرع وقت ممكن بطريقة واضحة ترجمت في الانفتاح على كل ما يمكنه تهدئة الجبهة الاجتماعية وإلهائها عن مسايرة موجات ما يسمى بالربيع العربي. ويرى ناصر جابي أن الرشوة هي طريقة ممارسة من النظام في عدة مراحل من الحياة السياسية في الجزائر[2] ، ولكن لا يكون قد مر على الجزائر انفتاح ترجم كطوابير للشباب على أبواب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej وبدرجة أقل الصندوق الوطني للبطالة CNAC وANJEM وهي طرق استطاع النظام بتحويل النظر عن الربيع نحو أمور أخرى*. هذه الطوابير على أبواب وكالة Ansej والتي كانت تنظمها الشرطة جعلت الأحزاب تعتبرها مكانا مثاليا للتسويق الحزبي، وكأنها تستثمر في منتوج السلطة ولها كامل الحق في ذلك طالما، أنها تهدف في النهاية إلى الفوز بأكبر عدد من الأصوات. (انظر الصورة 04)

[1] لقاء مع السيد عبد العزيز عبيد عيد مرشح التجمع الوطني الجمهوري، عين تموشنتبتاريخ 2 ماي 2012.

[2] ناصر جابي، **الجزائر الدولة والنخب**، ص 111.

*لم تقتصر على القروض بل تعداه إلى إعفاءات الخدمة الوطنية، فكل من أنهى دراسة قبل 2009 يحصل على الاعفاء في ذات يوم حضوره.

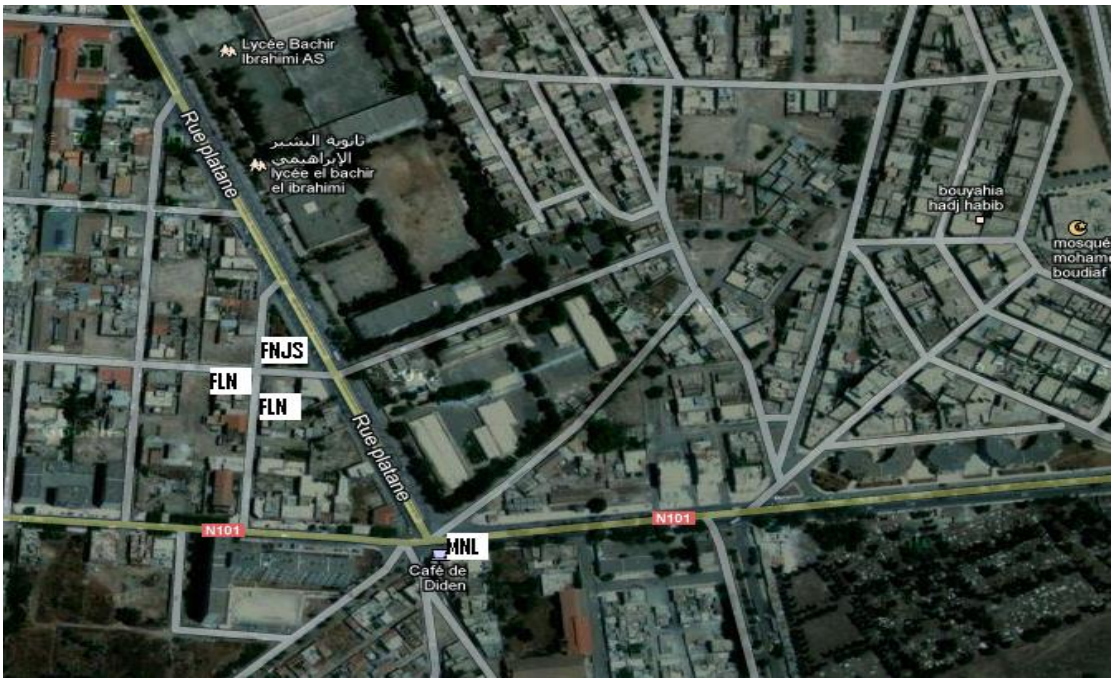

الصورة 01: المداومات الانتخابية الحزبية في وسط المدينة

الصورة 02: المداومات الانتخابية الحزبية في وسط المدينة

الصورة 03 :المداومات في المدينة الجديدة

الصورة 04: المداومات الحزبية في محيط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ

المبحث الثالث: المقرات الحزبية الدائمة.

تطرح إشكالية المقرات بالنسبة للأحزابملاحظاتعديدة، فمقارنة بالمداومات الحزبية الانتخابية يتأكد الطابع المناسباتي للأحزاب في الجزائر، وقد عجزت ليس فقط في ربط علاقات معالحركات الاجتماعية الفاعلة[1]، وإنماعجزت في توفير مقرات ثابتة تكون عناوينا للممارسة النضالية، وآلية فعالة للاحتكاكالمباشر مع المجتمع. إن أغلب الأحزاب الجزائرية لا تملك مكاتبتابعة لها على مستوى 1541 بلدية في الجزائر[2]فيإشارة واضحة إلى محدودية انتشارها وعدم قدرتها لاختراق للمجتمع، والملاحظ حتىفي حالة وجود هذه المقرات فإنها لا تفتح إلا في المناسبات الانتخابية[3].

يمكن ملاحظة عجز الأحزاب في توفير مقراتدائمة بكل سهولة على مستوى ولاية عين تموشنت، فمن بين الـ 34 قائمة حزبية مترشحةلتشريعيات 2012. يوجد 3 أحزاب لها مقراتولائية دائمة[4] وهي:

- حزب جبهة التحرير الوطني (وسط المدينة).
- حزب التجمع الوطني (وسط المدينة، سيدي سعيد).
- حزب العمال (بيت مستأجر في عمارة، شارع محمد بوضياف).

أما على مستوى البلديات فجبهة التحرير هيالوحيدة من بين هذه الأحزاب التي تملك 28 قسمة حسب بلديات الولاية، يليهاالتجمع الوطني الديمقراطي بعدد أقل.

في حال وجود المقرات عدة ملاحظات تطرحهاالدراسة الميدانيةحول آلية العمل الحزبي البيروقراطي، فمثلا ينعدم وجود الكوادر المتفرغةللعمل في المقر بدوام كامل أو بنصف دوام. هذه المقرات تفتح وتغلق حسبالمناسبة أو لضرورة معينة أو حسب مزاجية الأمين العام الولائي. إن غياب بيروقراطية العمل الحزبي تشكل صفةمشتركة لكل الأحزاب على المستوى المحلي سواء امتلكت مقرات أو لم تمتلك، وهذهالظاهرة كانت نتيجة العشرية الدموية التي عطلت أي عمل حزبي بمستلزماته العادية منحيث الأرشيف وصور المناضلين وملفاتهم في المقار الحزبية[5]. وقدتحول هذا الإجراء إلى ما يشبه التقليد في العمل الحزبي بالنسبة للجزائر، فأغلبالوثائق هي في بيت الأمين العام الولائي أو البلدي (حتى من تملك مقرات) وهو مايسهل العبث في الوثائق وبطاقات الانخراط حسبمصلحة المسؤولين المحليين للحزب ويمكن توفير بطاقات نضال المنخرطين بأثررجعي حتى يستفيد المناضل

---

[1] ناصر جابي، الجزائر الدولة والنخب، ص 67.

[2] رابح كمال العروسي، المرجع نفسه،ص 66.

[3] ناجي عبد النور، المرجعنفسه، ص 146.

[4]لم تكن تملك حركة حمس أثناء الانتخابات التشريعية مقرا ولائيا، فكانت تنتقل من مقر إلى آخر.

[5]ناصر جابي، المرجع نفسه، ص 66

من الاقدمية .النتيجة المباشرة لهذه الممارسة هو غيابإحصائيات ومعطيات دقيقة للأحزاب فهي تتحدث عن نسب لا عن أعداد، كأن يصرحالأمين الولائي أن حزبه يضم (50 % رجال و 50 % نساء)[1]أومثل آخر يضم حزبه 80 % من الشباب[2]رغم أن حزبهم أساسا غير مؤطر، ويجيب آخر أن مناضلي حزبه يضم فئات واسعةمن أصحاب الشهادات، دون أي تفصيل عددي.

إن غياب العمل البيروقراطي الحزبي يفسره إضافةإلى ما سبق، ضعف ومحدودية تعليم الكادر الحزبي على المستوى المحلي، وهي ظاهرة تميز كل الممارسة الحزبية الجزائرية.والملاحظة الأخرى المثارة هي الحالة الكارثيةلقسمات جبهة التحرير الوطني، والتي لا تفتح إلا نادرا حتى أثناء الجمعيات العامة: فقد أصبح منزل أحد المناضلين هو البديل عن القسمة. هذه الوضعية للقسمات جعلتأحد نواب البرلمان يقف مذهولا أثناء جمعية عامة في بلدية واد الصباح، ويسألرئيس البلدية ونائبه الذين ينتمون للجبهة عنسبب ذلك،فأجيب " رممها أنت فإنك تتقاضى 30 مليون سنتيم". يقدم هذا المثال دلالة على انعدام روح القيادة والمسؤولية، وغياب رمزية المقر كفضاء للنقاش الحزبي ووعاء لالتقاط الهم الجماهيري والتعبير عنه في شكل مداولات ونقاشات وإجراءات.

يطرحعدم وجود مقرات حزبية إشكالية آلية الاتصال بينالمناضلين وبين الهياكل الوطنية والقاعدية للحزب،وكذاآلية التثقيف السياسي والأماكنالتي تتم فيها هذه العملية (إذا كانت تتم أصلا)فطبيعة الاتصال داخل الحزب تتحول إلىاتصال شخصي غير مؤسساتي، وهو مايعزز من سلطة المسؤولين القاعديين.غياب المقرات الحزبية يجعل بيت أحدالمناضلين بديلا للمقر أو في الغالب المقاهي في ولاية عين تموشنت هي البديلالرئيسي والمكان المفضلللممارسةالحزبيةكونها أماكن اتصال دائمة ومستمرة وفعالة. ويلاحظ مدى نفوذ المناضلين أصحابالمقاهي داخل أحزابهم على المستوى المحلي،فمن السهل عليهم الإمساك بالخيوطداخل حزبهم لأن مقاهيهم مكان التواصل الحزبي وأسراره.

المبحث الرابع: بنية الأحزاب الجزائرية.

يعكس التنظيم الداخلي للأحزاب السياسية تطابقا مع التنظيم الإداري للدولة، ويتكون من ثلاثة مستويات سياسية و إدارية تتمثل في: التنظيم القاعدي، التنظيم الولائي، التنظيم الوطني[3].

أ- التنظيم القاعدي:التنظيمات الحزبية القاعدية هي أصغر التنظيمات الحزبية التي يتكون منها الهيكل العام للحزب، لها قيادة خاصة بها وكيان متكامل، تتنوع تسميات التنظيم القاعدي

[1]مقابلة جمعي مشحودة رئيس مجلس الشورى الولائي لحركةحمس بعين تموشنت. بتاريخ 29 أفريل 2012.

[2] مقابلة مع السيد عبد الطيب بن علال،مدير حملة الانتخابية لـUFDS بعين تموشنت. بتاريخ4 ماي 2012.

[3] ناجي عبد النور، المرجعنفسه، ص 146.

حسب أيديولوجية الحزب[1]. فبالنسبة للتجمع الديمقراطي يسمى المجلس البلدي.أما جبهة التحرير الوطني- يعرف بالقسمة-وبالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية يسمى شعبة، و لكن صفة الهياكل القاعدية هي نفس صفات الشعبة التي ارتبطت ممارستها بالأحزاب الجماهيرية وهو ما يجعل ضبط الحزب و ترابطه ممكنا.إذ تكمن أهمية التنظيم القاعدي كونه أول جهاز يلامس المواطن والمجتمع. و يجعل يتحسس أكثر مشاكل المواطنين وينقلها للسلطة، كما يعتبر آلية فعالة لنشر أفكار ومبادئ الحزب وشرح برامجه وتوسيع قاعدته الاجتماعية[2]. وبالنسبة لولاية عين تموشنت،فالهياكل القاعدية للأحزاب متواجدة بدرجات مختلفة حسب درجة تأطير الأحزاب، بينما تغطي جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي ال 28 بلدية. تتواجد كل من الجبهة الوطنية و حزب عهد 54 و حزب حمس و حزب العمال بدرجات متفاوتة في عدد بلديات من الولاية.

ب-<u>التنظيم على المستوى الولائي</u>:يعتبر التنظيم على مستوى الولاية ذي أهمية كبرى بحيث يمثل همزة الوصل التي تربط قمة الحزب بقاعدته[3]، فهو الحلقة الوسطى التي من المفروض أن تكون بالقوة التي تسمح بتماسك حلقات سلسلة الحزب وتختلف تسمياته حسب الأحزاب، فالأحزاب الإسلامية تسميه مجلس شورى ولائي،وبالنسبة لجبهة التحرير الوطني، تطلق عليه تسمية المحافظة ، أما التجمع من أجل الثقافةوالديمقراطية تسميه بالناحية، أما جبهة القوى الاشتراكية تسميه الفدرالية**.يضم مجلس الشورى الولائي لحركة حمس أعضاء المكتب التنفيذي و رؤساء المكاتب البلدية، بالإضافة إلى وجود 5 أعضاء معينين من طرف المكتب الوطني التنفيذي. حيث ينعقد مجلس الشورى الولائي كل ثلاث أشهر[4]. أما محافظة جبهة التحرير تضم كل أعضاء القسمات على مستوى الولاية، و كذا المنتخبين، يمكن لهذه الهياكل أن تناقش بعض القضايا والمسائل المتعلقة بالحزب ولكن على أرض الواقع هي ملزمة فقط بتطبيق التعليمات الفوقية للحزب[5].وبشكل عام تنظيم الأحزاب على المستوى الولائي يتميز بخضوعه إلى الهيئات القيادية العليا وهذا يرجع إلى محاولة ضبط الحزب والمحافظة علىتماسكه، كما أن التنظيم الولائي شكل جسرا يربط بين القمة والقاعدة فقوة أو ضعف التنظيم

---

[1]رابح كمال لعروسي، المرجع نفسه، ص 64.

[2]المرجع نفسه، ص 68.

[3] رابح كمال لعروسي، مرجع سابق، ص 68.

** يملك الحزب فدرالية خاصة بالمهاجرين، كما أن كل من ولايتي تيزي وزو و بجاية تضمان فدراليتين لكل ولاية.

[4] لعروسي، المرجع نفسه، ص 68.

[5]ناجي عبد النور، المرجع نفسه، 147.

الحزبي يتوقف على مدى قوة وفعالية تنظيماته الولائية[1].

تتواجد على مستوى ولاية عين تموشنت التنظيمات الولائية للأحزاب المؤطرة وهي حزب عهد 54، حزب العمال، جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، الجبهة الوطنية الجزائرية، حركة مجتمع السلم، في حين الأحزاب الأخرى إما غير مؤطرة على مستوى الولاية، أو لم يتم تأطيرها كون اعتمادها كان حديثا مصاحبا للانتخابات.

ج- التنظيم على المستوى الوطني:

يشكل رأس الهرم بالنسبة لبنية الأحزاب و تنظيمها و هو نقطة التقاء كل من التنظيمات القاعدية

و الولائية للحزب. و يتألف هذا التنظيم بالنسبة لأغلب الأحزاب من المؤتمر الرئيس، الأمين العام، المجلس الوطني، أو كما تسميه الأحزاب الإسلامية مجلس الشورى الوطني، و مكتب وطني أو اللجنة التنفيذية.[2]

إذ تعتبر القيادة الوطنية هي صاحبة القرار الفعلي في الأحزاب الجزائرية فنوعية الاتصال و القرارات تكون في اتجاه واحد من الأعلى نحو الأسفل. تعرف بعض التنظيمات الوطنية استقرارا، بينما تعرف أخرى حالات من التحرك الدائم، و تعرف بالتصحيحات أو الانقلابات العلمية، فيتم من خلالها الإحاطة بالقيادة الوطنية و استبدالها بأخرى.

تطرح قضية الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية مشكلة كبيرة، بصفة عامة، ومنصب الأمين العام بصفة خاصة. فيوجد أحزاب تصنف كأحزاب أشخاص لارتباطها الشديد بأمينها العام و غالبا ما يكون المؤسس، فلم يتم التداول على المنصب منذ تأسيس الحزب و المفارقة أن أهم مطالب هذه الأحزاب هي الديمقراطية و التداول على السلطة. و يمكن ملاحظة ذلك في حزب العمال، حزب القوى الاشتراكية، حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و ان كان أمينه العام قد استقال مؤخرا.

- **نماذج عن هياكل تنظيمية لأحزاب جزائرية:**

1/ الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم[3]:

أ- **المؤتمر**: هو أعلى هيئة سيدة في الحركة، يتشكل من الأعضاء المنتخبين على مستوى القاعدة بالإضافة إلى أعضاء مجلس الشورى الوطني وبنسبة 5% من ذوي الكفاءة والسبق في الحركة، يعينهم المكتب التنفيذي الوطني.

---

[1] رابح كمال لعروسي، مرجع سابق، ص 71.

[2] رابح كمال لعروسي، مرجع سابق، ص 74.

3 ناجي عبد النور ، المرجع السابق، ص 145.

ب-مجلس الشورى الوطني: ينبثق عن المؤتمر ويتشكل من أعضاء المكتب الوطني ووزراء الحركة و ممثلي الولايات يضم 15 خمسة عشر امرأة منتخبة، يقوم بانتخاب رئيس الحركة و نوابه و انتخاب رئيس مجلس الشورى الوطني و نائبه ووضع المعالم العامة لخطة الحركة و توجهاتها.

ت-المكتب التنفيذي الوطني: وهو أعلى هيئة تنفيذية يتكون من رئيس الحركة ونوابه ويتولى تنفيذ السياسة العامة و توصيات المؤتمر.

وعلى المستوى المحلي فتتألف الحركة من الهيئات التنظيمية التالية:

1- المجلس الشورى الولائي: يتشكل من ممثلي البلديات والمؤسسات والكفاءات، يتولى انتخاب رئيس مجلس الشورى الولائي ونائبه ورئيس المكتب الولائي ونائبه.

2- المكتب التنفيذي الولائي: ينتخب من طرف المجلس الشورى الولائي، يتألف من رئيس المكتب و نائب الرئيس الأمناء، مهمته تنفيذ السياسة العامة على مستوى الولاية والبلديات.

3- الجمعة العامة: هي هيئة بلدية تضم الأعضاء الملتزمين والمناصرين والمنتخبين في البلدية، تنتخب أعضاء مجلس الشورى البلدي.

1- المكتب التنفيذي البلدي: عبارة عن هيئة تنفيذية على المستوى البلدي، تتشكل من رئيس و نائبه مهمته إعداد البرنامج السنوي و تنفيذ السياسة العامة والقرارات وتوصيات الهيئات العليا.

2- مكتب المجموعة: يتكون من مجموع الأسر على مستوى حيز جغرافي من تراب البلدية كالأحياء والقرى والمناطق النائية.

3- الأسرة: هي أصغر هيئة تنظيمية في الحركة تمارس العملية التربوية. [1]

من خلال عرض النظام الداخلي للحركة و الهيكل التنظيمي لها يتبين أن هناك قدرا من الالتزام بقواعد الديمقراطية فيما يتعلق تشكيل المستويات التنظيمية المختلفة للحركة القائمة على أساس الانتخاب كقاعدة عامة لاختيار الأعضاء ورؤساء الهيئات ونوابهم، يظهر لنا كذلك توفر المقومات الأساسية الضرورية لضمان ممارسة مقبولة من الديمقراطية داخل التنظيم.

من الظواهر البارزة في الممارسة السياسية للأحزاب السياسية في الجزائر هي ظاهرة العضوية المتحركة بين الأحزاب، وتنشط هذه الظاهرة أثناء التحضير للانتخابات، حيث ينتقل الأعضاء و المناضلين من حزب لآخر (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي). ففي الانتخابات

1 ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 145.

1البرلمانية سنة 1997 حدثت هجرة جماعية لمناضلين من جبهة التحرير إلى التجمع الوطني الديمقراطي الذي فاز بأغلبية المقاعد، ومرة العكس من التجمع إلى الجبهة كما حدث في انتخابات 2002، وما يثير الدهشة كذلك هو ترحيب الأحزاب بكل من ينشق عن حزبه لأنه لم يقترحه لمنصب أو لم يرتبه في مرتبة تمكنه من الوصول إلى السلطة، كذلك السلطة الحاكمة تكافئ المنشقين عن أحزاب المعارضة وتمنحهم المناصب السامية في الدولة[1].

2/ الهيكل التنظيمي للتجمع الوطني الديمقراطي: يتكون من:

أ- المؤتمر: هو هيئة الوطنية العليا للتجمع ينعقد كل 5 سنوات، يشارك فيه المندوبون المنتخبون من طرف المناضلين والمندوبين بحكم صفة (أعضاء المجلس الوطني والبرلمان والحكومة) يحدد السياسة العامة للتجمع و يصادق على برنامجه.

ب-الأمين العام: ينتخب من طرف المؤتمر لمدة 5 أعوام، يجسد وحدة القيادة ويسهر على تسيير التجمع.

ت-المجلس الوطني: هو الهيئة القيادية العليا لتجمع بين مؤتمرين يتشكل من الأعضاء الذين انتخبهم المؤتمر وكذا مستخلفيهم والأعضاء بحكم الصفة (رئيس مجلس وطني، رئيس مجلس الأمة، رئيس الحكومة و الوزراء و رئيس المجموعتين البرلمانية والأمة، أمناء المكاتب الولائية) له جملة من الصلاحيات منها انتخاب المكتب الوطني، السهر على تنفيذ البرنامج...الخ.

ث-المكتب الوطني: هو الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني، وهو مسؤول أمام المجلس الوطني يتشكل من 19 إلى 17 عضو ينتخبهم المجلس الوطني من بين أعضائه لمدة 5 سنوات له مجموعة من المهام منها: إدارة و تسيير مجموع أعمال التجمع فيما بين دورتين وتأمين الرقابة على الهيئات المحلية للتجمع.

أما الهيئات القاعدية:

أ – الخلية: تشكل الأداة المناسبة و الناجعة لنشر مبادئ وأهداف التجمع في أوساط المواطنين تستمد نشاطها من برنامج التجمع وقانونه الأساسي.

ب- الجمعية العامة للبلدية: تتشكل من جميع المناضلين المهيكلين على مستوى البلدية و تجتمع مرة كل ثلاث سنوات لانتخاب المجلس البلدي.

ج- المجلس البلدي: هو الهيئة القيادية للبلدية للتجمع، ينتخب من طرف الجمعية العامة لمدة 3 سنوات .

[1]ناجي عبد النور، مرجع سابق، 148.

د- المكتب البلدي: هو الهيئة التنفيذية للتجمع على مستوى البلدية، يتشكل من 5 أعضاء على الأقل ينتخبهم المجلس البلدي لمدة 3 سنوات، يتولى الأمين البلدي رئاسة و تسيير أشغال المكتب البلدي.
هـ- مكتب التنسيق الدائرة: هو تنظيم لدعم الأمين الولائي قصد تطبيق قراراته حسب الحاجة، يتكون من أمناء المكاتب البلدية.
و- المجلس الولائي: الهيئة القيادية المسيرة على المستوى الولائي، و يتكون من أعضاء المجلس الوطني للولاية، البرلمانيون و الوزراء من الولاية، أمناء المكاتب البلدية، المنتخب الأول للمجلس الشعبي الولائي.، رؤساء المجالس الشعبية البلدية.[1]
ز- المكتب الولائي: يعين من طرف الأمين العام بالتشاور مع المجلس الولائي وبعد مداولة من المكتب الوطني يقوم بتنشيط و تنسيق أشغال المكتب الولائي....

الملاحظة التي يمكن التأكيد عليه من الدراسة الميدانية أن الاتصال يتم في اتجاه واحد فوقي تراتبي،فالقيادة المحلية لا تتدخل في صنع قرار الحزب وأحيانا لا تتدخل حتى في ترشيح منضاليها الذي أصبح ترشيحهم يجري من طرف القيادة العامة. حتى في حال تعيين لجنة ترشيح محلية فإنها تعين من طرف القيادة المركزية ولهذا من الصعب الترشيحات تكون خارج إرادة المركز، وأقصى ما يمكن أن يقوم به المناضلون على المستوى المحلي هو التعبير عن تذمرهم، أو القيام بحملة انتخابية في غير صالح الحزب، و هذه الظاهرة هي المفسر الرئيسي للتجوال السياسي (استقالات وهجرة نحو أحزاب أخرى) .

كما أن المستوى التعليمي ليس شرطا رئيسيا في تقلد المناصب الحزبية محليا، و لا في حالة الترشح وقد يعتقد المناضل أنه حالة مثالية من جميع النواحي بما فيها نوع الشهادات التي يحملها، بينما هناك مقاييس أخرى أهم بالنسبة للقيادة لضبط الحزب وتماسكه ولامشكلة إن توفرت هذه الضرورة في مناضلين محدودي التعليم* إذ عمليا بالنسبة لحزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، المكاتب البلدية أو القسمات يشرف عليها قدماء المجاهدين أو المناضلين القدماء، أو أبناء الشهداء** أو بعض الإطارات في وضع يسمح لهم بالسيطرة وتوجيه نحو أهدافهم[2] في حين يقف على حزب العمال، أطباء و نقابيين، بينما حركة حمس يظهر فيها المعربون بقوة غالبا من

[1] أنظر لائحة القانون الأساسي، النظام الداخلي للتجمع الوطني الديمقراطي، المواد 38-86، ص ص 26-39.
* يمكن ملاحظة الطريقة التي كتبت بها بطاقة مناضل جبهة التحرير الوطني أكبر حزب جزائري.
** أبناء الشهداء ظهروا في الانتخابات الأخيرة في حزب الفجر الجديد، نتيجة ارتباطاتهم بأمينه بن بعيش.
[2] رابح كمال لعروسي، المرجع نفسه، ص 68.
***مثلا يوجد في عين تموشنت ما يعرف بجناح المغاربة يقال أن أصلهم مغربي يحاولون السيطرة على الحزب محليا.

المعملين و الأساتذة. فيمكن ضرب أمثلة على المقرات الولائية، فجبهة التحرير الوطني يقف عليها طبيب ونفس الأمر لحزب العمال، بينما التجمع الوطني الديمقراطي يقف عليها رئيس بلدية عين الطلبة و هو رئيسها لمدة 3 عهدات متتالية و ابن رئيسها لثلاث عهدات قبلها، و هو حاليا عضو برلمان.

تعتبر جبهة التحرير الوطني هي الأقل استقرارا على المستوى المحلي(المحافظة)، أين تعرف ما يسمى بالأجنحة***، و التي تحاول في كل مرة السيطرة على الهياكل القاعدية للحزب عن طريق الجمعيات العامة التي حاول" بلخادم" إقامتها كتعبير عن ديمقراطية الحزب. هذه الجمعيات ما كان لها لتخرج عن إرادة القيادة الوطنية، والقيادة المحلية الموثوق فيها وطنيا.كأن يمنع المنخرط من بطاقة المناضل بعلم القيادة، حتى لا تتجه النتيجة نحو أغلبية عددية، تصب في صالح من لا يرغب في نجاحه. كما نشهد انتقائية تطبيق القوانين المنظمة للترشح حسب مصلحة القيادة المحلية والمركزية بتشديدها على البعض وإعفاء البعض الآخر منها، وتوجيه نتيجة الجمعية العامة باستعمال سلطة ونفوذ مبعوث الأمين العام في حال سارت الأمور عكس ما يراد لها،فجرى أن دخل في ملاسنة مع الجناح المعارض وقياديه وتوجه نتيجة ذلك لإيداع شكوى أمنية بالتهديد والسب والشتم- يتم فيما بعد مساومة القيادة المعارضة بسحب الترشح مقابل سحب الشكوى- و هذه الطريقة فعالة خصوصا إذا علمنا أن القيادي المقصود هو موزع بريد متعاقد[1]. اوفى حالات اخرى تم رفض النتيجة و إلغاؤها بكل بساطة تحت أعذار مختلفة و وعود بإعادة الجمعية العامة ليبقى الوضع على ما هو عليه.

وبصفة عامة لا يمكن تفسير المناصب القيادية على المستوى البلدي والولائي بعيدا عن العلاقات الشخصية والولاءات، و هو ما يفسر الاستقرار لدى بعض الأحزاب، وأيضا اللااستقرار الذي يصاحب تغيير في القيادة الوطنية الذي تكون نتيجته تغيرات على المستوى المحلي.إن بنية الأحزاب الجزائرية تحيلنا إلى الاتجاه التنظيمي لتعريف الأحزاب بالنسبة لموريس دوفرجيه، كذلك مشيلز و ما يؤكده هذا التوجه هو شدة مركزيتها[2]، إذ أن مركزية الأحزاب الجزائرية لا يمكن تفسيرها بعيدا عن نموذج مركزية الدولة و تسييرها إضافة إلى نموذج الحزب الواحد الذي ينتمي إلى أحزاب الجماهير الذي كان معتمدا أثناء الفترة الأحادية، هذا النموذج تحول إلى ما يشبه التقليد في الممارسة الحزبية في الفترة التعددية. كما أن المركزية و إحكام التنظيم يعتبر آلية فعالة للامساك بالحزب داخليا في مواجهة أي تغير خارجي قد يؤثر على استقراره.

---

[1] حدثت هذه الحالة في بلدية واد الصباح.

[2]Michels(M), Ibid., p25.

آلية تسيير المركزية تقوم على أساس هيمنة التنظيمات العليا في الحزب، هيمنة فعلية على جميع التنظيمات الحزبية الأقل منها درجة، تصدر جميع القرارات من الهيئات القيادية للتنظيمات الحزبية العليا، و خضوع تام للتنظيمات القاعدية.[1] إن البنية المعقدة للأحزاب غير مطبقة حرفيابحذافيرها، وهذا يحيلنا إلى المضامين الغير مطبقة للأحزاب الجزائرية لعجز ما أو لعدم توفر الجدية، كون القوانين الأساسية أحيانا لا تعبر فعلا عن الممارسة الحقيقيةولهذا من السهل أن تلاحظ ميدانيا القفز عن بنية معينة، وقد يكون ذلك لغياب العدد الكافي من المناضلين، فبالنسبة لولاية عين تموشنت نلاحظ اختلاف في التأطير من حزب إلى آخر ونلاحظ اختلاف الاستقرار على المستوى المحلي من حزب إلى آخر أين تعيش أغلب الأحزاب استقرار في بنيتها والملاحظ ثبات المسؤولين المحليين في مناصبهم نتيجة العلاقات التي تربطهم بالقيادة الوطنية و نتيجة سلطتهم المستمدة من هذه القيادة التي يمارسونها على المستوى المحلي، و إيجادتهم التعامل مع كل متغير محلي نتيجة لخبرتهم في العمل الحزبي ومتطلباته.

[1] لعروسي، المرجع نفسه، ص 77.

الفصـــــــــــــل الرابع

البرامج الانتخابية لدى الأحزاب الجزائرية في تشريعيات 2012.

المبحث الأول: قراءة مقارنة في برامج الأحزاب الجزائرية.

المبحث الثاني: انتخابات بدون برامج وخطاب تنافسي ضعيف.

المبحث الثالث: غياب البرامج والبحث عن دلالات رمزية.

المبحث الرابع:الملصقات الانتخابية: أداة اتصالية أم تضليلية.

المبحث الأول: قراءة مقارنة في برامج الأحزاب الجزائرية.

تشكل البرامج الحزبية رهانا أساسيا بالنسبة للأحزاب، وهي من وظائفها الأساسية وعلى هذه البرامج أن تتضمن المبادئ الايديولوجية والتوجهات المستقبلية على جميع الاصعدة[1]، كما عليها أن تراعي مصلحة الناخب و براغماتيته بتقديم ما يمكن من خلاله تحصيل أكبر عدد من الزبائن في سوق الانتخابات[2]، فالعروض التي يقدمها الحزب من شأنها التأثير في الناخب المستهلك إذا ما رأى أنها في صالحه[3] .

من هذا المنطلق تسعى الأحزاب الجزائرية إلى صياغة برامج ومشاريع تسعى من خلالها إلى زيادة تنافسيتها، وإن كانت الحال الجزائرية تمتاز بنوع من الخصوصية من ناحية البرامج، فهي في الغالب شفهية، غير مطبوعة، ترسم بوضوح رؤية الحزب المستقبلية فمثلا في ولاية عين تموشنت من بين 34 قائمة حزبية، 6 فقط تملك في مكاتبها برنامج الحزب الوطني مطبوعا وهي: جبهة التحرير الوطني، حزب العمال، جبهة التغيير، تكتل الجزائر الخضراء، حركة الوطنيين الأحرار، التجمع الوطني الديموقراطي.

لقد حاولنا القيام بقراءة ومقارنة أربع مضامين برامج أحزاب جزائرية، وعمدنا أن تكون المقارنة بين تيارين وطني وإسلامي (سلطة ومعارضة)، وفي نفس الصدد حول معيار الأقدمية وحداثة الاعتماد ، وهي : جبهة التغيير، حركة الوطنيين الاحرار، تكتل الجزائر الخضراء، جبهة التحرير الوطني.

جاء تعريف هذه الأحزاب لحزبها وهويتها انطلاقا من برامجها بصيغ مختلفة، تعبر عن تواجده، توجهاته ، و أيديولوجياته. فبالنسبة لجبهة التغيير، جاء توجه الحزب في مقدمة البرنامج، وهو يعكس تسمية الحزب، " فقد جاء برنامج جبهة التغيير على الشعب الجزائري ليجسد إرادته في التغيير...تغيير قوي لكنه سلمي و آمن، تغيير فوري لكنه شامل "[4]. أما بالنسبة للحزب الثاني حركة الوطنين الأحرار، و هو حديث الاعتماد، جاء التعبير عن توجهه وهدفه في *المبادئ الأساسية*، و هو يشترك مع برنامج جبهة التغيير في مطلب التغيير، " فحركة الوطنيين الأحرار تعمل على تقديم البديل لنظام الحكم وإحداث تغيير جريء وسلمي لآليات وطرق تسيير شؤون البلاد... من أجل التغيير السلمي والجذري في مختلف مستويات هيئات الدولة "[5]. وإن كانت مطالب التغيير بالنسبة لحزبين معارضين قد تبدو

---

[1] ناجي عبد النور، المرجع نفسه، ص 168.

[2] George Burdeau, **Traité de sciences politiques** (Paris, LGDG, 1985) p 230.

[3] Philipe Braud, **Sociologie politique** (Alger, EditionCasbah, 2004) p 366.

[4] جبهة التغيير ،**البرنامج الانتخابي لتشريعيات 2012**، ص5 .

[5] حركة الوطنيين الأحرار ،**البرنامج الانتخابي لتشريعات 2012** ، ص 2 .

موضوعية وشرعية، فان الأمر مختلف بالنسبة لـــ"التكتل الأخضر"، وبالأخص حركة حماس التي لحد الإعلان عن هذا البرنامج تملك وزراء في الحكومة، وقد عبرت عن هدفها في التعريف عن التكتل و المتمثل في التغيير، فقد " ولد تكتل الجزائر الخضراء حاملا راية التغيير السلمي "[1]. أما جبهة التحرير الوطني و التي يرأسها شرفيا رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، فجاءت لغة المقدمة من لغة الرئيس: منها "الأمجاد التي يستعصي نكرانها حتى على الجاحدين، فقد استثمر هذا الحزب في الماضي[2]"، وعليه: "فجبهة التحرير هو الحزب العريق الوريث السياسي لأمجاد ثورة التحرير من عتق الاستعمار، تستوقفه أكثر من أي استحقاق سابق، تحديات مفصلية في حياته وحياة الجزائر"[3] ويستمر في الاستثمار إلى أن يصل لما يراه انجازات ضخمة تستحق استمرارية جبهة التحرير في تصدر المشهد السياسي، " إن ما تحقق في الجزائر تجسده المنجزات العظيمة ويلخصه إنشاء دولة هي اليوم اعتزاز كل الجزائريين رغم كيد الكائدين" [4].

نرى أن الوضع الداخلي والإقليمي انعكسا على هدف الأحزاب و تموقعها، فلغة التغيير هي اللغة السائدة التي صاحبت ما يسمى الربيع العربي، رأت فيه أحزاب حديثة، معارضة سواءا كانت من التيار الوطني أو الإسلامي، فرصة للاستثمار وإحداث اختراق انتخابي، وإن كان كل يرى التغيير حسب مرجعيته تغييرا وطنيا وتغييرا إسلاميا. فقد أخذت الكلمة صبغة دينية لدى جبهة التغيير، فهم يعتبرون أن عملهم مصداق للآية: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" [5].

إن كانت مطالب التغيير قد تبدو واقعية بالنسبة للأحزاب المذكورة، فإن المطلب قد يبدو غريبا من حزب كحمس لا يزال وزراءه في الحكومة وكل ما يقال على الوضع السياسي تستطيع بكل بساطة قوله على حمس، و لا تزال قضايا الفساد المثارة في كل من وزارتي الصيد البحري والأشغال العمومية المسيرتين من حمسيين "حماس" بين أروقة المحاكم. أما جبهة التحرير فتكشف عن نفسها باللجوء إلى التاريخ و عن الانجازات المحققة والتي تراها ضخمة وترى أن المكاسب المنجزة تستحق السير نحو الاستمرارية.

لقد اتفقت البرامج الثلاثة للأحزاب: جبهة التغيير، حركة الوطنيين الأحرار، تكتل الجزائر الخضراء، على تبني النظام البرلماني بحيث جاء في برنامج جبهة التغيير في فصل *سياسة تحديث الدولة*: "

---

[1] تكتل الجزائر الخضراء، **البرنامج الانتخابي لتشريعات 2012**، ص 5.

[2] خطاب رئيس الجمهورية التلفزيوني، 15 أفريل 2011 .

[3] جبهة التحرير الوطني، **البرنامج الانتخابي لتشريعات 2012**، ص 2.

[4] المرجع نفسه.

[5] تم ذكر الآية كإشارة إلى إسقاط الديني على السياسي في برنامج جبهة التغيير، أنظر ص7 .

تأسيس الجمهورية الثانية ....واعتماد النظام البرلماني أسلوبا للحكم مع تقليص صلاحيات الرئيس"[1]، نفس المنحى أخذته حركة الوطنيين الأحرار فجاء في فصل *تغيير آليات الحكم*: "الانتقال التدريجي للحكم البرلماني مع الإشارة الصريحة لإنهاء الشرعية الثورية[2]. في حين يتطابق مطلب طبيعة نظام الحكم بالنسبة للتكتل مع جبهة التغيير من حيث الفكرة والصياغة والترتيب في الصفحات، جاء في فصل الأولوية السياسية: "سنعلن عن انتقال الجزائر إلى الجمهورية الثانية بدستور جديد ...يرسم بإرادة الشعب النظام البرلماني"[3]. وفيما يتعلق بجبهة التحرير المتصدرة للمشهد السياسي منذ الاستقلال، يغيب أي برنامج أو فكرة عن طبيعة الحكم، بل يغيب أي محور أو فصل فيه كلمة برامج أو أهداف سياسية في البرنامج المطبوع لانتخابات 2012.

الحديث عن التغيير وعن الوضع الدولي، وخطاب السلطة المؤكد على نزاهة الانتخابات، جعل الأحزاب تفكر في إحداث اختراق للنظام عن طريق البرلمان، تحويل النظام الرئاسي إلى نظام برلماني، ففي تقديراتها أنها تشكل الأغلبية لدى جمهور الناخبين أو على الأقل عدم بقاء البرلمان صوري بدون صلاحيات في تسيير شؤون البلاد[4]، فيتم من خلال تعزيز هذه الصلاحيات إحداث دور حقيقي للأحزاب في الحياة السياسية. وباستثناء جبهة التحرير التي هي في الرئاسة، البرامج الثلاثة للأحزاب المذكورة أشارت إما صراحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للحد من صلاحيات رئاسة الجمهورية، فأشارت جبهة التغيير إلى الحد من صلاحيات الرئيس، وحركة الوطنيين الأحرار إلى إنهاء الشرعية الثورية، وذهب التكتل الأخضر الانتقال إلى الجمهورية الثانية. لم تتم الإشارة لا من قريب أو بعيد في برنامج جبهة التحرير لأي هدف أو التزام سياسي أو أي تعليق حول تعديل الدستور أو طبيعة الحكم وهذا أمر مفهوم طالما يسيطر الحزب على مفاصل المؤسسات ويتصدر المشهد السياسي منذ الاستقلال. ما يلاحظ هو التطابق في فكرة ولغة التكتل الأخضر مع جبهة التغيير، فهذه الأخيرة التي تشكلت عن طريق انشقاق قيادات حمسية على رأسها عبد المجيد مناصرة، وقد يكون هذا أحد تفسيرات هذا التطابق الذي وصل إلى حد تشابه في موقع الفكرة ومن حيث ترقيم الصفحات .

نستطيع من خلال برنامج الحزب معرفة هويته، سواء كان ذلك من خلال تصريحاته أو عبر ترتيب الحزب لأهدافه وأولوياته، وكذا من طبيعة اللغة المستعملة في صياغة البرنامج، وقد جاء التعريف بالحزب في المقدمة بالنسبة لجبهة التغيير أنها: " تستند إلى رصيد من العمل والنضال عبر مراحل

---

[1] برنامج جبهة التغيير 2012، ص 9

[2] حركة الوطنيين الأحرار، **البرنامج الانتخابي لتشريعات 2012** ، ص5 .

[3] تكتل الجزائر الخضراء،**البرنامج الانتخابي لتشريعات 2012** ، ص 9

[4]عبد القادر عبد العالي، "**الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012، ص 9 .

مترابطة ومتواصلة مع الشيخ محفوظ نحناح والشيخ محمد بوسليمان رحمهما الله، ويقتضي الوفاء، الاستمرار على نفس النهج و العمل والتضحية من أجل تحقيق نفس الأهداف" و جاء أول مبدأ في المبادئ الأساسية: الإسلام دين الدولة [1].

بينما تصرح حركة الوطنيين الأحرار عن هويتها، أولا انطلاقا من تسميتها، ثم من أول سطر في برنامجها، حيث جاء في أول نقطة من المبادئ الأساسية: " حركة الوطنيين الأحرار هي حركة سياسية وطنية "، ثم تؤكد على ذلك في المبدأ الثاني: " الحركة تشق طريقها المتميز المشبع بقيم الدولة الوطنية في إطارها العربي الإسلامي الأمازيغي"[2]. ثم تتدارك الحركة الترتيب السابق عند تناولها الأهداف بطريقة قد تكون مقصودة أو نتيجة التسرع الذي صاحب اعتماد الحزب وإعداد البرامج والقوائم بحيث جاء العنصر الأول في الأهداف: " المحافظة على الوحدة الوطنية وحماية ذاكرة و قيم الأمة (الإسلام– العروبة –الامازيغية) و تعزيز استقلال البلاد و المساهمة في استتباب أمنها ورقيها" [3].

وقد وجد التكتل الأخضر وصفة سحرية للتعبير عن هويته وتوجهاته و مرجعيته، فقد جاء في الديباجة: " الجزائر أرض الإسلام، و الشعب الجزائري شعب مسلم، و له جذور ضاربة في الامازيغية، و هو امتداد طبيعي للمغرب العربي المنتمي للعالم العربي والإسلامي والمتعاون مع الفضاء الإفريقي و المتوسطي والعالمي، نال استقلاله عبر سلسلة من التضحيات وقدم ملايين الشهداء خلال جهاده الطويل وختم سلسلة بطولاته بمليون ونصف مليون شهيد أثناء ثورة التحرير الكبرى التي أصبحت مرجعا لأحرار العالم "[4]. وتمت زيادة التركيز على هذه النقطة في ذات الصفحة في التعريف (*من نحن؟*): " ولد تكتل الجزائر الخضراء حاملا راية التغيير لاستكمال المشروع النوفمبري الداعي إلى إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية "[5] ، وجاءت مبادئ التكتل لتوضح أولوياته و مرجعيته بوضوح كامل بحيث جاءت بالترتيب التالي :

1- الإسلام دين الدولة.
2- العروبة و الأمازيغية هما صلب الهوية الوطنية في إطار المبادئ الإسلامية .
3- بيان أول نوفمبر هو الإطار المرجعي للدولة الجزائرية .

وفيما يتعلق بإيديولوجية و مرجعية و أهداف جبهة التحرير الوطني، فلم يشر البرنامج الوطني المطبوع للجبهة إلى تصنيفها أو مرجعيتها. ومن خلال البرامج الحزبية واللغة المستعملة والمبادئ وأولوياتها

---

[1] جبهة التغيير، **البرنامج الانتخابي لتشريعيات 2012** ، ص ص 6،7.

[2] حركة الوطنين الأحرار،**البرنامج الانتخابي لتشريعات 2012**، ص 2 .

[3] المرجع نفسه، ص 7 .

[4]تكتل الجزائر الخضراء، **البرنامج الانتخابي لتشريعات 2012**، ص 5 .

[2]المرجع نفسه.

يتأكد تصنيف الأحزاب، فقد عمدت جبهة التغيير على استعمال لغة نقدية حول الوضع الوطني، لتوضع في خانة المعارضة ذات البعد الإسلامي. بينما تشترك حركة الوطنين الأحرار مع جبهة التغير من حيث التصنيف " المعارض" و يلمس ذلك في مقدمة البرنامج من نقد الوضع الجزائري العام، والدعوة إلى التغيير انطلاقا من ثوابت ذات أولوية وطنية بدون إغفال البعد الإسلامي. وحاول التكتل الأخضر في ديباجته على ما يبدو أن يلامس الجميع، وإن كانت طريقة التعبير عن هدف استيعاب الجميع تبدو غريبة في صياغتها: "البعد الإفريقي المتوسطي العالمي..."، وتتجلى مرجعية الحزب كمرجعية دينية في أكثر من بند في البرنامج، انطلاقا بالديباجة انتهاء بالخاتمة . ويعتبر التكتل بيان أول نوفمبر[1] إطار مرجعي للدولة الجزائرية وهو بذلك يشترك مع معظم الأحزاب الجزائرية التي تعتبر البيان إطارا مرجعيا لها .

من جهة أخرى يخلو برنامج حزب جبهة التحرير من مرجعية أو لون أو هدف سياسي، وقد يكون ذلك لقناعة الحزب أنه لا يحتاج إلى تعريف، فهو القوة الحزبية الأولى في الجزائر فباستثناء تذكير سريع بتاريخية الحزب، لم يتم التطرق لتصنيف الحزب أو الإشارة الى ذلك في البرنامج.

أما الجانب الاقتصادي فيبدو من مرتكزات برنامج أي حزب سياسي لأنه يلامس مباشرة مصلحة الناخب: " فالناخب يدلي بصوته للذي يعتقد أنه سيوفر له فوائد ومنافع أكبر من أي حزب آخر[2]"، وهذا ما تعيه أو تحاول أن تعيه الأحزاب على الأقل من الناحية الشكلية في محاولة صياغة البرامج، خصوصا الاقتصادية منها. وقد جاء في برنامج الأحزاب الأربعة الموضوع الاقتصادي بصيغ مختلفة وتسميات مختلفة بالأخص التكتل الأخضر الذي يعمد على تغيير الكلمات وإسقاطها على أكثر من موقع. وبالنسبة لحركة الوطنيين الأحرار جاء الموضوع بعنوان التنمية الاقتصادية، متبوعا بالشراكة

---

[1] بيان أول نوفمبر خطاب سياسي يقول 3 أشياء.

1يوجد فوضى اجتماعية و سياسية غير مقبولة، لأن روح الإصلاحات أدت إلى التخلف.

2اتخاذ إجراء يطيح بهذا الوضع المأساوي من خلال التطهير السياسي: "انقاد البلاد و العمل على استرجاع حريتها"

3 تم تحديد الإجراء المطبق و ذلك انطلاقا من العمل الداخلي المرتبط بالميدان السياسي و كذا العمل الخارجي، لقد احتوى البيان على 900 كلمة و قد تكررت فيه الوطنية و الوطني 13 مرة ، الجزائر و الجزائرية و الجزائري 20 مرة ، تكرر الكفاح 08 مرات ، و تكرر الشعب 07 مرات ، اما جبهة التحرير تكررت 4 مرات .

يتم إتباع وسائل للكفاح لتحقيق هدفين رئيسيين.

يتم اتباع وسائل الكفاح لتحقيق هدفين رئيسين: الاعتراف بالجنسية الجزائرية وتحقيق السيادة والاستقلال. للمزيد أنظر: محمد حيرش بغداد، "**المواطنة في خطابات الأحزاب السياسية**"، ورد في "**الجزائر اليوم، مقاربات حول ممارسة المواطنة** (وهران، منشورات الـ CRASC ، 2012) ص 34.

[1] جيرالد مبومبر، المرجع نفسه، ص 88 .

الاقتصادية بـ11 هدف[1]، بينما جاء الموضوع معنونا بـــ "سياسة تنمية الاقتصاد" بالنسبة لجبهة التغيير ويضم 19 هدفا[2]. وكان للموضوع نصيب أكبر بالنسبة للتكتل الأخضر، حيث وضع محور النمو الاقتصادي مدعما بمحور السياسة المالية، محور السياسة المالية، محور الزكاة والأوقاف، محور الاستثمار والشراكة. بمجمل 73 هدف أو التزام [3] . وجاء موضوع الاقتصاد في برنامج جبهة التحرير الوطني في 16 هدف[4].

ومن حيث مضامين البرامج الاقتصادية، فهي عند (حركة الوطنيين الأحرار) MNL:

1- وضع خطة مستعجلة للنهوض بالاقتصاد وتوفير الشغل وإعادة الاعتبار للنسيج الاقتصادي الوطني.
2- إنعاش الاستثمار وخلق المؤسسات الاقتصادية في إطار نموذج تنمويحديث .
3- نقل الاقتصاد من الاعتماد على المحروقات الى الثورات الأخرى خاصة الزراعية و السياحية.
4- تحديث إدارة الضرائب والجمارك والنمو وربطها بالشبكة الوطنية.
5- تقليص النفايات الجهوية بدفع التنمية الاقتصادية في المناطق المحرومة من اجل الجزائر للعدالة في التنمية و التضامن .
6- فتح الاقتصاد الوطني تدريجيا على الاقتصاد العالمي من خلال تقوية مجال تنافسية.
7- إعادة وضع القطاع الفلاحي في ممر استراتيجية التنمية الزراعية في البلاد .
8- تحديد قطاعات الشراكة حسب الحاجات الاقتصادية للبلد .
9- اختيار الشركاء حسب العرض الأفضل والذي يكون في صالح الجزائر.
10- فرض التحويل التكنولوجي وتدريب الإطارات الجزائرية على هؤلاء الشركاء كي تطور تكنولوجيتنا.

وبالنسبة لجبهة التغيير[5]:

1- تحديد و اختيار نموذج التنمية الأنسب للجزائر و تفادي التردد و التذبذب في التوجه و اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2- اعتماد نمط التنمية المستدامة بالتركيز على القدرات الذاتية و الانتقال من الاقتصاد ألريعي الى الاقتصاد الإنتاجي المزود بالمزايا التنافسية .

---

[2] حركة الوطنيين الأحرار، المرجع نفسه، ص 10-11 .

[3] جبهة التغيير، المرجع نفسه، صص10،23 .

[3] تكتل الجزائر الخضراء، المرجع نفسه، صص 22، 28

[4] جبهة التحرير الوطني، المرجع نفسه، ص 43 .

[5] جبهة التغيير، المرجع نفسه، صص 22،23 .

3- تحقيق الأهداف بدقة في مجال الأمن الغذائي .

4- تخفيض التبعية للخارج و تطوير القطاعات الصناعية الرئيسية

5- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأهيلها للمنافسة.

6- إدماج الزكاة والأوقاف في المنظومة الاقتصادية الوطنية بصفها موارد اقتصادية مهمة.

7- الاهتمام المتناهي بالإدارة الجبائية العملية لأثر الإجراءات الجبائية المختلفة .

8- إصلاح الجباية والمتابعة العملية لأثر الإجراءات الجبائية المختلفة.

9- إزالة كافة التعقيدات التي يتسم بها النظام الجبائي وإضفاء المزيد من الشفافية عليه .

10- العمل على إحداث تخفيضات مناسبة للشركات الإنتاجية الجزائرية في القطاعات العالية القيمة المضافة .

و بالنسبة للتكتل الأخضر[1]:

1- تبسيط إجراء إنشاء المؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة و المتوسطة.

2-الاستثمار في الاقتصاد المعرفي باعتباره وسيلة اندماج مثلى في ذروة الاقتصاد العالمي، وتعزيز الاقتصاد المنتج .

3- إيلاء الاهتمام الكامل لتطوير مناطق الجنوب والهضاب العليا، بتحويل صندوقهما إلى محافظات تحديد برامجها عن طريق مجالس متخصصة .

4- إزالة القيود التي تكبل نشاط القطاع الخاص، و اجتناب التمييز بينه وبين القطاع العام على مستوى التمويل و التسهيلات الإدارية وإرساء تقاليد جديدة للصفقات والعقود تكون الشفافية قاعدتها الأولى.

5- القضاء على التهريب الضريبي بنموذج يتبني عدة أشكال حسب الحالة، إعفاء أو مسح أو جدولة.

6- تحويل الجباية البترولية إلى جباية مدرة للدخل تبني فكرة (لثروة الناضبة في خدمة الثروة الدائمة) .

7- التشجيع على الاستثمار بزيادة فروعه و شبكاته و إحداث شبابيك للصيرفة الإسلامية .

8- إدراج النظام المصرفي الإسلامي في منظومة العمل الإسلامي البنكي عامة، لإتاحة الفرصة للمدخرين المترددين لأسباب تتعلق بقناعتهم الدينية، و تشجيع السندات الإسلامية وتداولها.

9- تحويل صندوق الزكاة إلى مؤسسة للزكاة قائمة بذاتها (بنك الزكاة التعاوني) يراعي في إنتاجها و تسييرها المساهمة في تقليص رقعة الفقر.

10-مراعاة الضوابط الشرعية التي تحكم أدائها والمكلفين بها وجعلها إلزامية وليس اختيارية

و لدى جبهة التحرير الوطني، تتمثل السياسة الاقتصادية:

[1] تكتل الجزائر الخضراء، المرجع نفسه، ص 22 .

1- توفير شروط خلق الثروة وتوزيعها توزيعا عادلا على المواطنين.
2- ابتكار طرق لإدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الوطني .
3- الاعتماد على اقتصاد يرتكز بالتوازن على الفلاحة والصناعة
4- حشد كل الإعانات والخدمات الضرورية لضمان تنمية هذين القطاعين.
5- إخضاع كل نشاط اقتصادي إلى المنافسة والأدوات الاقتصادية مع التكفل بالانعكاسات الاجتماعية لذلك.
6- تسهيل إنشاء المؤسسات الاقتصادية مع تحديد أجل قصير لا يتعدى أياما محدودة.
7- دعم آليات تحفيز الاستثمار خارج الشريط الساحلي و لصالح الهضاب العليا والجنوب في ميدان العقار والتمويلات والنقل .
8- تكييف أكثر القروض الموجهة خارج الاستثمار، و تجاوز العوائق التي ظهرت على مستوى التطبيق.
9- مصاحبة الشباب الجامعي إبتداءا من بداية سنة التخرج من أجل إنشاء مؤسساتهم تزامنا مع تخرجهم .
10- تشجيع الإنتاج الوطني وتثبيط الإنتاج المستورد الغير منتج.

من خلال مقارنة البرنامج الاقتصادي للأحزاب الأربعة بصفة عامة، نستطيع حصر مجموعة من الملاحظات:

- تشابه الأفكار والصيغ مرة أخرى بين الأحزاب بصفة عامة، وبين التكتل الأخضر و جبهة التغيير بصفة خاصة، حيث تكرر موضوع استنساخ الأفكار والصيغ، بل جاءت حتى في ترتيب صفحات واحدة، (المحور الاقتصادي بالنسبة لكليهما في الصفحة 22).
- كثرة عملية الحشو وتقسيط الأفكار وتكرارها بالنسبة لكل البرامج الاقتصادية.
- جاءت كل الأهداف والصيغ مشتركة في الجمل: كالتحرر من التبعية للمحروقات وخلق اقتصاد منتج، دعم وتطوير التسيير، النهوض بالاقتصاد، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحد من الاستيراد، تطوير نظام الجباية والبنوك ودعم الجنوب والهضاب العليا. تكررت كل هذه العناصر في كل البرامج الاقتصادية للأحزاب الأربعة.
- لا تزال البرامج الحزبية تتحدث عن عموميات[1]، فبعض المفاصل في البرنامج الاقتصادي هي أحكام عامة غير تفصيلية، معلومة لدى الجميع و لا تحتاج أن يكتشفها حزب معين، كما أن بعض العناصر الموجودة تطرح مشكلة مدى واقعيتها ومدى قدرة تطبيقها على أرض الواقع . يمكن ضمها لما

[1] حسن رمعون وآخرون، المرجع نفسه، ص ص 71-110 .

يصنف كبرامج خيالية بالنسبة للأحزاب المصنفة كأحزاب أحلام[1].

– هناك حسم وتأكيد على السير في اتجاه الرأسمالية واقتصاد السوق[2]، بحيث رأت جبهة التحرير ضرورة تحفيز القطاع الخاص دون تمييز مع القطاع العام وإخضاع كل نشاط اقتصادي إلى المنافسة، و هو نفس الطرح الحرفي للتكتل في دعم الخواص وإزاحة كل القيود التي يواجهها ومساواته مع القطاع العام[3] ، ونفس الموضوع بالنسبة لحركة الوطنيين الأحرار التي تدعو الى فتح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي من خلال تقوية مجال التنافسية [4]، بينما تدعو جبهة التغيير إلى سوق محرر[5].

– والملاحظة الأهم أن البرنامج الاقتصادي للأحزاب يمنح لنا عنصر إضافي لآلية تصنيف الأحزاب و أيدولوجياتها، فمن خلال رؤيتها الاقتصادية. اشتركت الأحزاب الإسلامية ، التكتل الأخضر، جبهة التغيير بعناصر مميزة لما يسمي الاقتصاد الإسلامي، وإضافة إلى العناصر التي ذكرناها بخصوص التكتل نضيف أنه يتبنى تشجيع المؤسسات على إصدار سندات إسلامية و تداولها في الأسواق المالية، وحق البنوك على فتح نوافذ تتكفل بتسويق المنتجات المالية الإسلامية[6]...إضافة الى دعوته دمج آلية الزكاة والأوقاف في دعم الاقتصاد وخلق صندوق لها لمواجهة الفقر ودعم التنمية، ووضع الضوابط الشرعية التي تحكم أدائها والمكلفين بها وجعلها إلزامية وليس اختيارية .

نفس الموضوع تكرر لدى جبهة التغيير، بضرورة إدماج الزكاة والأوقاف في المنظومة الاقتصادية الوطنية بصفتها موارد اقتصادية مهمة. وبرز موقفهم في إقامة شبابيك تقدم قروض لا ربوية داخل البنوك العمومية.

هذه العناصر سقطت كليا من برامج الأحزاب ذات التوجه الوطني و لم تتم الإشارة إليها مطلقا.

– علينا الإشارة أن البرنامج الاقتصادي للتكتل الأخضر يعتبر الأهم، سواء اتفق البعض معه أو اختلف، فالأهم يندرج في الناحية التفصيلية وشمولية ملامسة الموضوع أكثر من أي حزب آخر وإن اعتمد على التكرار وإعادة إنتاج نفس الفكرة، لكن من ناحية الموضوع أظهر البرنامج مساحة أكبر للفهم و الطرح، مقارنة بالبرامج الأخرى.

---

[1] اسماعيل قيرة، المرجع نفسه، ص 183 .

[2] اسماعيل قيرة، المرجع نفسه. ص 33.

[3] تكتل الجزائر الخضراء، المرجع نفسه، ص 22 .

[4] حركة الوطنيين الاحرار، المرجع نفسه، ص 11 .

[5] تكتل الجزائر الخضراء، المرجع نفسه، ص 26 .

[6] جبهة التغيير، المرجع نفسه، ص 17 .

لم تغفل الأحزاب برنامج البحث العلمي، فجاء مفصلا لدى البعض أقل تفصيلا لدى أو عدم تناوله بالمرة لدى آخرين، والملاحظة التي تتكرر في أكثر من موقع، هو التشابه في الصيغ وترتيب العناصر كما سابقا بالنسبة لجبهة التغيير، التكتل الأخضر. وقد جاء نفس الترتيب حتى للمحاور، فبينما عنونت جبهة التغيير المحور بـ" *جامعة علمية و الحقته بسياسة البحث العلمي*"[1]، جاء في برنامج التكتل الأخضر محور التعليم العالي متبوعا بمحور البحث العلمي، في حين تم جمع التعليم العالى والبحث العلمي في نفس المحور بالنسبة لجبهة التحرير الوطني[2] . أما برنامج حركة الوطنين الأحرار فلم يأت ذكر البحث العلمي أو الجامعة في برنامجها الانتخابي.

اختلف عدد الأهداف والالتزامات في هذا المحور بين التشكيلات الحزبية، بحيث عدّد التكتل 40 هدفا، جبهة التغير 24 هدفا، و جبهة التحرير الوطني 12 هدفا أو التزاما. فبالنسبة للتكتل أهم العناصر التب جاءت في البرنامج[3]:

1- توحيد المنظومة الجامعية والشهادات، مع إعطائها الحد الأقصى من الشفافية، كاعتماد نظام الأرصدة، وإسناد ملحق للشهادة يبين بوضوح نوعية المعارف والمهارات المكتسبة من طرف الطالب.
2- تسهيل الحركية البشرية وإدماج المتكونين في سوق العمل.
3- تطوير أدوات الاعتماد الأكاديمي والمهني للشهادات.
4- تقوية القدرات الادارية و التسييرية للجامعات.
5- ترشيد الإنفاق الجامعي
6- التسيير الديمقراطي للجامعة وإسناد المسؤوليات للأكفاء والتداول عليها لتجديد ديناميكيات تطور الجامعة والبحث العلمي .
7- تطهير الجامعة من الرداءة بمختلف أشكالها لاستكمال جهود الإصلاح.
8- محاربة كل أشكال الفساد في المحيط الجامعي وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الجامعية، بتحويل ميزانية الخدمات إلى منح معتبرة تحفظ كرامة الطالب و تتيح له قطع كل ماله صلة بالفساد .
9- صيانة مقومات الأمة وعناصر هويتها الوطنية.
10- إدخال الحاسوب وثمرات ثورة الاتصال كشرط للتحصيل العملي والتواصل مع العالم

---

[1] تكتل الجزائر الخضراء،المرجع نفسه، ص 46 .

[2] جبهة التحرير الوطني، المرجع نفسه، ص 17 .

[3] تكتل الجزائر الخضراء، المرجع نفسه، ص 46

[3] البرنامج يحتوى 40 هدفا، حصرنا 10 أهداف موجودة ضمنه.

وركزت جبهة التغيير على الأهداف التالية :

1- إعادة الاعتبار للجامعة الجزائرية وإخراجها من نكستها.

2- تطوير وعصرنة أنظمة التدريس والبحث، وتحسين أجور الأساتذة.

3- اعتماد أسلوب الانتخاب الحر والنزيه لعمداء ورؤساء الجامعات مع تحديد العهدة.

4-تحسين ظروف المتمدرس، الإيواء والإطعام والحد من مظاهر الاكتظاظ والإهمال.

5-إلغاء كافة القيود الغير علمية على عملية الانتقال في إطار برنامج LMD

6- وضع استراتيجية وطنية للبحث العلمي تنتج أستاذا باحثا وليس أستاذا إداريا.

7 – زيادة معتبرة و تدريجية في ميزانية البحث العلمي.

8- دعم البحث العلمي في المجال الاقتصادي والجامعي، وتشجيع الباحثين والرفع من المنح .

9- ربط مؤسسات البحث الجامعية بالتنمية الاقتصادية ودعم الشراكة مع المؤسسات الصناعية

10-دعم و إنشاء مراكز الأبحاث التطبيقية كالتي تعنى بقياس الفقر وشؤون المال.

و بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، فقد تبنت استراتيجية تعليمية من خلال:

1- الاستمرار في ضمان مقعد لكل حاصل على شهادة البكالوريا في الجامعة.

2- الإبقاء على مجانية التعليم.

3- الاستمرار في انجاز الهياكل الجامعية.

4- تنظيم التعليم الطبي في الجنوب الجزائري.

5- التسريع في انجاز شبكة الانترنت الخاصة بالجامعة.

6- تقوية مستوى التدفق لشبكة الانترنت.

7- إيجاد آليات لاستعمال هذه الشبكة من فبل الطلبة.

8- إصلاح الخدمات الجامعية بما يفيد الطالب و يعقلن صرف المال العام.

9- تجسيد تثمين نتائج البحث العلمي بتفعيل التشريع و التنظيم اللذين تم إثراؤهما حديثا في ميدان إنشاء مؤسسات اقتصادية تثمينية .

10- ابتكار طرق جديدة لإشراك كفاءاتنا في الخارج مع الاستمرار في تكثيف العلاقات التدريسية.

الملاحظ أن أغلب البرامج تدعوا إلى تثمين ودعم البنية التحتية والبيداغوجية للجامعة، وتوفير الوسائل والإمكانيات، ودعم الأستاذ والطالب، وإيجاد مناخ مساعد للعمل لكلاهما والحديث حول عموميات الموضوع[1]. إن كثرة عدد وعناصر الأهداف ليس بالضرورة تعبير عن مساحة البرنامج واتساعه، وإنما قد يكون نتيجة حشو مصطنع يفقد البرنامج معناه، و هو بحث عن إثراء عددية الأهداف أكثر منه

[1]جرادي، المرجع نفسه، ص49 .

إثراء للفكرة، فقد لاحظنا أنه أحيانا يكون هناك استنساخ بطريقة لغوية أخرى للفكرة من الفكرة التي قبلها، وهو ما يمكن الإشارة إليه في برنامج التكتل [1] مثلا :

* إرساء دعائم و آليات ضمان الجودة.
* تقوية القدرات الادارية و التسييرية للجامعات.
* إدخال أنظمة الإعلام والتسيير.
* تطبيق الأنظمة العالمية للتحصيل العلمي والرشاد والتسيير الإداري
* تفعيل الموارد البشرية من أساتذة وأطقم إدارية.

الأهداف كلها تصب في نفس الاتجاه و نفس الهدف: تطوير آلية تسيير جامعية، ونتساءل: ألم يكن من الممكن جمعها في فكرة أو فكرتين على الأكثر؟ ونفس الملاحظة موجهة لبرنامج جبهة التحرير الوطني بحيث جاءت بعض العناصر بالصيغة التالية[2]:

* التسريع في انجاز شبكة انترنت خاصة بالجامعة.
* تقوية مستوى التدفق لشبكة الانترنت.
* إيجاد آلية لاستعمال هذه الشبكة من قبل الطلبة.

في ذات الاتجاه (الإثراء العددي) نلاحظ استنساخ أهداف برنامج الجزائر الخضراء الخاص بالجامعة، و إعادة صياغته بنفس الأفكار فقط بتغيير الجامعة بالبحث العلمي. نلاحظ بعض المضامين هي خارج السياق المناقش وأن إدخالها يخلق لبسا لدى المتلقي أو الباحث، وان كان يوجد إجماع على الفكرة، فإن إدخالها بهذا الشكل يؤكد محاولات الحشو البرامجي وهو ما جاء في برنامج التكتل الأخضر حين يتحدث عن أهدافه والتزامه نحو الجامعة أدخل عنصر صيانة الأمة .....وعناصر هويتها الوطنية، فما علاقة هذه الفكرة بالتزام الحزب نحو الجامعة ؟. وبعيدا عن عموميات بعض الأهداف، تلاحظ جدية أهداف أخرى وملامستها لمشكل الجامعة والبحث، و هي أفكار من شأنها الدفع بالعمل الجامعي والبحثي والرفع من أدائه وكفاءته.

بعض الأحزاب لامست مشاكل الجامعة والبحث بطريقة مباشرة كمشكل ال (LMD) الذي طرحته (جبهة التغيير)، ومشكل الطب الجامعي بالنسبة لسكان الجنوب (FLN) و اتهام الجامعة ببعض مظاهر الفساد (الجزائر الخضراء) وآلية تسيير الجامعة (ديمقراطية التسيير والانتخاب) لعمداء ورؤساء الجامعات اشترك فيه كل من جبهة التغيير وتكتل الجزائر الخضراء.

---

[1] التكتل الاخضر، المرجع نفسه، ص 45 .

[2] جبهة التحرير الوطني،المرجع نفسه، ص 16 .

تعاني المنظومة الاجتماعية والسياسية للجزائر من ظاهرة الفساد، وهو ما جعل الأحزاب لا تغفل موضوعي البيروقراطية والفساد في ظل اعتراف من الجميع باستفحال الظاهرتين و إرهاقهما المواطن، فالجزائر أصبحت تحتل المرتبة 121 حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية بالنسبة للدول الأكثر فسادا[1]. وكانت طروحات الأحزاب لمحاربة هاتين الظاهرتين كما يأتي:

- بالنسبة لجهة التغيير أشارت في أكثر من موقع لمكافحة الفساد، لكنها لم تجعله محورا بذاته، و يتكرر نفس الأمر لدى التكتل الأخضر، وقد تمت الإشارة للفساد في أكثر من موقع كعنصر دون جعله محورا، بينما اشترك البرنامجان في طرح محور إصلاح الإدارة.
- تم طرح موضوعي الديمقراطية ومحاربة الفساد كمحورين منفصلين بالنسبة لحركة الوطنيين الأحرار[2]، في حين تم جمع الموضوعين في محور واحد معنون بالبيروقراطية والفساد بالنسبة لجبهة التحرير الوطني[3]. وقد جاءت مضامين محور الإدارة العمومية والبيروقراطية تقريبا مشتركة مثل:
  - كرقمنة الحالة المدنية و رخص السياقة.
  - التخلي عن الملفات الإدارية المتكررة بمجرد رقمنة البطاقة.
  - اختصار الوثائق الإدارية في الملفات و الاكتفاء بمعلومات بطاقة الهوية
  - تطهير الإدارة والرفع من إمكانيات أدائها.

بينما جاء طرح موضوع الفساد بالنسبة للتيار الوطني أكثر تفصيلا بإفراده محاور خاصة بالموضوع، و جاءت مجمل الأهداف كالتالي:

- اعتماد جلسات سماع على مستوى المصالح المالية لتحديد لنقائص الهيكلية التي أدت إلى سوء التسيير.
- مراجعة القانون الأساسي لبنك الجزائر وإضفاء الشفافية على ممارساته.
- الجرد الحصري للعقارات التابعة ملكيتها للدولة.
- حصر افتعالات الندرة للسلع والخدمات الضرورية لإجهاض ممارسات الرشوة والمحسوبية.
- رصد كل الممارسات البيروقراطية الرشوية والتصدي لها.
- وضع آليات حزبية لمراقبة تسيير منتخبي الحزب ومراقبة لصيقة دائمة.

---

[1] علال محمد، الجزائر في المرتبة 121 بين الدول الأكثر فسادا، جريدة الفجر، 2011/12/9، المنشور على الرابط http://www.aljazairess.com/ Alfadjr/480،1989

[2] حركة الوطنيين الأحرار، المرجع نفسه، صص 8، 10.

[3] جبهة التحرير الوطني، المرجع نفسه، ص 18.

- طرح موضوعي للفساد والبيروقراطية يعبر عن وعي بالمشاكل اليومية التي تواجه المواطن الموجه له هذا البرنامج، و إن كان الموضوع قد طرح بصيغ ودرجات متفاوتة.

– نلاحظ مرة أخرى تشابه محاور جبهة التغيير مع التكتل الأخضر من حيث الصيغ وعنوان المحاور وحتى فى ترتيب الصفحات التي وردت فيها الأهداف، وهذا ما يجعلنا تعتقد أن الأمر يتجاوز تناسق الأفكار إلى استنساخ لها. كما تكرر موضوع العموميات واستسهال الحلول بالنسبة للأحزاب في موضوعي البيروقراطية و الفساد. و كأن يكفي أن تعالج الموضوع بفكرة عامة غير تفصيلية ولنا في فكرة الرقمنة نموذج واضح على استسهال طرح أفكار البرامج .

– طرح جبهة التحرير للموضوع بهذه الصيغة يعتبر اعترافا على وجودها وممارستها في ظل حكم الجبهة وفي ظل تصدرها للمشهد السياسي في الجزائر، و هذا بإدراجها هدف المراقبة اللصيقة والدائمة لمنتخبي حزبها لمحاربة هذه الظاهرة .

–عدم طرح موضوع الفساد و تفصيله بالنسبة للتكتل الأخضر يحتاج إلى تفسير، لأن الموضوع قد لا يكون سقط نتيجة سهو من البرنامج، خصوصا أن برنامجها مليء بالمواضيع التي لا تحتاج إلى طرح أصلا، مكررة بأكثر من صيغة في أكثر من مكان، فموضوع بهذه الأهمية لا بد أن يكون في أجندة حمس، خصوصا إذا تذكرنا مبادرة، " الفساد قف" التي قادتها حمس و سوَّق لها أبو جرة سلطاني، و الذي تحول إلى نجم إعلامي في طرحه للموضوع، حاملا بيده ما يقول أنها مجموعة من ملفات الفساد الكبرى في الجزائر. و هو ما خلف ردة فعل حادة لدى السلطات العليا ترجمت في هجوم الرئيس المباشر عليه أثناء خطابه بينما كان أبو جرة في الصفوف الأولى لتظهر فيما بعد إلى العلن قضايا فساد الحركة * و لا بد أن هذا أحد أسباب اغفال الموضوع وعدم الدخول في مواجهة غير محسوبة العواقب، إضافة إلى إثارة القضية حتى في خطاب الحركة والذي كان سيخلق لها ردات فعل هي في غنى عنها، خصوصا أنه كان من السهل استحضار قضايا فسادها، ما كان سيؤثر عليها.

---

* أنهى القضية أبو جرة بتصريح مفاده أنه سوى القضية مع صانعي القرار في البلاد دون معرفة طبيعة التسوية، ولا هوية من تمت معه هذه التسوية ، ولكن بعد هذه القضية ظهرت قضايا فساد تخص الحركة و تخص أبو جرة سلطاني و هي غالباتهم إعلامية، من وظيفة أخرى في بنك الخليفة واستفادته من سيارة كهدية – إلى ذهابه المستمر لمكتب الخليفة، وهو وزير أتهم من رئيس الجمعية الوطنية لمكافحة الرشوة (جيلالي حجاج) ، واتهم أيضا وزراء الحركة باستغلال وزراتهم لتمويل حركتهم، إلى قضيتي فساد وزارتي الصيد البحري والأشغال العموميةالمسيرة من وزراء حمسيين .وقد تناولت الصحافة حتى سلوك أفراد عائلته بطريقة تظهر وكأن هناك من يحركها . كقضية السيارة الهامر الملك لأحد أبناءه. و محاولةغش ابن آخر خلال امتحان الباكالوريا .

للمزيد اطلع على : – جريدة الخبر الأسبوعي عدد 556 الصادر في 2009/10/21

- محمد بن حيمر ، إمبراطورية السراب، قصة احتيال القرن، دار الحكمة، الجزائر، 2007
- مقاربات الفساد الجزائري http://www.omer malek.com

يعتبر موضوع المحلي مهم بالنسبة للدراسة المنجزة، حيث يوضح مدى أهمية المحلي بالنسبة للأحزاب، و مدى ربطهم بين استراتيجيات الوطني وتطبيقات المحلي في برامجهم، ويظهر أن الموضوع قد تم تناوله في برنامج جبهة التغيير في محور التنمية المحلية[1]، بينما في برنامج جبهة التحرير الوطني فورد محوري البلدية والريف[2]، في حين لا يظهر الموضوع في محور تفصيلي بالنسبة لبرنامجي التكتل الأخضر وحركة الوطنين الأحرار، و هذا لا يعني عدم إثارة بعض الأفكار المتعلقة بالمحلي و لكن جاءت مبعثرة عبر محاور عدة.

و قد جاءت في المجمل أفكار جبهة التغيير:

- تعميق سياسة اللامركزية وإعطاء دور أكبر للجماعات المحلية (ولاية بلدية).
- تحرير المؤسسات المنتخبة من هيمنة الإدارة خاصة المجلس الولائي.
- فتح المسالك الجبلية وتطويرها وتهيئة شبكة الطرق وتعبيدها.
- تطوير مشاريع تهيئة وترقية الأحياء الشعبية.

و أهم مضامين جبهة التحرير في:

- تحميل البلدية مسؤولية السهر على سلامة العمران وتمكينها من الوسائل الضرورية للقيام لذلك.
- تحميل البلدية مسؤولية النظافة والإثارة والماء والصرف الصحي والنقل والخ .
- تحميل البلدية مسؤولية تسيير الملفات الاجتماعية (السكن، العوز ....)
- الإقرار أن البلدية هي أول واجهة في التعامل مع حاجيات سكانها في مختلف مناحي الحياة
- تجسيد كل مقومات التجديد الريفي.
- فتح الطرقات والمسالك وصيانتها الدائمة بما يخدم تواجد السكان والنشاط الفلاحي.

يتكرر موضوع تكرار وتقسيط الفكرة، وإعادة صياغتها في أكثر من موقع لإكثار الأهداف. ونلاحظ تركيز جبهة التحرير الوطني على البلدية وإعطائها صلاحيات تسيير وتدبير أمور البلدية وإعداد برامجها المحلية بعيدا عن سلطة الإدارة (الدائرة و الولاية). إن مشكلة الوطني والمحلي هي مشكلة متكررة في الظاهرة الحزبية في الجزائر، وكأن برامج الأحزاب لا تقترح سوى حلولا ذات بعد وطني "[3] و هو ما نلاحظه من مدى الاهتمام بالموضوع، والتطرق إليه، وحتى وإن تم ذلك يتم بطريقة سطحية فالمحلي ليس فقط " فتح المسالك الجبلية"[4].

---

[1] جبهة التغيير، المرجع نفسه، ص 32 .

[2] جبهة التحرير الوطني،المرجع نفسه، ص ص 20،21 .

[3] حسن رمعون، المرجع نفسه ، ص 27.

[4] جبهة التغيير، المرجع نفسه، ص 32.

سواء تم الحديث في العموميات عن المحلي، أو عدم الحديث عنه نتيجة سهو، فعدم إدراك أهمية الموضوع هي سمة لدى معظم الأحزاب السياسية الجزائرية، و يرجع ذلك إلى مركزية التنظيم بالنسبة للأحزاب الجزائرية والسيطرة المطلقة للمركز على باقي الهياكل الحزبية التراتبية، إضافة إلى مستوى التعليم العالي بالنسبة للقيادة المركزية مقارنة بالقواعد[1].

المبحث الثاني: انتخابات بدون برامج وخطاب تنافسي ضعيف.

من خلال مقارنة برامج الأحزاب بصفة عامة: جبهة التغيير، جبهة التحرير الوطني، التكتل الأخضر، وحركة الوطنين الأحرار، وهي الأحزاب التي تمتاز عن الكثير من الأحزاب الأخرى الناشطة على الساحة الوطنية بامتلاكها برنامجا مطبوعا، توصلنا إلى أنه:

- هناك خلط بين الأهداف وترتيبها العشوائي يعكس انعدام الأولويات.
- غياب مشروع حقيقي كامل متكامل باعتراف الأحزاب نفسها، وذلك بصياغتها لأهداف أو مقترحات، أو في أحسن الأحوال وعد بالعمل وفق أهداف معينة. وتطالب بالثقة على حسن نيتها دون الحديث عن مشروع شامل
- الحديث عن العموميات[2]، أكثر من الحديث عن الأمور التفصيلية، وهذا ما يوضح استسهال العمل الحزبي ويطرح اشكالية كفاءة الكادر الحزبي وقدرته الأدائية. ومدى تخصصه.
- محاولة إثراء البرنامج بعدد الفقرات بدل عرض وافر للأفكار، و هوما يتضح من إعادة صياغة نفس الأفكار واعادة ترتيبها، أو من خلال تبسيط الفكرة على أكثر من هدف في محاولة حشو واضحة تفقد البرنامج جاذبية.
- تشترك أغلب الأحزاب الجزائرية أيضا في اعتبار بيان أول نوفمبر مرجعية لها، مع ملاحظة غياب تعريف جبهة التحرير لنفسها في البرنامج الحزبي. و قد يكون ذلك بسبب حجم الحزب و تاريخه وانطلاقا من عدم حاجتهإلى تقديم، وعدم طرحه مرجعية لبيان أول نوفمبر لأنه ببساطة صاحب البيان.
- البرنامج الاقتصادي يمنح لنا آلية إضافية لتصنيف الأحزاب. إضافة إلى مبادئها ومرجعيتها.
- تطرح صيغة البرامج الحزبية بالنسبة للوضع الاقتصادي الجزائري طريقة للأحزاب لتجاوز مرحلة البحث عن تمويل البرامج، فالبلد يمتاز بوضع اقتصادي جيد.

---

[1] ناصر جابي، **الجزائر: الدولة والنخب**، ص 63.

[2] اسماعيل قيرة وآخرون، المرجع نفسه، ص 44.

- الحسم في الإتجاه الاقتصادي للدولة [1]، و هو ما يستشف من الدعوة إلى فتح الأسواق، وتحريرها ودعم القطاع الخاص ومساواته مع العام. كما يمنح لنا البرنامج الاقتصادي آلية إضافية لتصنيف الأحزاب إضافة إلى مبادئها ومرجعيتها.
- غياب مشروع سياسي متكامل مع ملاحظة الوعي الحقيقي بالمشاكل وطرحها. لكن الحلول لم يتم صياغتها في مشاريع حقيقية.
- عشوائية الأفكار في طرح غير متناسق أحيانا، أو غير واقعية الفكرة أساسا، في حين يوجد بعض الأفكار والأهداف تدل على فهم عميق لمشاكل المواطن المختلفة وتطرح الحلول بطريقة تفصيلية.
- يعتبر برنامج التكتل الأخضر الأكثر تفصيلا وملامسة لمشاكل البلاد. رغم ظاهرة التكرار والحشو، ويرجع ذلك إلى تكتل ثلاثة أحزاب مجتمعة، ما فتح المجال إلى أكبر عدد من الاقتراحات، وجاء ذلك نتيجة:

– الممارسة الحكومية لحركة حمس ما يشكل اطلاعا على آلية إعداد البرامج.

– عدد الاطارات الكفؤة المنتمية إلى هذا التيار.

هذا و يحيلنا تشابه برنامج تكتل الجزائر الخضراء مع برنامج جبهة التغيير إلى موضوعين: أولا: ظاهرة الانشقاقات مع حمل البرنامج من حزب إلى آخر، ثانيا: المساهمة الأكبر في برنامج التكتل الأخضر كانت من نصيب حمس.

_ يعتبر برنامج حركة الوطنين الأحرار أفقر برنامج من حيث المضمون والتوجه، ويرجع ذلك إلى حداثة الاعتماد الذي حصلوا عليه[2]، وتعجل أعضائه للمشاركة والمتوقع في الانتخابات التشريعية. وإن كان هذا التبرير غيرمقنع كون فكرة تأسيس حزب لا يمكن أن تكون آنية، خصوصا إذا علمنا أن رئيس الحزب قد سبق وأن طلب اعتماد حزب سابق، ومن هذا المنطلق نتساءل عن حقيقة مشروع التغيير الذي تحمله الأحزاب وتدعو إليه.

– تغيير بلا برنامج ولا مشروع بديل. وإن كنات الأحزاب تقف على موضوع محاربة الرداءة في كل مناسبة، فالسؤال يدور حول آلية مواجهة هذه الرداءة؟.ولذلك فعلى الأحزاب السياسية أن تتسم بمشروع شامل عند سعيها إلى خدمة المصلحة العامة وهو شرط أساسي لبعض النماذج الحزبية بحيث تكون

---

[1] الأحزاب الجزائرية الجديدة: "**مرجعيات ورؤى مختلفة وتوافق على تبني بيان أول نوفمبر كمعلم أساسي**".
على الرابط الالكتروني www.aps.d2/spip.php?page

[2] مقابلة مع رأس قائمة حركة الوطنين الأحرار للانتخابات التشريعية 2012بعين تموشنت 3 ماي، 2012.

قادرة على تقديم البرامج المستقبلية التي تلزم بها نفسها[1]، وفي ذات الاتجاه يرى بيرك بحيث أن الأحزاب تبذل جهدا في ميدان تحقيق برنامجها للمنفعة العامة[2].

– أحد شروط العمل الحزبي هي البرامج الحزبية، وصياغتها بما يخدم المصلحة العامة، ويسهل تسويقها في السوق الانتخابي[3]. و بالنسبة للممارسة الحزبية في الجزائر على أرض الواقع ، فالأمر تجاوز الحديث عن جودة البرنامج إلى وجود البرنامج الحزبي من عدمه، و حتى في حالة وجوده، فإن الأحزاب السياسية الجزائرية تعمل على العموميات[4]، لذلك لا تنجح في جلب الجمهور وإثارة انتباهه لعدم وضوحها، وقلة اقناعها[5]، فتظهر الأحزاب وكأنها لم تخرج من المرحلة الانتقالية[6] ليتم إعداد البرامج وفق ذات الآلية، فكثيرا ما تظهر البرامج وكأنها "برامج انتقالية" الأمر الذي يوضح أن الأحزاب لا تسيطر على بيئتها تماما،

– إذا كانت البرامج الحزبية السياسية تقدم مؤشرا على العمل الحزبي[7]، فقد جاءت البرامج الأحزاب الجزائرية في الغالب مشوهة لكونها بلاغية، فارغة من الرؤية التفصيلية للموضوع، تصل إلى حد عدم التفريق بين الأهداف والمبادئ، لتكشف تجربة العمل الحزبي الأخيرة عن وجود أحزاب ليست في الواقع سوى أشكالا فارغة، عناوين ضخمة بلا مضمون[8]، يمتاز نشاطها بالمناسباتية[9]، مرتبطة أساسا بالمواعيد الانتخابية إذ تعتبر آلة انتخابية أكثر منها آلة تفكيرية وكل مجهودها التفكيري يتجه نحو الانتخابات[10].

–ضعفالبرامج يمكن ربطه مباشرة بحداثة التجربة التعددية في الجزائر، ففي النهاية نحن نتحدث عن عقدين من الزمن تخللتها عشرية دموية. عطلت حياة البلاد، فمابالك بالعمل الحزبي. إضافةإلى حالة الطوارئ التي لا يمكن أن يتم خلالها عمل حزبي حقيقي.

---

[1] جيرالد بومبر، المرجع نفسه، ص44

[2] المرجع نفسه، ص 42.

[3] المرجع نفسه، ص 88.

[4] حسن رمعون وآخرون، المرجع نفسه، ص 72

[5] عبد العالي عبد القادر، المرجع نفسه، ص 8

[6] ت. المديني، "**الانتخابات الجزائرية تسير عكس تيار الربيع العربي**". على الرابط الالكتروني:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/126/tmadiniinti.htm

[7] جيرالد بومبر،المرجع نفسه، ص 49

[8] عيسى جرادي، المرجعنفسه، ص 49

[9] المديني، المرجع نفسه.

[10] المرجع نفسه.

– ترتبط عدم فعالية الأحزاب بالنظام، فديمقراطية الواجهة التي يعتمدها النظام الجزائري الممسك بمفاصل الحكم، و الذي يقيد العمل الحزبي بجملة من القيود.[1]

– ضعف الأحزاب مرتبط بالريع الذي يقسمه النظام، وورقة التصحيحيات التي يضغط بها على كل قيادة حزبية غير منضبطة بقواعد لعبة النظام. ما يجعل الكثير من الأحزاب غير مستقرةوينعكس ذلك على صياغة برامجها.

– غياب لجان التثقيف السياسي والاتصال المستمر لدى الأحزاب الجزائرية التي يفترض أن تقوم بتلقين المناضلين أسس الحزب وايديولوجيته، وتعلمهم تحليل الحدث وفق أدوات تحليل هذا الحزب، مع العلم أن بعضها يقيم جامعات صيفية من أجل ذلك،وتتخذ في الغالب شكل مؤتمرات.

– أهم سبب في ضعف البرامج الحزبية أو غيابها هو التحالف الرئاسي[2]، والذي جمع ثلاثي حزبي لتطبيق برنامج رئيس الجمهورية. وهو ما جعل الحزبي خال من الرؤى، إذ تحول برنامج الرئيس إلى كلمة سحرية بالنسبة للأحزاب، يغنيها عن صياغة البرامج، و يقربها من مصادر الربح. و لا يمكن فهم ذلك بعيدا عن فهم بسيكولوجيا الرئاسة في مواجهة أي برنامج مغاير لبرنامج الرئيس، فتم احتكار الساحة السياسية والنشاط الحزبي، وابتذال العمل الحزبي القائم على البرنامج كهوية حزبية يتأسس عليها العمل الحزبي في الميدان وفي داخل مؤسسات البرلمان والحكومة[3].

في النهاية، الأحزاب معنية بإعادة قراءتها لمفهوم البرامج الحزبية ومدعوة إلى بذل مزيد من الجهد في إعداد البرامج أو التفكير في المشاريع الحزبية. لأن ذلك يعد من أبجديات و شروط العمل الحزبي.

أظهرت الانتخابات التشريعية 2012. نموذجا جديدا من ممارسة البرامج الحزبية، وقد كشفت الحملة الانتخابية أحزاب وكأنها لا تدري أين تسير ، تعتقد أن صياغة خطاب يلقيه أمينها العام يغنيها على ضرورة إعداد برنامج حزبية. لقد أصبح خطاب الأمين العام الحزبي يعتبر نموذجا عن برنامج أي حزب، و هو كلام في عام وغير دقيق وايديولوجي، وإن كان غالبا ما يكون فيه نوع من إدراك للمشاكل الحقيقية للبلاد، لكن طرح الحلول في لغة خطابية يطرح إشكالا كبيرا... وتجدر الإشارة هناإلى الأهمية الكبرى للخطاب أثناء الحملة الانتخابية لأي حزب، و تقديمه للبرامج من خلال هذا الخطاب ولكن من الضروري أن يكون هناك خطاب مكتوب يترجم تعهدات الحزب وآليات تطبيق هذه التعهدات والبرامج.

---

[1] رابح كمال لعروسي، المرجع نفسه، ص88

[2] أنظر بيان تأسيس التحالف الرئاسي في الملحق.

[3] عبد العالي عبد القادر. المرجعنفسه، ص 8

ينص قانون الانتخابات 2012 على وجوب أن يصحب كل إيداع ترشيح بالبرنامج الانتخابي الذي يتعين على المترشحين احترامه أثناء الحملة الانتخابية[1]. و يضعنا غياب البرامج الحزبية أثناء الحملة الانتخابية أمام احتمالين:

1- عدم احترام القانون وعدم ايداع البرنامج مع ملف الترشح.

2- تقديم ورقة لا قيمة لها بالنسبة للحزب فتعتبر كأي ورقة في ملف الترشح.

نظرا لكثرة شكاوى الأحزاب من البيروقراطية المكبلة للعمل الحزبي، والتقيد الاداري الكثيف لكل ما له علاقة بشكليات العمل الاداري، فنرجح الاحتمال الثاني نظرا لوجود أحزاب اعترفت أنها لا تمتلك برنامجا انتخابيا.وهو حال أمين عام جبهة الوطنية للحريات الـ FNL الذي يرى و يجاهر بأن حزبه لا يمتلك برنامجا، "أي برنامج تقترحه الأحزاب، البرنامج الحقيقي بالنسبة للجزائري هو أن تصارحه"[2].

وفي نفس الاتجاه يذهب جمال بن السلام أمين عام جبهة الجزائر الجديدة: "بالنسبة لبرنامج الحزب لقد فاجأتنا الانتخابات، لكن نعدكم، أن نعود بعدما ننتصر لنعد نحن واياكم برنامج "ولي بغيتوهنديروه"[3].

هذه نماذج من أحزاب لم تعد برامجا متذرعة بضيق الوقت بين الاعتماد الذي تحصلت عليه من وزارة الداخلية، و بين الموعد الانتخابي وإن كانت حجتهم ضعيفة كون الموعد الانتخابي كان معلوما ولم يكن فجائيا. كما أن أغلب القادة الحزبيين الجدد لهم خبرة في الممارسة الحزبية.

إضافة الى ذلك يمكن مناقشة القدرات التعليمية للقيادة المركزية للحزب والذي عادة ما تكون لجنة متعلمة[4]. لكن أظهرت هذه الانتخابات بداية عبور ذوي المستوى التعليمي المحدود إلى مستوى قيادة الأحزاب الـ FNL مثلا و الذي يرأسه السيد زروقي الذي صرح بأنه لم يدرس لأن والده شهيد تركه طفلا وتحمل مسؤولية العائلة، هذا المستوى التعليمي المحدود يعتبر أيضا أحد تفسيرات غياب البرامج الحزبية. إن حصر ظاهرة غياب البرامج الحزبية لدى الأحزاب الحديثة الاعتماد ليس صحيحا، فالأحزاب المعتمدة من قبل أيضا لا تمتلك برنامجا مطبوعا،فكلها تشترك في وعودببرامج "بعد الانتخابات" بالتوافق مع الناخبين، ما نستطيع أن نطلق عليه " البرامج البَعدية"، فقد ذهب محمد هادف مثلا بتصريحه بعين تموشنت: "بعد الانتخابات أعدكم بحل مشاكلكم بعد أن تضعوا فينا ثقتكم، نعود إلى عين تموشنت سواء عبر البر أو الجو، عبر السيارة أو الحافلة، لنضع وإياكم برنامج يحل مشاكلكم، و أعلمكم أن من يقف على الولاية هي السيدة الوالي التي تفهم لهجتي التي ليست أبدا بعيدة

---

[1] المادة 191 من قانون الانتخابات.

[2] محمد زروقي رئيس جبهة الوطنية للحريات FNL (النهار، 15 ماي2012)

[3] خطاب السيد عبد السلام أمين عام حزب جبهة الجزائر الجديدة بعين تموشنت دار الثقافة : 1 ماي 2012.

[4] محمد زروقي للنهار 15 ماي 2012.

عنها"[1].نحن هنا نتحدث عن مشاريع بعدية، أي يتوجب على المواطن أن ينتخبني ثم نتحدث عن ماذا نستطيع أن نقدمه له. وفي حالة السيد هادف يبدو الأمر اسهل حسب اعتقاده، كون السيدة الوالي من نفس المنحدر و بالنسبة له هذه فرصة على المواطن استغلالها...

يعتبر التجمع الوطني الجمهوري RPR نموذجا آخر من الأحزاب المعتمدة من مدة ولم تقدم برامجا، والذي يرأسه عبد القادر مرباح، ويرى أنه من الطبيعي عدم نشاط الأحزاب بطريقة طبيعية "كيف يطلبون منك النشاط و تقديم برامج وهم يضعونك في آلة تجميد"[2]. إذن ضيق المدة الزمنية بالنسبة للأحزاب الجديدة والتي تتذرع بها، لا يمكن أبدا أن تكون تفسيرا لغياب البرامج فهي ممارسة أيضا من قبل الأحزاب القديمة نسبيا، كما أن مدى تعلم القيادة والمسؤولين على مستوى المركز ليست أداة تفسيرية للظاهرة.

أنتج غياب البرامج خطابا مميعا لدى هذه الأحزاب، وهي لطالما شكت الإعلام في عدم تغطيته الكاملة لتجمعاتها، فعندما سألنا محمد هادف عن رؤيته لمشكلة البطالة أجابنا وهو أمين عام الحزب: "نبني مصانع"[3]، ونفس الموضوع بالنسبة لمرباح الذي يرى أن حل البطالة يكمن "في دعم الفلاحة التي تعطينا منتوج، نبني مصانع مربى، نصدره و بهذا نقضي على البطالة ونوفر العملة الصعبة"[4] .هذه الحلول تعكس آلية تفكير بعض الأحزاب وقصور قدراتها التحليلية للوضع الاقتصادي الوطني وعلاقته بمنظومة الاقتصاد العالمي وصيغ التحديات التي يفرضها انتقال الجزائر الى النظام الرأسمالي، وهو ما دفع لويزة حنون إلى وصفها "بأحزاب مفلسة ، أحزاب ليس لديها أفكار، أحزاب لا تقوى سوى على سرقة الأفكار"[5].

لا يختلف المحلي عن الوطني بالنسبة للبرامج، من حيث غيابها أو سطحيتها، والملاحظ أن الأحزاب التي تطرح برامج مطبوعة لا تتناول الموضوع المحلي، فهي تعتقد أن المحلي هو من اختصاص القائمة المترشحة[6]، وفي تقديرها أن "المشاكل اليومية المحلية معروفة، ودائما ما تتكرر، كبطالة الشباب على المستوى المحلي، وطرق تسيير الجماعات المحلية، مشكلة الإنارة العمومية، مشكلة صرف المياه، مشاكل المحافظة على الطابع العمراني، ومشاكل الصحة العمومية على المستوى

---

[1]خطاب محمد هادف رئيس الحركة الوطنية للأملبعين تموشنت، دار الثقافة 1 ماي 2012

[2]خطاب السيد عبد القادر مرباح، أمين عام حزب التجمع الوطني الجمهوري بعين تموشنت. دار الثقافة في 24 أفريل 2012

[3]مقابلة مع السيد محمد هادف.

[4]خطاب عبد القادر مرباح.

[5]خطاب السيدة لويزة حنون، أمين عام حزب العمال بعين تموشنت دار الثقافة 15 أفريل 2012.

[6]حسن رمعون مرجع سابق ص 72

المحلي[1]. وعليه نقوم بالإشارة إلى أن المترشحين ضمن الأحزاب التي تملك برامج مطبوعة لم يطلعوا بالكامل على برنامج الحزب، وهذا ما وقفنا عليه من خلال مناقشة مضامينه معهم، فتكون الإجابة دائها إما عبارة عن عموميات معروفة لدى الجميع أو تكرارا لخطاب أمين عام الحزب، بإستثناء الدكتور بالعربي لحسن الأمين الولائي لـ FNL والذي أظهر تمكنا في فهم البرنامج وعناصره وايصالها إلى الناخبين (متقيدا ببرنامج حزبه)[2]. ويبدو أن فتح مداومة لحل مشاكل المواطنين هو البرنامج المشترك لكل القوائم المترشحة، سواء كانت حزبية أو مستقلة. بل تعدى الأمر أن وعد مرشح العدل والبيان بفتح مداومات على عدد المقاعد التي يمنحه إياه الناخبين.

من الناحية النظرية، وجود 38 قائمة يعني وجود زحام برامج، تتنافس في مضامينهالا قناع الناخب (المستهلك) بالتصويت لصالح القائمة وبرنامجها، لأن الانتخابات التشريعية 2012 أتثبت عجز و إفلاس القوائم في صياغة برامج أو شرح البرنامج الوطني (في حالة وجوده) . إضافة لهذا العجز نلمس غياب البرامج الحقيقية في صنعبرامج بعدية و "نديها وساهل"، "نديوهاونشوفو"، وهي عبارات توضح أن دخول القوائم الحزبية للانتخابات وحسابات مترشحيها في إمكانية نجاحهم تستثني البرنامج الحزبي، وبرأيها أنها تمارس الديموقراطية القاعدية التي ننتقل فيها إلى مرحلة انتخاب المواطنين للبرامج[3].

يمكن رصد أسباب أخرى لتفسير العجز والقصور في صياغة برنامج و رؤية القائمة وأهدافها في حال نجاحها، فمرشح الـ UFDS والذي ذكرت الصحافة الوطنية محدودية تعليمة[4]، وصرح : "برنامجي: أن لا يحرق الشباب نفسه لأن الوضع غير مقبول، وإطلاق سراح الدبلوماسيين الأسرى في مالي" ، فهل أولية مواطني الولاية انتخابه كي يحرر المختطفين في مالي (رغم تضامنهم مع القضية)؟ كيف سينجح فيما فشلت في ذلك الدولة ومؤسساتها؟. إن تقديمنا لهذا المثال مرتبط بتكرار موضوع مالي في برامج وحديث المترشحين في أكثر من موقع: في التجمعات الولائية وفي العمل الجواري على مستوى البلديات و الدواوير. فمرشح RPR السيد مصطفى عبيد، و الذي قدمه أمين الحزب للحضور على مستوى دار الثقافة في مقر الولاية، لم يتطرق الا لموضوع مالي "علينا الانتخاب من أجل دبلوماسينا المخطوفين في مالي"[5] و نفس الكلام استعمله أحد المرشحين في خروجه الجواري في لبلدية واد الصباح .

---

[1] المرجع نفسه، ص 72.

[2] لقاء مع السيد بالعربي لحسن، مدير المكتب الولائي لحركة الوطنين الأحرار. عين تموشنت 3 ماي2012.

[3] مقابلة مع بخيت نور الدين، مدير المكتب الولائي الحزب العمال. عين تموشنت، 17 ماي ، 2012.

[4] لقاء مع المترشح محمد بليالي في مقر مداومته الانتخابية .

[5] خطاب السيد عبيد مصطفى، رأس قائمة التجمع الوطني الجمهوري ، عين تموشنت. دار الثقافة 24 أفريل 2012.

من الضروري على المترشح الذي يقوم بعمل سياسي أن يكون مطلعا على الحدث، وهو من أبجديات العمل السياسي، لكن على الموضوع أن يكون قابلا للربط مع المحلي، أما طرح القضية بطريقة سطحية ففيه قدر من التزييف وحجب المشاكل الحقيقية. إضافة إلى ذلك قد يوضح هذا الطرح محدودية معرفة المترشح بطبيعة النظام الذي يترشح لبرلمانه، و كأن البرلماني له دور في السياسية الخارجية أوالأمنية في الجزائر... و يدلل بكل بساطة على محدودية التحليل والابداع وصياغة الأهداف، لذلك تصبح إعادة صياغة خطاب المسؤولين ضرورية.

علينا الإشارة أن بعض المترشحين خصوصا من الـ FLN و الـ RND والمنشقين منهما يدركون جيدا مشكل البرامج، و يعون محدودية مساهمة البرلماني في تسيير أو توجيه السياسة العامة للبلاد. و لهذا لا يتحدثون عن برامج و انما عن أفكار انتخابية [1] أو "رؤوس أقلام" [2] مع تركيزهم أيضا على موضوع فتح المداومة الخاصة بالبرلماني، والتي يقود طرحها إلى إدراك المترشح لحدود مساهمته في صناعة القرار سواء على المستوى الوطني أو الولائي، وأن دوره يكون في محاولة تسيير أزمة المواطنين، و حل مشاكلهم اليومية عن طريق المداومة[3].

كما أن غياب برنامج متكامل لا يعني أبدا عدم وجود بعض البرامج القطاعية التي تلقى صدى لدى الناخب المنتمي لقطاع ما. فولاية عين تموشنت مدينة فلاحية بامتياز، يشكل الفلاحون وعائلاتهم قطاعا واسعامن سكان الولاية التي استفادت من أغلفة مالية ضخمة ومن أموال الدعم الفلاحي بكل أشكاله[4] ، هذا الدعم المقدم من الدولة للقطاع الفلاحي شكَّللعاملين في القطاع الاداري علاقاتمعالفلاحين، وهو ما لمسناه في مداومات المترشحين من هذه الفئة، فغدت مصلحة الفلاح أن يصل المرشح لأسباب لها علاقة بالامتيازات الممنوحة ضمن القطاع. إن المترشحين من هذه الفئة وهم في أربعة قوائم (الحركة الوطنية للأمل، الحركة الشعبية الجزائرية) لهم إلمام بالمشاكل التي يعانيها الفلاحون على المستوى الولائي، فاستثمروها في خطاباتهم و طرحوا حلولا له، خصوصا تلك المشاكل ذات البعد الولائي (كبيروقراطية بنك البدرالمعقدة بالنسبة لقرض "الرفيق"، وعدم قبوله لعقود أراضي المجموعات كرهن، التخبط الذي تعيشه الإدارة الولائية في اعداد عقود الامتياز، عدم شفافية تسيير

---

[1] مقابلة مع ميرازي لعرج، مدير الحملة الانتخابية للقائمة الحرة "ب". ببلدية المالح، 19 أفريل 2012

[2] مقابلة مع جريو محمد، مدير الحملة الانتخابية للقائمة الحرة "أ"، بعين تموشنت 03 ماي 2012

[3] لم يتم فتح و لا مداومة من المترشحين ال 5 الفائزين الى غاية تاريخ كتابة هذه الدراسة.

[4] شكل موضوع أموال الدعم الفلاحي أحد أشكال الفساد على المستوى الولائي ترجم ببعض المتبعات القضائية ضد فلاحين و مقاولين ومديرين فرعيين للفلاحة، وقد عرفت ذات الفترة انهاء مهام المدير الولائي للمصالح الفلاحية للأسباب ذاتها.

CRAMA من طرف المجلس الاداري وهو ما يستدعي المزيد من المراقبة، انخفاض نسبة دعم الدولة لكل ما يتعلق بالدعم الفلاحي، مشكلة تأخر مديريات الحبوب في ضخ أموال الفلاحين، وانخفاض أسعار العنب والتي لا تتناسب مع مجهود الفلاحين)[1]. هذه المشاكل تعتبر صلب اهتمام الفلاحين على المستوى الولائي وطرحها ضمن برنامج وإن لم يكن مكتوبا جعل فئات كبيرة من الناخبين تتجاوب واقتراحات المترشحين، و تتجند من أجل الدعاية لهم، بل وتقدم التبرعات. وهومشهد يعبر عن نموذج لاختيار المرشح للرسالة المناسبة، ذات الصلة المباشرة بالاهتمامات الشخصية للجمهور. إضافة إلى واقعيتها و إمكانية تحقيقها[2].

المبحث الثالث: غياب البرامج والبحث عن دلالات رمزية.

غياب البرامج الحزبية دفع بقيادات الأحزاب والقوائم في البحث عن خلق صدى إيجابي للقائمة لدى المستهلكين[3]، وقد ينجح المترشح في إعطاء الدلالة صيغة معنى أو صبغة عاطفية تحدث تفاعلا لدى المتلقي، و قد يفشل الباحث في اصطناع هذه الدلالة،وهو ما يحدث رد فعل عكسي لدى هذا المتلقي. لقد حاولت الكثير من القيادات الحزبية على المستوى الوطني والولائياستثمار الدلالة الرقمية للحزب والقائمة،وإعطائها معنى وهدفا قدريا وحتى بعض الأحيان يأخذ صبغة دينية.وهو ما تصطلح عليه العلوم الاجتماعية الرمزية الاجتماعية بحيث "يستعمل الوصف الرمزي للدلالة على مختلف الحياة الاجتماعية، وبات من الشائع اليوم التنديد "بالسياسة الرمزية" أو أيضا بالمجتمع أو "الدولة–المسرحية". وبهذا المعنى يوصف بالرمزية النشاط الابدالي الذي يقدم إرضاءات تعويضية، نظرا لعدم تحقق النتائج المرجوة أو الموعودة"[4].

ومن تلك التأويلات التي تستعملها الأحزاب لتعويض فقر برامجها أو غيابها نورد الوقائع التالية:

– يرى جمال بن عبد السلام أمين عام جبهة الجزائر الجديدة "لقد قدر لحزبنا أن يأخذ رقم 22، في حين يشارك في الانتخابات 44 حزب، وخير الأمور أوسطها"[5].

– بينما يرى بونجمة، أمين عام FNJS أن "رقم حزبه هو 9 والكل يعلم ماذا يفعل الرقم 9 في ملعب كرة القدم هو من تجده في كل مكان و هو من يسجل".

---

[1] مقابلة مع السيد بليالي سعيد. مترشح على رأس قائمة الحركة الوطنية للأمل بعين تموشنت 30 أفريل 2012

[2] زكرياء بن صغير، المرجع نفسه، ص 51.

[3] جيرالد بومبر، المرجع نفسه. ص 89

[4] خليل أحمد خليل، **المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع** (لبنان، دار الحداثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1984) ص 110.

[5] خطاب بن عبد السلام .

– في حين يرى مخطار سفيان أحد مترشحي جبهة التحرير الوطني في تموشنت أن رمزهم هو الرقم 5 ، و رقم خمسة بلغة كرة القدم هو المدافع. الجبهة هي المدافع عن الوطن" [1]

– وحتى القوائم الحرة بحثت على الدلالات من الحرف فيقول الدكتور بلحسن رئيس القائمة الحرة (ج) أن حرف (ج) حرف مبارك، فهو مذكور في القرآن(وكأنه يوجد حرف غير مذكور في القرآن الكريم)، وأنه يرمز (ج) يعني جزائر جميلة.... إضافة إلى رمزية شخصية، كون فكرة الترشح راودته هو وصديقه المترشح في ولاية وهران (عبد القادر بن داود، وزير فلاحة سابق) و كان نصيب كل منهما حرف (ج) ."[2]

هذه الاسقاطات قد تبدو للبعض بدون معنى، وقد يعتبرها الآخرأميل إلى السخافة، وهي تعبير عن فشل في المشاريع والبرامج والخطابات، وتحاول التعويض عن ذلك بالاستثمار في كل شيء دون الأخذ بالاعتبار إذا كان ذلك مفيدا للقائمة أو غير ذلك. فمثلا الحرف "ج" بالنسبة للقائمة الحرة قد يعني أن هناك قائمتان سابقتان (أ وب) اللتان سبقاها في استيفاء الشروط وكانت أكثر تنظيما ووجودا على أرض الواقع.

تعمد المترشحين في القوائم إلى استخدام الرمزية كوظيفة تأويليةلإثارة انتباه الناخبين لقوائمهم، بحيث أصبح الناخب مدعوا إلى الانتباه لوظيفة ومهنة المترشح وفهم مقاصد ترشيح صاحب هذه المهنة. وهو ما يشير إليه السيد جمعي مشحودة، رئيس مجلس الشورى الولائي لحركة حمس حين يقول: "أن قائمة التكتل الأخضر تضم اثنين من جراحي الأسنان، بكل بساطة حتى نقتلع سوسة الفساد من الوطن"[3]. ونفس الأمر يتكرر بالنسبة للقائمة الحرة (أ) و التي ترى أن وضع البلاد مريض و لهذا عمدنا إلى ترشيح أطباء لعلاج هذا المرض[4]. ونفس اللغة مستعملة بالنسبة لجبهة التحرير والتي تضمنت قائمتها 50% من الأطباء، ضمنهم صيدلي،ويرى أحد القائمين على الحملة الانتخابية: "إن قائمة الجبهة تضمن الطبيب والصيدلي، كشف العلاج والدواء معا للوضع الوطني"[5].

وصل البحث في الدلالات والاستثمار فيها إلى أسماء المترشحين، وهو ما قام به أبو جرة سلطاني رئيس حركة حمس عندما قال: " نريد جزائر الجميع، جزائر تضم جميع الجزائريين كقائمة التكتل الأخضر بالنسبة لولاية عين تموشنت والتي تضم كل من علي بلحاج وبوتفليقة"[6]. فقد حاول من هذا

---

[1] لقاء مع السيد مخطار سفيان، مترشح ضمن قائمة جبهة التحرير الوطني،عين تموشنت 4 ماي 2012

[2] لقاء بلحسن سعيد.

[3] مقابلة مع محشودة جمعي، رئيس مجلس الشورى الولائي لحركة حمس الجزائر، عين تموشنت 20 أفريل 2012

[4] لقاء مع السيد محمد جريو

[5] مقابلة مع مختطار سفيان

[6] خطاب أبو جرة سلطاني في بني صاف الجزائر، 26 أفريل 2012

القول الاشارة إلى علي بلحاج الرجل الثاني في الجبهة الاسلامية للإنقاذ المنحلة والرئيس بوتفليقة، في تلميح على التنافر بينهما الذي قد تلغيه حركته و تكتله، ففي قائمته علي بلحاج داعية من بني صاف ورئيس جمعية الارشاد والاصلاح، و بوتفليقة طبيب أسنان من حركة النهضة.

استثمار هذه الدلالات لا يعبر فقط عن غياب البرامج، بل حتى أن الدلالات المستعملة ساذجة وخيالية، وحتى إن لفتت الانتباه فقد كان من المفيد صرف الوقت في صياغة برنامج أو أفكار تعني الساحة السياسية والانتخابية، بدل من البحث في دلالات لا دخل للحزب أو القائمة في وجودها.
وبناء عليها فإن الخطاب الانتخابي يعبر عن حالة القصور في الممارسة الحزبية. غير أن توظيف الرمز لا يتم إلا بوجود صيغة معرفية لدى المتلقي تفك شفراته، فهو وظيفة اتصالية، إذ لا تأخذ استعمالات المترشحين مكانا لها إلا بعد تكييف بعض المواطنين لتلك الدلالات داخل الحقل الاجتماعي، والعمل على إعادة انتاجها، وبناءا عليه "فبقدر ما نقرب الرمزية من وظيفة الاتصال أو التوصيل، تبرز أمامنا مسألة البعد المعرفي للرمزية، مسألة التكيف المعرفي بين الأفراد، فالتكيف المعرفي هو تكيف رمزي"[1].

المبحث الرابع:الملصقات الانتخابية: أداة اتصالية أم تضليلية.

تعتبر الملصقة الانتخابية كبطاقة تعريفية للقائمة المترشحة خصوصا إذا تغدر القيام بعمل جواري كبير، يتم من خلالها التعريف بالمترشحين وبرنامجهم، و في غياب إمكانيات فتح مداومات ومقرات حزبية تفتح الباب أمام التفاعل المباشر بين الناخب والمترشح، وهي ظاهرة جزائرية،فتصبح الملصقة العامل الأهم في حسابات القوائم المترشحة، ولهذا نجد الأحزاب تحاول قدر الامكان جعل قوائمها عالية القيمة من حيث الشهادات والاعمار والمهن، في صورة شاملة، أين تعتبر في إطار الحملات الانتخابية أحد الأشكال التعبيرية الممتازة من ضمن العديد من أساليب الدعاية والتواصل، وهي تفرض نفسها بفعالية في التظاهرات الانتخابية[2]، كما يستوجب ذلك مراعاة الخبرة والتحكم في تقنيات الصورة السياسية والاتصال، في القائمين على الحملات الانتخابية، بوصفها منتوجا قائما بذاته بهدف السيطرة و التحكم بالسوق الانتخابية [3].

من خلال الدراسة الميدانية للانتخابات التشريعية لولاية عين تموشنت استطعنا جمع مجموعة ملاحظات فيما يخص الملصقات الانتخابية:

---

[1]خليل أحمد خليل، المرجع نفسه، ص 112.

[2]زكرياء بابن صغير، المرجع نفسه، ص 30

[3]المرجع نفسه، ص 31

- هناك قوائم حزبية بنت كل استراتيجيتها الانتخابية على الملصقة الانتخابية فلا تجد لها مكتبا أو مداومة، ولا من يربطها بالموعد الانتخابي سوى الملصقة الانتخابية كالـ – MEN – PNSD FND
- لا يوجد مقاييس محددة وموحدة بالنسبة لطبيعية الملصقة ونوع المعلومات التي تحتويها.
- الملصقة تخضع للإمكانيات المادية للقائمة المترشحة من حيث النوعية، فهناك ملصقات لم تكلف أصحابها الكثير، وهي عبارة نسخ من أوراق 21x27، كما هو حال حزب الحركة الوطنية الديمقراطية FND أو حزب الشباب، بينما هناك من عمد إلى طبع أرخص ملصقات مطبوعة بسعر (22 دج) RPR أو من النوع المتوسط كحركة الوطنين الأحرار MNL (27دج) أو من النوع الفخم جدا كما هو حال القائمة الحرة (ج) ب (55 دج).
- يظهر في بعض الملصقات رئيس الحزب ضمن الملصقة الانتخابية المترشحة كما هو حال العدالة والتنمية أين تظهر صورة جاب الله على رأس القائمة.
- لا يوجد قواعد موحدة للمعلومات الموضحة في الملصقات من حيث:
  - عدد المترشحين الذي يظهرون في الملصقة.
- نلاحظ أن بعض الأحزاب عمدت على نشر ملصقة تضم صورة مترشح واحد، وهو رأس القائمة كما هو حال وPNSD وFND
- مترشحين اثنين كما هو حال حزب الشباب.
- أربعة مترشحين كما ظهر في ملصقة الجيل الجديد.
- خمسة مترشحين كحزب النور RED
- ستة مترشحين كما هو حال ملصقة التكتل الأخضر، التجمع الجزائري FA
- ثمانية مترشحين كما فعلت أغلب الأحزاب (العمال، جبهة التحرير، العدالة والتنمية، التجمع الوطني الديمقراطي، القائمة الحرة "أ"، القائمة الحرة "ج"...)

وتظهر اختلافات أخرى يمكن تصنيفها ضمن:

1/ من حيث السن: قدمت بعض القوائم أعمار مترشحيها في الملصقة إلى الناخبين، في حين أهملته ملصقات أحزاب أخرى(كالـ FLN و RND، العدالة والتنمية، القائمة الحرة أ، القائمة الحرة ج، حزب الشباب، وحزب جبهة الجزائرالجديدة). فهي لم تكشف عن أعمار مترشحيها نظرا لأهمية ذلك بالنسبة للناخب،وإن كان إخفاء جبهة الجزائر الجديدة عمر رئيس القائمة الذي يبلغ عمره 70 سنة مبررا، يبقى الأمر غير مفهوم بالنسبة لأحزاب يقف عليها أو أغلب مترشحيها من أعمار مقبولة لدى الناخب.

2/ من حيث المستوى التعليمي: نستطيع أن نجزم أن أغلب القوائم المترشحة أغفلت هذا العامل، و ذلك عن قصد، فلا يتم أحيانا عرض إلا من يحمل شهادة عليا،ويتم الاستعاضة عن ذلك بذكر المهنة بالنسبة لآخرين.

3/ من حيث المهن: كشفت أغلب القوائم عن مهن مترشحيها باعتباره أحد أهم عوامل جذب الناخبين، إذ تعتبر المهنة رصيدا اجتماعيا إضافيا يزيد من تنافسية القائمة، لكن تظهر بعض الاستثناءات،فهناك قوائم لا تشير إلى المهنة: و تستبدل المهنة بالمستوى الدراسي في محاولة لاخفاء وظيفة المترشح الحقيقية، فسرعة اعتماد الأحزاب وكثرة القوائم دفع الأحزاب لإكمال عدد المترشحين بالبطالين أو من أصحاب المهن التي قد تأتي بنتائج عكسية لدى الناخب في حالة الاعلان عنها، وهو ما عرف لاحقا "بالحلاقات ومصلحي العجلات". وهناك حالات تذكر عموميات: ككتابة موظف دون الاشارة إلى نوع الوظيفة وطبيعتها، وأخرى تورد "مهنة حرة"، ولا نعرف نوع هذه الحرية... وحالات أخرىتعمد على إخفاء الوظيفة الحقيقيةّ وتغييرها: كما جاء في ملصقة قائمة الـ FNL بحيث عرّف رأس القائمة نفسه كـ "مستشار رياضي" رغم أنه رئيس بلدية عين الأربعاء المنتخب عن حزب FNA. كما لدينا حالات تعلن وظيفة غير موجودة في الواقع: كما فعل أحد المترشحين بحيث عرف عن نفسه كخبير في علم الاجرام، و هو ما يثير الاستفهام عن مكان ممارسته لهذه الوظيفة ...

نلاحظ عشوائية الترتيب وذلك مقصود، فدائما يظهر رئيس القائمة متوسطا الملصقة بحجم أكبر، وما يليه يتم التلاعب بهم سواء عن قصد، كما حدث في ملصقة الفجر الجديد حيث تحاول أن تظهر وكأن الشباب هم من يتصدر القائمة، أو يكون ذلك عن غير قصد يعبر عن عدم تجربة القائمة المترشحة. كل الأحزاب عانت من الممارسات الغير مشروعة من حيث نزع الملصقات[1]، كما أن أحزاب معينة لم تحترم الأماكن المخصصة للملصقات وأهمها حزب التجمع الجزائري والذي زرع الولاية بصوره، وهو ما جعله محل شكاوي متعددة[2].

من الناحية الجمالية اختلفت الملصقات من قائمة إلى أخرى، فمنها من وفقت في اختيار الألوان والتفاصيل، ومنها من تضمنت تفاصيلا تتعب نظر المتلقي وهو ما يحيلنا إلى موضوع التجربة والخبراء الذين تفتقد إليهم الأحزاب على المستوى المحلي.كما أن أغلب الملصقات تفتقد إلى فكرة المغايرة والتميز، باستثناء قائمتين صنعتا الحدث من ملصقات UFDS، والتي اشتهرتا على المستوى الوطني، وملصقات القائمة الحرة "ج" التي تغير نموذج الملصقة كل أسبوع، وتركيزها على فخامة

[1] زكرياء بن صغير، المرجع نفسه، ص 48.

[2] اللجنة الولائية لمراقبة الانتخابات، عين تموشنت.

النوعية.لكن هذا التميز والخروج عن النمطية ليس بالضرورة أمر إيجابيا، وإن كان وفقت القائمة ج في ذلك نتيجة اعتمادها على خبراء فإن ملصقة القائمة الحزبية UFDS جاءت بنتائج عكسية[1].

الملصقة الانتخابية ضرورية لتسويق القائمة المترشحة وهي أحيانا تقف وحيدة من بين وسائل الدعاية الأخرى في محاولة إقناع الناخب بالتصويت لصالحها،وأساسية للتعريف بالمترشح وما يملكه من خبرات ومؤهلات علمية ومهنية. فإعداد الملصقة ليس عملية عشوائية كما أن على بعض الأحزاب الجزائرية أن تدرك أنها وسيلة من وسائل أخرى لجذب الناخب وأنها ليست حصرية.

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية 2012، تسارع ايقاع الحملة الدعائية بين القوائم المترشحة لهذا الاستحقاق بغية كسب تأييد الناخب، و تتنوع أنواع هذه الدعاية بين مترشح وآخر. فقد تعرف عمليات وضع الصور والملصقات في الأماكن العامة لجذب انتباه الناخبين العديد من المخالفات، كأنتتجاوز أغلبية القوائم الأماكن المخصصة للملصقات. حيث أصبحت هذه الظاهرة في الانتخابات قاعدة، بحيث من الممكن مشاهدة الملصقات على جدران البيوت، الادارات، و حتى المساجد، وهو ما أثار استياء الناخبين باعتباره تجاوزا وتعديا على أملاك المواطن الذي سيتكبد لوحده عناء نزعها، كما تمثل الظاهرة استثمارا في بيوت الله وتشويها للمنظر العام.

لقد شكل موضوع الملصقات أحد أهم المشاكل اليومية للجنة الولائية المستقلة لمراقبة الانتخابات، في حين لا تمتلك هذه اللجنة آليات تطبيق القانون وايقاف هذا التجاوز، خصوصا وأن أعضاء القوائم لهم إجابة نموذجية ودائمة: "لسنا نحن من يلصق الصور في الأماكن الغير مخصصة وإنما هم أعداؤنا ليورطونا". ليس للجنة القدرة على ضبط هذا التجاوز كما تدعيه، بينما يرى البعض أن اللجنة تقوم بعمل انتقائي، فكيف نفسر توجيهها إنذارا لحزب العمال تطلب منه نزع ملصقات الحزب من سيارات المناضلين، بينما هذه الظاهرة أكثر ممارسة في الأحزاب الكبرى[2]. والملاحظة الأخرى هي تبادل نزع الملصقات بين القوائم المترشحة، و هي ظاهرة يومية استوجبت على الأحزاب القيام بعملية مراقبة دائمة لتعويض الملصقات الممزقة أو المنزوعة، و هو عمل تقدم عليه قوائم انتخابية عن طريق تجنيد شباب من نوع خاص لممارستهويكون من الصعب إمساكه. ومن الصعب إثبات علاقته بالقائمة التي تدفع له للقيام بذلك. والأصعب هو اعتراضه وهو يقوم بذلك، و ليس بالضرورة أن تكون القائمة المستهدفة هي قائمة الأحزاب الكبرى أو الأكثر ترشيحا لنيل مقاعد. كما نلاحظ أن أكثر من مارس هذه الظاهرة هم المنشقون فيما بينهم، وأفراد عائلات المترشحين في القوائم المختلفة [3].

---

[1]أنظر أحد نماذج ملصقات UFDS في الملاحق.

[2]مقابلة بخيت جلول أمين.

[3] مقابلة لقمان زواني

في جزئية أخرى تخص الملصقات يلفت انتباهنا انتحال الصفة فقد أكدت الانتخابات التشريعية 2012 استمرارية ظاهرة التصريحات الكاذبة في الملصقات الانتخابية. فهي ظاهرة وطنية قديمة و لايمكن أبدا تفسيرها بعيدا عن غياب تنافسية البرامج لكسب صوت الناخب، فيتم البحث عن مواصفات يمكنها التأثير على الجمهور المعني [1]، فيكون المتاح انتحال صفة مهنية أو علمية تضفي على القائمة قيمة مضافة ومكانة على الصعيد الاجتماعي للمترشح.وقد نشرت الصحافة الجزائرية عدة حالات حول الظاهرة الممارسة بشكل واسع في الانتخابات التشريعية، وهو ما وقفنا عليه من خلال دراستنا الميدانية في ولاية عين تموشنت، فقد قمنا برصد عددحالات انتحال صفة إما مهنية أو علمية في إطار غياب أي مادة في قانون الانتخابات الجديد 2012 تشير إلى العقوبات المترتبة على الظاهرة . وإن كان بعض الحقوقيين يضعها في خانة التزوير. تتم الظاهرة في غياب مراقبة مديرية شؤون التنظيم لما يصرح به المترشحون في ملفات الترشح ومطابقتها مع ما يقومون بنشره في ملصقاتهم الانتخابية.

(الشكل رقم 43) يوضح حالات انتحال الصفة في تشريعيات 2012 بولاية عين تموشنت:

الوظيفة المعلنة في الملصقة	الوظيفة الحقيقية	نوع القائمة
مرقي عقاري	صاحب وكالة عقارية (سمسرة)	حزبية
عون إداري	عامل نظافة	حزبية
أستاذة	لم تمارس التعليم يوما (مقاولة)	حزبية
اداري	عون أمن متعاقد	حزبية
مقاول	تاجر	حزبية
أعمال حرة	بطال	حزبية
مهندس فلاحي	مهرب	حزبية

المصدر: الميدان 2012.

وفي الغالب يوجد العديد من الحالات التي لم نستطع رصدها نتيجة كثرة القوائم المترشحة، وعدم تمكننا من التقاط معلومات دقيقة ممن يعرفون تفاصيل القائمة،; نلاحظ أن هذه الظاهرة ممارسة من طرف الجنسين. والملاحظة الأهم أن الظاهرة ممارسة من طرف القوائم الحزبية وتستثنى القوائم الحرة منها، و يؤكد ذلك ما سبقنا وأشرنا إليه من التنافسية الحقيقية للقوائم الحرة، و قيمتها العالية من حيث السن والمهن والمستوى التعليمي الحقيقي ويرجع ذلك إلى:

[1] زكريا بن صغير، المرجع نفسه، ص 56

1- القائمة الحرة في الولاية ناتجة عن انشقاق، وتعلم أنها محل رصد أعدائها فتحاول الابتعاد قدر الامكان عن أي عائق لترشحها (خصوصا وأنها منشقة من حزب السلطة)

2- القائمة الحرة لا تخضع لأدبيات النضال الحزبي أين يحق لكل مناضل الترشح. فهي من تسعى إلى المترشحين، لا ضفاء قيمة لها كونها غالبا ما تخضع لهيمنة رأس القائمة. كما أن هدفها عادة ما يكون كسب مقعد نيابي واحد.

أثبتت الدراسة الميدانية غياب الرقابة فيما يخص الملصقات، وفي ميادين أخرى كالتسقيف المالي للحملة الانتخابية، وإن كان الاختلاف يكمن في المواضيع والمخالفات الأخرى منصوص عليه في قانون الانتخابات 2012، و لكن القصور هو في آلية الرقابة، نلاحظ فيما يتعلق بالملصقات قصورا مزدوجا من حيث عدم إدراجها ضمن مادة تنص على مواصفاتها أو محتواها،وعدموجود عقوبة على التصريح الكاذب، والمشرِّع في هذه الحالة مطالب بمليء الفراغ القانوني الخاص بالملصقات الانتخابية انطلاقا من أهميتها في أي موعد انتخابي، كما يتوجب عليه تفعيل آلية رقابية حقيقية لرصد أي خرق من شأنه تشويه العمل الحزبي والعملية الانتخابية، وهو ما يشكل تهديدا على استقرار البنية السياسية الوطنية .

الفصـــــــــــل الخامس
مظاهر ووسائل التعبئة السياسية لدى الأحزاب.

المبحث الأول: تسيير الأحزاب المالي للحملات الانتخابية

المبحث الثاني: مدى اعتماد الأحزاب السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي.

المبحث الثالث: الأحزاب والدعاية السلبية.

المبحث الرابع: نتائج الانتخابات.

الخـــاتـــمـــة.

المبحث الأول:تسيير الأحزاب المالي للحملات الانتخابية.

يعد المال السياسي عاملا مهما ورئيسيا للعمل الحزبي، وتزداد أهميته أثناء الحملات الانتخابية، إذ يستعمل لممارسة الدعاية والتعبئة السياسية، وتجنيد الامكانيات المادية التي توصل رسالة الحزب ووجهة نظره في القضايا المحلية والوطنية إلى جمهور الناخبين. غير أن الأحزاب الجزائرية تتعدى في سلوكها الأطر القانونية التي تكفل الاستعمال 'الصحيح' للمال السياسي، ويشهد مصطلح 'الشكارة' على الصيغة العملية/العرف على نوع التجاوزات والخروقات التي تصيب المنظومة الانتخابية، ويختلف مفهوم الميزانية عن مفهوم 'الشكارة'، فالأول قد يحمل صبغة قانونية وإن كان يقترب من الثاني في شبهة الفساد أحيانا من حيث مصادر هذه الميزانية أو من حيث التقيد بالقوانين المنظمة لميزانية الحملة الانتخابية.

تفاوت القدرات المادية للأحزاب والمترشحين جعل أغلب القوانين تركز على ما يسمى بتسقيف الميزانية، أي جعلها لا تتجاوز حدا أقصى من المصاريف، والهدف من ذلك هو خلق مستويات أفضل من المساواة وتكافؤ الفرص بين مختلف الأحزاب السياسية، وهو ما ينص عليه القانون الجزائري حين سقَّف الميزانية المخصصة لكل مقعد برلماني بـ100 مليون سنتيم[1]. وهذا يعني أن 5 مقاعد التي من نصيب الولاية في البرلمان يقابلها مبلغ 500 مليون سنتيم لكل قائمة مترشحة مسموح بصرفه أثناء الحملة.

أجمعت الأحزاب الـ 34 المشاركة في تشريعيات 2012 داخل ولاية عين تموشنت على ذاتية التمويل وبدون أي مساعدة من مركزية الحزب بعدما أكدت وزارة الداخلية عدم دعم الدولة للأحزاب ماديا، بينما كانت الصيغة القانونية تنص على مساعدة محتملة من الدولة، تقدم على اساس الانصاف"[2]، وهذا ما دفع بالأحزاب على تدبر أمرها، والاعتماد على مداخيل المترشحين ومساعدات أصحاب المصالح. حتى الأحزاب الكبرى على المستوى المحلى (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حمس) عملت على تغطية حاجات الحملة الانتخابية من اشتراكات المناضلين وتكافلهم، إضافة إلى إسهامات المترشحين والذين يقع عليهم الحمل الأكبر من حيث الاشتراكات خصوصا من هم على رأس القائمة، وذات الأمر بالنسبة للأحزاب الصغيرة أو الجديدة. ويحدث العكس أحيانا بالنسبة لبعض الأحزاب، حيث طلبت تبرعات من قواعدها المحلية لإدارة الحملة المستوى المركزي ، كحزب UFDS أو الفجر الجديد. وعليه يقع على عاتق المناضل أو المترشح التزام مادي مزدوج (محلي ومركزي) وإن صبغته بعض الأحزاب بصيغة إرادية غير إلزامية كحزبي RA و RPR

[1] المادة 207 من قانون الانتخابات.

[2] المادة 203 من قانون الانتخابات.

إن أي حزب أو قائمة تخوض الانتخابات تحتاج إلى حد أدنى من الضروريات* كي تقترب من الناخب وتقنعه بالتصويت لصالحها كالمقرات، والكادر البشري، والملصقات، وأدوات الاتصالوالمواصلات , ومجموع الامكانيات المادية لتغطية التجمعات، المأدبات المقامة، استئجار السيارات والمداومات، أجور الكوادر المتخصصة التي تدير الحملة وتشارك في التعبئة والتجنيد. كلما كانت القدرة المادية كبيرة كانت سهولة الحركة أكبر، فالإكثار من المداومات يسهل الاقتراب من الناخبين، فعدد الملصقات بأنواعها وأحجامها يلعب دورا في استمالة الناخب، ولهذا يعتبر مبلغ 500 مليون سنتيم مبلغا معقولا عمليا لتغطية متطلبات الحملة الانتخابية بعين تموشنت وبعدد سكانها، وقد يعتبر المبلغ كبيرا بالنسبة لبعض القوائم الحزبية التي لا تملك حتى مداومة لإدارة حملتها أو ثمن الملصقات (FND, MEN مثلا)، وهي أحزاب من الصعب أن تجد لها أثرا أثناء الحملة الانتخابية، في حين أن هناك أخرى استطاعت أن تسجل حضورها وأن على استحياء بحملة كلفتها 30 مليون سنتيم (RPR) وأثبت ميدان التنافس أن مبلغ 100 مليون سنتيم كافي لإقامة حملة محترمة، وهو حال القائمة الحرة(أ)[1] ، وفي نفس المستوى خصص RND إلى غاية الاعلان عن النتائج ميزانية 120 مليون سنتيم[2]. وقامت القائمتين بحملتين انتخابيتين بمستوى محترم من التواجد والتنافسية.

إذا كانت أغلب القوائم قد التزمت بقانون تسقيف الميزانية، إما خضوعا للقانون أو اضطرارا نتيجة الضيق المادي، فهناك قوائم تحوم حولها شبهة تجاوز السقف المحدد، بل هناك اعتقاد أنها تجاوزت في الأسبوع الثاني من الحملة مبلغ 2 مليار سنتيم. وهو ما يستطيع أي مراقب لسير الحملة ملاحظته، ولكن تبقى عملية إثبات ذلك صعبة إذا ما علمنا أن العملية تتم خارج الفتورة، وخارج أي نوع من الرقابة الحكومية، ولكن يثير حجم المصاريف لـ 4 قوائم الشك من حيث عدد المقرات المستأجرة (وصلت في بلدية نائية لـ 3 مقرات)، وكذلك في عدد الكادر المجند للحملة، وكمية الملصقات بكل أنواعها وأحجامها والتي غطت كل الولاية حتى في الأماكن الغير مخصصة للملصقات في تجاوز واضح للقانون، وكذا عدد السيارات الفخمة المستأجرة بسائقيها، والفِرق الفلكلورية التي أحضرتها بعض القوائم بطريقة يومية، والحافلات المستأجرة، وصلت مثلا في يوم واحد 15 حافلة لأحد المترشحين في استعراض الأنصار، وتستعمل إضافة إلى ما تقدم دعوات طلبة الجامعية إلى رحالات مدفوعة التكاليف. إضافة إلى المأدبات والتي كانت يشكل يومي، وأجور إلى شباب منحرف يتم الاعتماد عليهم أثناء التجمعات ولإلصاق الملصقات أونزعها للمنافسين، ودفع مبالغ للمقاهي مقابل

*نقصد هنا بميزانية الحملة الانتخابية كل ماهو قانوني لتسيير الحملة، أما الممارسة الغير قانونية فلا ندرجها ضمن الميزانية.

[1] مقابلة السيد محمد جريو.

[2] مقابلة السيد بلغراس.

إلصاق الملصقات وإلباس النوادل قمصانا تحمل صور المترشح، وتوزيع قبعات على الأطفال. تحمل شعار المترشح.

من الصعب تصديق تقيد هذه القوائم بسقف 500 مليون سنتيم، وهو ما جعل أخرى منافسة تتعجب لحجم الأموال المصروفة، كما تستغرب صمت السلطات على تجاوز الميزانية المسموحة قانونيا، ورغم أن الموضوع قد تمت إثارته في الصحافة اليومية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) و اليوتيوب[1]، إلا أننا لم نسمع عن أي إجراء اتخذته السلطات سواء كانت إدارية أو أمنية أو قضائية.

وفي المجمل هناك أربعة مبادئ عامة يجب أن تتوفر في الضوابط المتعلقة بمسألة الإفصاح عن مالية الأحزاب والمترشحين، حيث يجب أن تتسم التقارير والمعلومات المتاحة أو المعلنة للجمهور والسلطات بما يلي[2]:

1. أن تكون دقيقة، وهو ما يعني تمتع السلطات المختصة بالقدرة والوسائل التي تمكنها من تدقيق التقارير المالية للتحقق من أنها تعطي صورة دقيقة لمالية الحملة الانتخابية للأحزاب والمترشحين.
2. أن تقدم في الوقت المناسب، حيث أن المعلومات المعلنة بوقت متأخر بعد الانتخابات لا يمكنها أن تؤثر في خيارات الناخبين ولا يمكنها أن توفر أرضية ملائمة لفرض عقوبات.
3. أن تحتوي على كافة التفاصيل المطلوبة، بدون اثقال كاهل من يقرؤها ويراقبها بكم هائل من التفاصيل غير المجدية.
4. أن تتاح للجمهور كافة، دون أن يتم ذلك على عرضها في المكاتب خلال مساحات الدوام الرسمي بل يجب نشرها على أوسع نطاق ممكن بحيث يتمكن أكبر عدد ممكن من المواطنين من الاطلاع عليها وبحسب الوسائل المتوفرة في كل بلد.

---

[1] شاهدعلى اليوتيوب الروابط التالية:

http// www.youtube.com/watch? V= tbpyfp 4i7&feature = relmfu. فضائح مترشحي عين تموشنت

http// www.youtube.com/watch? V= 3w2pozlXk8 feature= relmf بعض فضائح مترشحي عين تموشنت

[2] انظر الموقع: http://aceproject.org/index-ar?set_language=ar

المبحث الثاني:مدى اعتماد الأحزاب السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الحملة.

تقام الانتخابات التشريعية 2012 في ظل نجومية موقع التواصل الاجتماعي" الفيس بوك" وما حققه من شهرة ابتداء من الثورة التونسية ليصل إلى الذروة مع الثورة المصرية، حيث كان الوسيلة في تنظيم وتوجيه الاعتصامات والتنسيق بين "الثوار" ، وقد نجح الفيس بوك في إسقاط رؤوس أنظمة عمرت لعشرات السنين. لقد دخلت التقنية إلى جانب التنظيمات السياسية للتأثير في المنظومة السياسية، "فنخن إزاء ثورات هي ابنة العصر الرقمي بتقنياته و معلوماته، بقدر ماهي صنيعة فاعلين جدد هم الشباب والمدونون من عمال المعرفة الذين يشتغلون بقراءة المعلومات وبث الصورة على الشبكة"[1]. هذا النجاح جعل عدد منتسبي الفيس بوك يتضاعف في دول الوطن العربي ومنها الجزائر، التي اختلفت تقديرات عدد المنتسبين فيها، وإن كان تصب في حدود 3 ملايين منتسب، بمتوسط زيادة يقدر ب120 ألف عضو شهريا. وبذلك هي تحتل الرتبة 48 عالميا، والسادسة إفريقيا حيث تتراوح أعمار 65 % من يمتلكون صفحات عبر الموقع تتراوح بين 18 و 34 سنة[2]. ومع ذلك هناك من يعتقد أن الرقم محدود بحيث لم نصل إلى ما وصلت إليه تونس أو المغرب من حيث المشتركين في ظل اتجاه السياسي ينطلق عن قاعدة عدم تطوير خدمة الانترنت لمحاصرة الفيس بوك في الجزائر بحيث خدمة الانترنت هي الأغلى والأضعف المقارنة يكبر من البلدان[3].

هذا المجال الافتراضي وعدد المشتركين يشكل هدفا مشروعا وأساسيالأي حزب معني باستحقاق انتخابي، نظرا لسهولة التواصل وسرعته مايجعل الحزب قادرا على ايصال رسالته وبرنامجه الحزبي ومناقشته مع الجمهور المستهدف، وجس نبضه ومعرفة مدى تفاعله مع الحزب وخطه، وهو ما وعته بعض الأحزاب في الحملة الانتخابية التشريعية، محاولة تجنيد أصحاب مواقع اجتماعية تمتلك ما مجموعة 150 ألف مشترك للترويجللحزب[4]، أو من خلال استحداث مواقع خاصة بالحزب للتعريف به وبأفكاره وأهدافه وبرنامجه وتواكب مستجدات الحملة الانتخابية يوميا في مواكبة للغة العصر التي هي من سمات الحزب العصري، كما أن الاحزاب لطالما عانت من مشكلة استقطاب الشباب ومخاطبتهم. فالتجربة أثبتت أن الشباب هم أبعد الفئات عن التجمعات الحزبية أثناء الحملة

---

[1] علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المعلومة إلى الشبكة**(لبنان، الدار العربية للعلوم- ناشرون، الطبعة الثانية 2012) ص 72.

[2] زوبير فاضل، "**الفايس بوك يحطم أرقاما قياسيا في الوطن العربي**".جريدةالخبر، العدد 6944.ليوم 2012/03/16. ص .7

[3] المرجع نفسه، ص 7.

[4] المرجع نفسه، ص 8.

الانتخابية، وهكذا أعطت المواقع الاجتماعية فرصة للأحزاب لمخاطبة هذه الفئة كونها الأوسع من بين مشتركي الفايسبوك بأقل التكاليف، فالفايسبوك يسمح بالقيام بحملة ودعاية انتخابية موجهة لقطاعات عالية النوعية وشرائح اجتماعية معينة من الناخبين، " فهذا الفضاء يحقق العدالة بين الأحزاب والمترشحين ولا يفرق بين الفصائل والإيديولوجيات"[1]. وقد أسست بعض الأحزاب على المستوى المركزي مواقعا على الفيس بوك للتعريف بها، برنامجها، مسارها، قياداتها أثناء الحملة الانتخابية ومضامينخرجات مسؤوليها. وقد سار على هذا الشكل أغلب الأحزاب: كالموقع الرسمي لحزب الجبهة التحرير الوطني[2]، والذي يضم (5937 عضو- ماي 2012)، وموقع حزب جبهة التحرير الوطني انتخابات 2012[3] والذي يضم (2155 عضو-ماي 2012). نفس الطريقة اعتمدها تكتل الجزائر الخضراء[4] .إضافة إلى مواقع لأحزاب أخرى فضَّل أمناؤها العامون مخاطبة الناخبين عبر مواقعهم الشخصية*.

كانت أغلب مضامين هذه المواقع عبارة عن برامج الأحزاب وأهدافه وصور تترجم أيديولوجيتها: كالتكتل واستعماله اللغة الدينية وعلم فلسطين، وانتقاداته للأحزاب الأخرى واستعمال صور أردوغان في مواكبة لصعود التيار الديني والنموذج التركي واعتمد الموقع في حملته على "جوكر" التكتل (عمار غول) وصور عن أداء حملته في العاصمة. أما جبهة التحرير الوطني فعمدت على نشر وإعادة نشر تعريف الحزبمستعينة بصور من التاريخ أثناء الثورة التحريرية، وكذلك مهاجمة أعداء الجزائر في إشارة إلى نظرية المؤامرة التي يقودها المفكر الفرنسي من أصل يهودي برنار هنري ليفي،مهندس ما سمي بالربيع العربي، فتكررت صورته والتحذير من خططه وخطط الغرب على مواقع الأحزاب المصنفة كأحزاب سلطة، واشتركت كل المواقع في الدعوة إلى مشاركة الكثيفة في الانتخاباتوكل حسب قراءته لضرورة هذه المشاركة.

أما الملاحظة الأخرى فهي أن أغلب هذه المواقع عمدت على أسلوب التكرار للتأثير في سلوك الناخبين وإقناعهمبفحوىالرسالة[5]. وإذا كان الفيس بوك يعتبر مجالاللترويج للأحزاب والدعوة إلى المشاركة وتعبئة الجماهير، فإنه بالمقابل مجال تعبير أصحاب فكرة مقاطعة الانتخابات وفضح عمل السلطة والأحزاب، والبحث عن التجاوزات التي يرتكبونها والتزييف الذي يمارسونه ونشرها بطريقة

---

[1] العربي صديقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديموقراطية (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2010) ص 345.

[2] www.facebook.com/FLNofficielle

[3] www.facebook.com/groups/FLN2012

[4] www.facebook.com/groups/103625159772200/

* نشير مثلا إلى نور الدين بحبوح (UFDS) .

[5] زكريا بن صغير، المرجع نفسه، ص 28.

تهكمية واستفهامية. نذكر منها مجموعة مقاطعة انتخابات ماي 2012[1] (تتكون من 56 عضو)، وحملة مقاطعة تشريعات 10 ماي 2012[2] (32عضو).ويوجد مواقع أخرى نجد ضمنها معارضون ونقابيون معروفون بمعارضتهم للنظامونشاطهم عبر مواقع التواصل الاجتماعيكالنقابي مراد تشيكوالذي يدعو يوميا إلى الثورة على النظام. هذه المواقع تحاول التأثير في الناخبين عبر عرض المشاكل اليومية للمواطن: كالبطالة، أزمة السكن، الفساد، الحقرة... صور للحراك الاجتماعي و الغضب الجماهيري وأعمال الشعب وتعامل القوى الأمنية معها، مدعمة ذلك بصور فيديو.

كما تجدر الإشارة إلى مضامين رسائل المشتركين والتي تدل بسهولة على توجهاتهم، كتمجيد صور لعلي بلحاج والجبهة الاسلامية للإنقاذ المنحلةالتي دعت إلى مقاطعة الانتخابات وهو أحد تفسيرات وجود هذه المواقع. واللافت أن عدد المشتركين في هذه المواقع هو قليل،فنحن نتحدث عن عشرات، وإن كان العدد أكبر في بداية استحداثها وهذا لسبب بسيط هو إضافة أصحاب الموقع لأصدقائهم ونسبهم للصفحة دون علمهم، ولهذا سرعان ما ينخفض عدد منتسبي هذه المواقع بسبب سحب هؤلاء الأعضاء لمشاركتهم،سواء لعدم اقتناعهم بالفكرة ومعارضتها، أو لمخاوف الرقابة الأمنية على الفيس بوك وما يمكن أن تسببه خطوة كهذه للمشترك.

إن رهان الأحزاب على فئة مستهدفة وفعالية الفيس بوك جعلها تستحدث أفواجا للنضال الالكتروني عبر الولايات لتقديم المترشحين مباشرة للناخب، وإن كانت ولاية عين تموشنت لم تشهد هذا الاهتمام من الأحزاب بمواقع التواصل الاجتماعي سواء كأحزاب أو كمترشحين مقارنة بولايات أخرى، أما نسبة المشاركة عبر توتير فهي منعدمة،فلمتعتمد على الموقع لا الأحزاب ولا المترشحين. في حين أن اليوتيوب حضر بتسجيلين يوضحان فضائح المترشحين ولاية عين تموشنت[3]. وقد نشرهماالناشط فيصل طالب من الأرندي RND موضحا ممارسات بعض المترشحين في شراء الذمم واستعمال اليمين على المصاحف وتوزيع السكر والزيت، وهي ممارسات كنا شاهدين عليها. إعتمد هذا المناضل على مواقع الأرندي الالكترونية لفضح خصومه، لقد أضحت شبكات التواصل ميدانا للتنافس السياسي.

رغم كثرة الحديث عن موقع الفيس بوك ودعوة الأحزاب مترشحيها وقواعدها الولائية في الاعتماد عليه كوسيلة اتصال جماهيري خلال الحملة، فمع ذلك لم تترجم هذه الدعوات على أرض الواقع فعدد الأحزاب والمترشحين الذين اعتمدوا عليه جد محدود،ومس هذا الامتناع حتىالأحزاب

[1] www.facebook.com/groups/199484136826854/
[2] www.facebook.com/groups/119528278175114/?fref=ts
[3] http// www.youtube.com/watch? V= tbpyfp 4i7&feature = relmfu.
http// www.youtube.com/watch? V= 3w2pozlXk8 feature= relmf

(الشكل رقم 44) يوضح مضامين خطابات المترشحين على الفايس بوك

المترشح	الحزب	عـــــدد المنتسبين	بعض ما تضمنه الصفحة
بليالي محمد[1]	UFDS	47	شـعارنا: مسـتقبلنا بـين يـديك مـن أجـل أبنائـك انتخـب 7سننتصر من أجل الجزائر. وتضمنت الصفحة مجموع الصور التي صنعت الحدث في الصحافة (والتي أنكرها ورفع قضية ضد مجهول يتهم أعداءه بنشرها. بينما نشر صوره عبر الفيس بوك وهو يقف أمام تلك الصور * ـمن شـعاراته: كـذلك: كمـا خـدم أبـي المجاهـد الجزائـر سأخدمها أنا اليوم، سننتصر.
بـــن عـــلال عبـــد اللطيف[2]	UFDS	52	صور لتجمعات الحزب، صور مع الأمين العام واجتماعاتهم . أعلام الجزائر والنشيد الوطني.
هواري سعيد[3]	FND	40	رموز وشعارات تحمل: " قلوب " و " كلام " عن " الحب" و "الأخلاق " يعرف عن نفسه علم الجزائر وفلسطين يدعو الى الانتخاب بكثافة
مجموعة شبيبة الـ RND	RND	256	يـديرها طالـب فيصـل وهـي صـفحة تفـتح البابللنقـاش بـين الشباب، وتدعو الى التصويت علىRND وتقوم كذلك بأعمـال خيريـة كما تكشـف ممارسـات بعض القوائم الغير قانونية.
فيصل طالب[4]	RND	5000	وهو صاحب موقع ناس الخير ، تقوم صفحته بالتضامن الاجتمـاعي والأعمـال الخيريـة، يقـوم بتعريـف RND ومرشـحيه ، ويكشـف ممارسـات منافسـيه الغيـر مشروعة ـ الموقع هو الأكبر من حيث المشتركين.

المصدر: صفحات الفايسبوك (1-8 ماي 2012)

الكبرى كجبهة التحرير الوطني والتكتل الأخضر، إذ يقدر عدد المترشحين الذين اعتمدوا عليه ب 4 مترشحين من بين 304 مترشح على المستوى الولائي، أي مايعادل نسبة 1.31% وهي:

*صور تناقلتها الجرائد عبر صفحاتها الأولى كالنهار، Soirle، والوطن. بعناوين مختلفة: عنونته النهار(جاكي شان في الحملة الانتخابية) وأسمته مواقع أخرى بالساكتور نتيجة طبيعة تلك الصور ...

[1]www.fecebook.com/belialimohamed

[2]www.facebook.com/abdelatifbenallal

[3]www.facebook.com/houarisaidfnd

[4]www.facebook.com/fayçal.taleb.1

(1 RND, 2 UFDS, 1 FND) ، ويقدر عدد الأحزاب التي اعتمدت على الفايسبوك خلال الحملة: 3 من 38حزب، ما يمثل نسبة 7,89 %، وهي نسب بعيدة عن حجم الحديث الذي أثارته الأحزاب على مستوى المركزي حول أهمية التكنولوجيا واعتمادها وعصرنة الحزب.

من خلال سلوكاته الطريفة، تعرض المترشح بليالي محمد إلى التهكم من قبل المواطنين بدل تأييده أو التحمس لانتخابه، فقد فُتحت له صفحة على الفايس بوك تحمل صورته واسمه معنونة ب(مهرج)[1]. يعكس هذا التصرف السخرية من الحقل الانتخابي ونوعية الأطر التي تحتله، كما ويعبر عن أزمة الثقافة والقيم التي تفتقر إليها الممارسات الحزبية. كما نلاحظ أن الأحزاب لم تعتمد على الفيس بوك في حملاتها الانتخابية، وأن عدد المشاركين لايغير في نتيجة الانتخابات،فباستثناء صفحة فيصل طالب نحن نتحدث عن 37 أو 52 مشترك، هذا إن كانت تتوافر فيهم شروط الناخب وذهبوا الى التصويت أساسا. وهناك غياب كامل على الفيس بوك للغة التغيير التي صاحبت الحملة،فإذا كان من الطبيعي عدم إثارة ذلك منRND الذي رفع في بداية الحملة شعار الاستمرارية، ليضيف إليه بعد ذلك التغيير في ظل الاستمرارية تماشيا مع التعليقات التي أثيرت،فالأحزاب الأخرى كUFDS،FND لم تستعمل كلمة تغيير، رغم أن الكلمة هي مفتاح خطاباتهم للشعب. هذه الازدواجية هي إما لخلل في إدارة الحملة أو ابتعاد عن مشاكل محتملة قد يثيرها الفيس بوك، أو نتيجة عدم الاطلاع على توجه وسياسة الحزب العامة.

لايكون المضمون أحيانا متناسبا مع الهدف، وقد تأتي بنتائج عكسية كما حدث مع بليالي محمد. كما نلاحظ أن أصحابالمواقع كلهم شباب. لكن عدد المنتسبين والمشتركين للصفحات الانتخابية لا يعني بالضرورة إقتناعا بالحزب والتصويت لصالحه وهو ما كان يلاحظ في النقاش المفتوح على صفحة شبيبة الـ RND،فأحيانا يسير النقاش في الاتجاه المعاكس. إن من يقف على الصفحات ليس هو المترشح بالضرورة، وهذا ما يفسر بعض المضامين التي لا علاقة لها بالحزب أو شعاره كالقلوب وماشابه، فموقعFND مثلا تقف عليه شقيقة المترشح، وموقعUFDSتقف عليه سكرتيرة الحزب. إن عددا لابأس به من المشتركين لهذه المواقع لا يملكك بطاقة ناخب،كما توجدفئة من سكان المدن الذين يجنحون إلى عدم التصويت وهذا ما وعته الأحزاب وفضلت الإتصال المباشر.

أثبتت الدراسة المحلية أن الأحزاب السياسية في الجزائر لم تصل إلى مرحلة الخبرة الاتصالية، وإن فتحت التقنية الباب أمام تجربة تعبوية مغايرة، فالمناضلون والمنخرطون في الميدان السياسي والحزبي لم يمتلكوا بعد التميز الفني والثقافي الذي يمثلهم بين جماهير الناخبين.

[1]www.facebook.com/photo.php/fbid=289110914504921

المبحث الثالث: الدعاية السلبية في الانتخابات.

الدعاية السلبية في الانتخابات هي ظاهرة عالمية الممارسة، تتم على أكثر من صعيد وفي أكثر من نظام. و كانت ممارستها في الانتخابات التشريعية 2012 في عين تموشنت لا فتة، وهي تعتبر من أنماط الاتصال الغير مشروع وتسمى الدعاية السوداء أو الدعاية التي يمارسها المترشح ضد المرشح الآخر[1]. وقد تنتج هذه الممارسة نتيجة غياب مقومات المنافسة من مشاريع وأفكار أو كفاءات فيُفتح المجال لحرب من نوع أخرى. حرب شائعات، حرب دعائية الهدف الرئيسي منها تشويه الخصم والتركيز على عيوبه. وتعرَّف بالاستخدام المتعمد للدعاية وغيرها من الوسائل بهدف التأثير على آراء ومشاعر ومواقف وتصرفات المجموعات المعادية أو الصديقة وهي "تهدف إلى التأثير على الأفكار والآراء والعقائد والاتجاهات عند الناس بجميع الوسائل ما عدا وسائل العنف التقليدية"[2]. وقد تستعمل كل الوسائل المتاحة من أجل ذلك بما فيه استغلال الخلافات الدينية والعقائدية والطائفية كما سنرى في مكان لاحق وهنا ما يهمنا في دراستنا نوعين من الدعاية:" أولا: الدعاية السوداء، وهي خفية وسرية وغير رسمية وغير مسؤولة ويصعب مقاومتها. ثانيا:–الدعاية الرمادية، هي التي لا يعرف مصدرها وتقع بين السرية والعلنية" و قد يكون الاعلام أحد هذه الوسائل لممارسة الدعاية كما هو حال جريدة النهار يوم تهجمت على عبد الله جاب الله عشية الانتخابات ناشرة ورقة مشكوك في صحتها حول تهريبه مائة ألف أورو عشية الانتخابات. وهي نوع من الدعاية التي لا يمكن أن يصدقها أي باحث مطلع على الوضع لسبب بسيط، وهو أن عبد الله جاب الله أذكى من أن يقوم بذلك عشية الانتخابات أو يقوم بذلك عن طريق هيئة بنكية وهو المعارض فيفتح المجال لمتابعته.

أما على المستوى الولائي فيمكن استعارة عبارة هوبز "حرب الجميع ضد الجميع" وهي كذلك بمعنى الكلمة فبين الـ 38 قائمة المترشحة لم يوجد أحد يقوم بحملة انتخابية دون التعرض لمترشح أو مترشحين آخرين،حتى عندما يقدم ميزاته يقول نحن لسنا كما فلان، هذا في أحسن الأحوال، حتى العائلة المترشحة ضمن قوائم مختلفة وخصوصا رؤوس القوائم. كانت الانتخابات مناسبة لمعرفة تفاصيل حياتهم اليومية وتعرضت الدعايات إلى سلبيات كل فرد من العائلة، و كأن المواطن يهتم في الانتخابات بسلبيات الآخرين قبل إيجابيات المترشح صاحب الدعاية، رغم أن قانون الانتخابات يجرم هذا الفعل[3]،فقد شملت الدعاية المترشحين أصحاب المناصب السابقة أين تم تناول بعض ممارساتهم الرشوية وتلاعبهم بالصفقات وتقربهم من المقاولين ورجال الأعمال، وامتلاكهم لمقاولات بأسماء أقاربهم.

---

[1] زكرياء بن صغير، المرجع نفسه، ص 48.

[2] حامد عبد السلام زهران، **علم النفس الاجتماعي** (القاهرة: عالم الكتب الطبعة الخامسة1984) ص 278

[3] المادة 1، المادة 218 من قانون الانتخابات.

وقد كان كل مسؤول منتخب أو تنفيذي مترشح هدفا لهكذا دعاية وتهم بشراء رأس القائمة في الحزب المترشح، وتم تداول أرقام معينة، كسعر رئيس القائمة، والغريب في الأمر أنها ليست حكرا على الأحزاب الجديدة التي لا تعرف آلية اختيارها لمرشحيها، وإنما شملت حتىالأحزاب العريقة التي قاد الدعاية ضدها منشقون عنها لكونهم لم يتمكنوا من الترشح لعجزهم عن توفير المبلغ المرصود لرئيس القائمة، واختار الحزب مترشحين آخرين حققوا الشرط.اتهامات مضادة بالاسترزاق السياسي للمنشقين ووصفهم بالمرتزقة والخونة[1]، أو الفوضويين[2]، والتشكيك في التزامهم النضالي وأن المعيار الوحيد المتحكم في سلوكياتهم هو معيار المصلحة الشخصية.

وركزت الدعاية السلبية على عائلات المترشحين، وهي تتعلق بأخلاق العم وابن الأخ والأب في بيئتهم الداخلية، كانت هذه الانتخابات فرصة لتعريف المواطنين بسلبيات كل فرد من العائلة عن طريق دعاية كل مترشح ضد الآخر، إضافة إلى ممارسة أخرى: وهي نسب أحد المرشحين نفسه كأخ لمترشح آخر أثناء الحملة الانتخابية، استفادة من شعبية الأخير رغم أنه ابن العم وهو ما دفع هذا الأخير إلى التفكير جديا في متابعته قضائيا [3].

تم الاستفادة من الوسائط المعلوماتية العصرية في الدعاية السلبية، كاستعمال الانترنت و اليوتيوب خصوصا للتشهير بالمترشحين، وهو ما حدث مع أحد المرشحين أين ظهر وهو يتناول الخمر. وقد تتحول الدعاية السلبية إلى نوع من النميمة الرخيصة التي تلحق الأذى الكبير، خصوصا إذا تعلق الأمر بالشرف والسمعة، وهي ممارسة واسعة المجال تهدف إلى تكسير المرشح المقصود بتشويه صورته أو صورة زوجته الأخلاقية في مجتمع جد محافظ، و هذا ما يفقده ليس فقط أصوات الناخبين وإنما احترامهم أيضا.

دعاية تستهدف عقائد المترشح وانتمائه المذهبي ومخطئ من يعتقد أن الدعاية السلبية ممارسة فقط من أحزاب التيار الوطني، وأن التيار الاسلامي يترفع عليها بحكم المنظومة الاخلاقية الاسلامية، وقد حدث أن استهدف التكتل الأخضر بكل طاقاته مترشح جبهة العدالة والتنمية الذي كان يشكل خطرا على الوعاء الانتخابي للتيار الاسلامي في الولاية، مستعينا في هجومه بجيل الترجيح وقادة التكتل على المستوى المحلي، متهمين إياه بتبني المذهب الشيعي. لتصطنع في النهاية له صورة في الإنترنت وهو يعتم عمامة شعبية سوداء. إضافة الى اعتبار "أبو جرة سلطاني" دعاية المترشحين المنافسين بمجالس السوء، فخصص عددا من المقالات المتتابعة حول فقه الاستحلال موجها

[1]مقابلة مع السيد بلغراس، مدير لحملة الانتخابية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي. عين تموشنت، ماي 2012

[2] مقابلة مع السيد مصطفى بلمهيدي، مترشح كرأس قائمة FLN. عين تموشنت 5 ماي 2012

[3]مقابلة السيد بالليالي سعيد.

الانتقادات إلى المجالس التي يتمحور الحديث فيها "بذكر عيوب الآخرين و كشف عوراتهم" و قد حدد أربعة مجالس سوء في: مجالس الغيبة والنميمة، مجالس الضحك على الناس والتنذر بهم، مجالس الكيد لأهل الايمان، والتخطيط للوقيعة بهم، ومجالس الفجور وهتك المستور[1].

و في النهاية علينا الاشارة أن هناك فصيلان حزبيان يجيدان هذه الممارسة، و أي مستهدف من قبلهما سيواجه مشاكل حقيقية في سرعة انتشار الدعاية ومدى دقة تأليفها اذا كانت غير حقيقية. أولا : جبهة التحرير الوطني بخبرة منضالياهاوكثرتهم، وممارستهم الطويلة لهذا النوع من الدعاية، وكذا بسبب اتساع تواجدها عبر 28 قسمة ومحافظة واحدة ،إضافة لامتلاك منضاليها على عدد كبير من المقاهي و التي تعتبر مختبر صناعة هذه الدعاية ونشرها. وثانيا: حركة حمس بامتلاكها جمعيات نشطة على المستوى المحلي. ويساندها شباب جيل الترجيح وهو شباب فاعل ومتحرك إضافة إلى امتلاكهم فرصة الاجتماع كل صلاة جمعة للتواصل مع الفئات المستهدفة، وبث دعايتهم الانتخابية.

المبحث الرابع: نتائج الانتخابات:

لم يكن أي باحث أو مراقب لمسار الانتخابات يتوقع النتائج التي جاءت بها الصناديق قبل مؤتمر وزير الداخلية زوال الجمعة 11 ماي ، الوزير الذي جاء مصحوبا بالنتائج و بتعريف الانتخاب كملاذ " le vote refuge " ليخفف من صدمة النتائج أو 220 فولط كما سماها بلخادم عبد العزيز في إشارة إلى عدد المقاعد التي تحصلت عليها جبهة التحرير الوطني، و إن كان التعريف لم ينجح في الحد من ذهول الصحفيين عبرت عنه أصواتهم عند قراءة الرقم 220 .و قد جاءت النتائج على المستوى الوطني كما يلي:

نسبة المشاركة	% 43.14
الأصوات المعبر عنها	7.634.979
الأصوات الملغاة	1.0704.047
عدد المصوتين	9.339.026

المصدر: المجلس الدستوري

الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	1.324,363	208
التجمع الوطني الديمقراطي	524.057	68

[1] حسنرمعون وآخرون، المرجع نفسه، ص 60

تكتل الجزائر الخضراء	475.049	49
جبهة القوى الاشتراكية	188.275	27
قوائم الأحرار	671.190	18
حزب العمال	273.585	24
الجبهة الوطنية الجزائرية	198.544	09
جبهة العدالة و التنمية	232.696	08
الحركة الشعبية الجزائرية	165.600	07
حزب الفجر الجديد	132.492	05
الحزب الوطني للتضامن و التنمية	114.372	04
جبهة التغيير	173.901	04
حزب عهد 54	120.201	03
حزب التحالف الوطني الجهموري	109.331	03
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	140.223	03
اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	114.471	03
التجمع الجزائري	117.549	02
التجمع الوطني الجمهوري	114.651	02
الحركة الوطنية للأمل	119.253	02
جبهة المستقبل	173.708	02
حزب الكرامة	129.427	02
حركة المواطنين الأحرار	115.631	01
حزب الشباب	102.663	02
حزب النور الجزائري	48.943	02
حزب التجديد الجزائري	111.643	01
الجبهة الوطنية الديمقراطية	101.643	05
الجبهة الوطنية للأحرار من اجل الوئام	107.833	05
حركة الانفتاح	116.384	01

المصدر : النتائج النهائية الصادرة عن المجلس الدستوري

الأمر الذي يثير الانتباه هو إعلان الوزير للنتائج في حين لم تكن عملية الفرز منتهية في ولايتين على الأقل – عين تموشنت، وهران) حيث ظلت ولاية وهران تتخبط بين إعلان النتائج و إلغائها*، وشهدت كذلك عين تموشنت إشكالا بالنسبة للمحاضر وصدقيتها.هذه النتائج تتناسب مع النتائج المحققة في ولاية عين تموشنت والتي جاءت معطياتها كالتالي[1]:

عدد القوائم المسجلة	38
عدد المقاعد	05
عدد مكاتب التصويت	548

المصدر: محضر تركيز نتائج التصويت

معطيات انتخابية	العدد	النسبة
الناخبين المسجلين	264.514	% 100
المصوتين	153291	% 57.95
الأوراق المتنازع فيها	0	0
الأوراق الملغاة	33.273	%21.70
الأصوات المعبر عنها	120018	% 78.29

المصدر: محضر تركيز نتائج التصويت

*ظهرت النتائج في البداية على غير ما أعلنه الوزير، وهو ما نشرته عواجل تلفزيوني النهار والشروق في حينه، فقد حصلت قائمة الجبهة الوطنية للحرياتعلى مقعدين، والقائمة الحرة (ب) على مقعد واحد، والمقاعد الباقية حصدتها جبهة التحرير الوطني، في حين خرج التجمع الوطني الديمقراطي بدون مقاعد و لم يكن من الصعب عدم ملاحظة الصدمة في وجوه رأس قائمة واطارات التجمع في مقر تجميع النتائج، إلى أن تغيرت ملامحهم فجأة بتغير النتائج و ظهور محاضر قيل أنها كانت منسية ، لتأخذ النتيجة منحا تصاعديا بالنسبة للتجمع واسقاط كل من الجبهة الوطنية للحريات والقائمة الحرة (ب) وهو ما دفع برأس قائمة جبهة التحرير (السيد حجوج) إلى التصعيد والاحتجاج متوعدا بأي محاولة مساس بمقاعد الجبهة ، بينما اختارت السيدة العزوني أن تحتج على طريقتها و هي التظاهر أمام القنصلية الفرنسية.

[1]محضر تركيز نتائج التصويت (انظر الملحق).

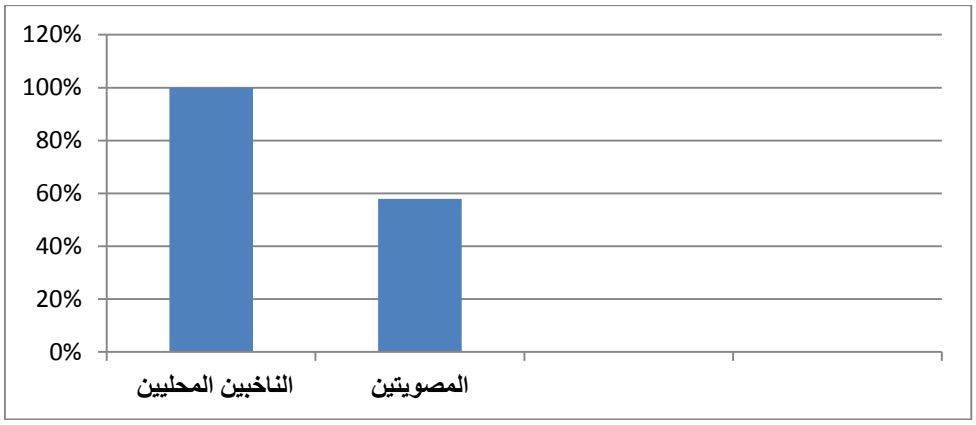

أعمدة بيانية توضح نسبة المشاركة

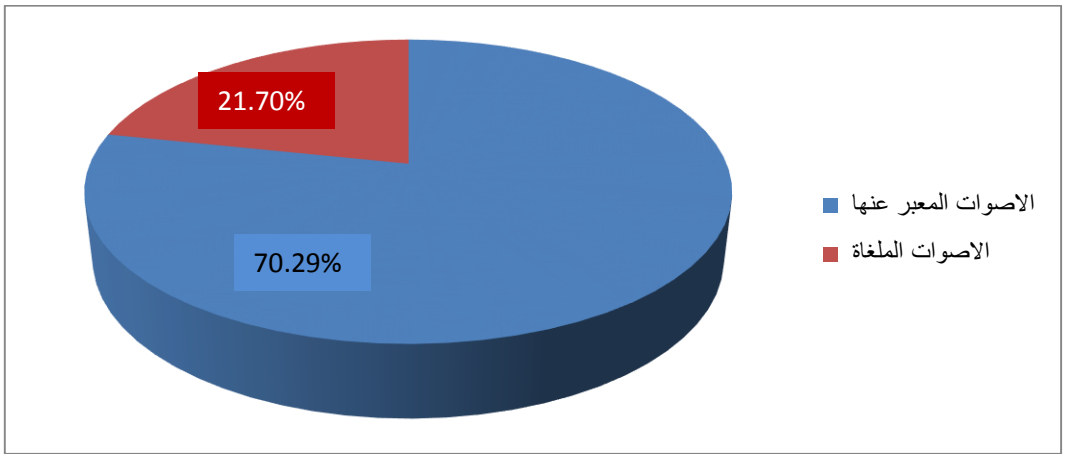

دائرة بيانية توضح الأصوات المعبر عنها و الملغاة

وجاءت نتائج الأحزاب في الولاية كآلاتي:

الرقم	تسمية قائمة المترشحين	عدد الأصوات	النسبة المئوية
01	جبهة التحرير الوطني	14427	12.02
02	التجمع الوطني الديمقراطي	11656	9.71
03	التكتل الأخضر	9213	7.58
04	الحرة (ب)	6449	5.3
05	جبهة الجزائر الجديدة	5633	04.69
06	حزب العمال	4624	03.85
07	جبهة العدالة والتنمية	4600	03.83
08	حزب التجديد الجزائري	4361	03.63

09	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	4341	03.61
10	الجبهة الوطنية الجزائرية	4197	03.49
11	القائمة الحرة التأصيل(ج)	3855	03.21
12	الجبهة الوطنية للحريات	3759	03.13
13	حركة الوفاق الوطني	3616	03.01
14	جبهة التغيير	2761	02.30
15	حزب الشباب	2442	02.03
16	الحركة الشعبية الجزائرية	3124	02.02
17	حركة الانفتاح	0724	02.005
18	التحالف الوطني الجمهوري	0442	01.70
19	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	1905	01.58
20	القائمة الحرة الأمل	1825	01.52
21	الجيل الجديد	1750	01.45
22	التجمع الجزائري	1748	01.45
23	حزب النور الجزائري	1719	01.43
24	حركة الشبيبة والديمقراطية	1707	01.42
25	حزب الكرامة	1678	01.39
26	الحزب الوطني الحر	1516	01.26
27	حزب العدل والبيان	8414	01.23
28	الحزب الوطني الجزائري	1460	01.21
29	الجبهة الوطنية للديمقراطية	1365	01.12
30	جبهة المستقبل	1399	01.11
31	الوفاء لأهل الوفاء (د)	1307	01.08
32	عهد 54	1212	01.009
33	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	1029	00.85
34	التجمع الوطني الجمهوري	1023	00.85
35	حزب الفجر الجديد	949	/
36	الحركة الوطنية للأمل	948	/

37	حركة الوطنيين الأحرار	976	/
38	الحزب الوطني للتضامن والتنمية	431	/

المصدر: محضر تركيز النتائج

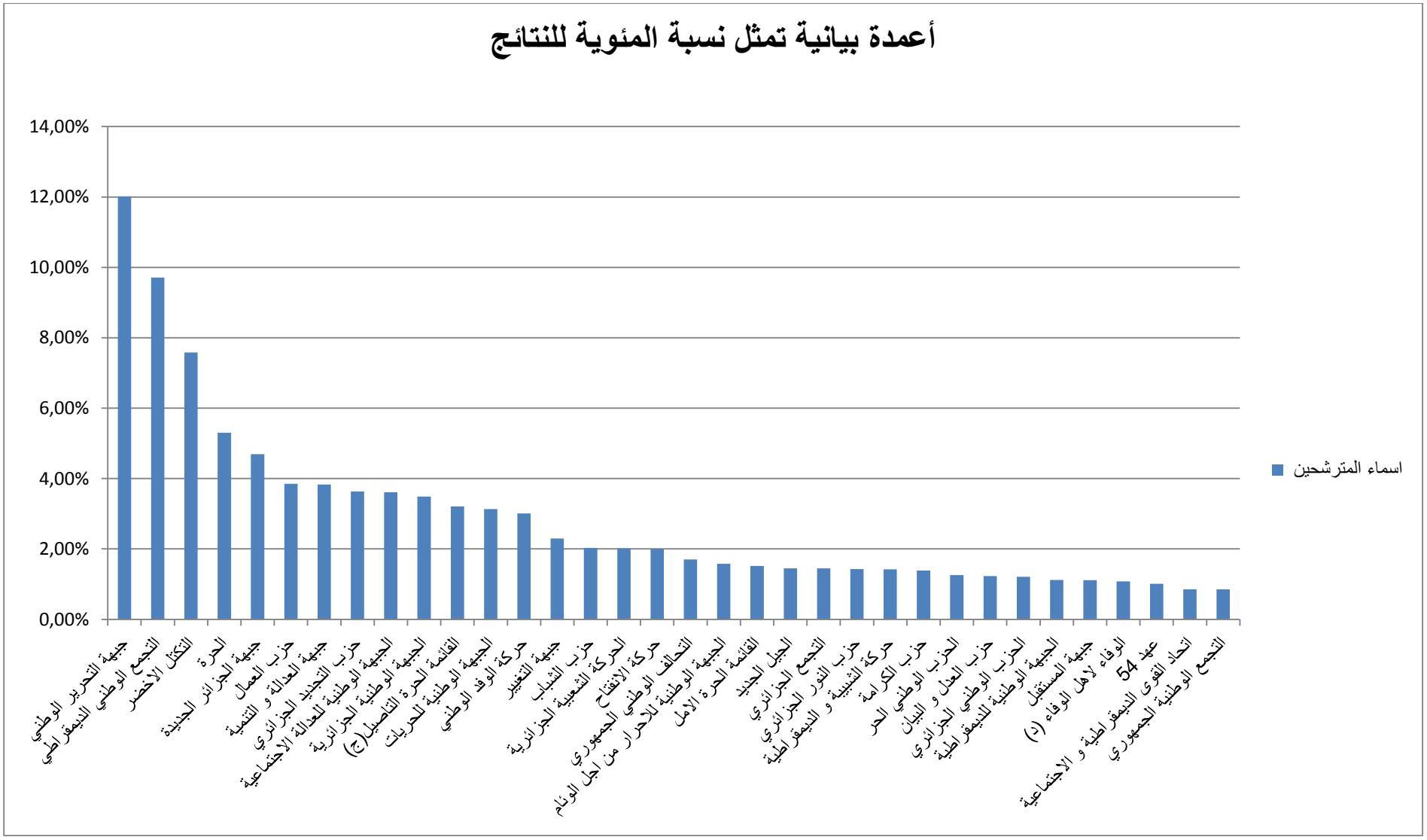
أعمدة بيانية تمثل نسبة المئوية للنتائج
14,00%
12,00%
10,00%
8,00%
6,00%
4,00%
2,00%
0,00%
جبهة التحرير الوطني
التجمع الوطني الديمقراطي
التكتل الاخضر
الحرة
جبهة الجزائر الجديدة
حزب العمال
جبهة العدالة و التنمية
حزب التجديد الجزائري
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
الجبهة الوطنية الجزائرية
القائمة الحرة التاصيل(ج)
الجبهة الوطنية للحريات
حركة الوفد الوطني
جبهة التغيير
حزب الشباب
الحركة الشعبية الجزائرية
حركة الإنفتاح
التحالف الوطني الجمهوري
الجبهة الوطنية للاحرار من اجل الوئام
القائمة الحرة الأمل
الجيل الجديد
التجمع الجزائري
حزب النور الجزائري
حركة الشبيبة و الديمقراطية
حزب الكرامة
الحزب الوطني الحر
حزب العدل و البيان
الحزب الوطني الجزائري
الجبهة الوطنية للديمقراطية
الجبهة المستقل
جبهة الوفاء لاهل الوفاء (د)
عهد 54
اتحاد القوى الديمقراطية و الاجتماعية
التجمع الوطنية الجمهوري
اسماء المترشحين

التوزيع الأوَّلي: تتحصل كل قائمة مترشحين على مقعد كلما تحصلت المعامل الانتخابي 8353 صوت ، من هذا الأساس تحصلت قوائم المترشحين على عدد المقاعد التالية :

تسمية قائمة المترشحين	عدد الأصوات المتحصل عليها	عدد المقاعد المتحصل عليها	عدد الأصوات المتبقية
حزب جبهة التحرير الوطني	14427	01	6074
التجمع الوطني الديمقراطي	11656	01	3303
تكتل الجزائر الخضراء	9233	01	880
القائمة الحرة الافاق (ب)	6449	00	6449

المصدر: محضر تركيز النتائج

التوزيع الثاني : في حالة ما إذا تبقت مقاعد غير موزعة يجب اللجوء إلى توزيع ثاني من أجل منحها الباقي بتطبيق قاعدة الباقي الأقوى) ونسب القوائم حسب عدد الأصوات المتبقية يوضحه الجدول الآتي:

الرقم	تسمية قائمة المترشحين	عدد الاصوات المتبقية	توزيع المقاعد المتبقية
01	القائمة الحرة الأفاق (ب)	6449	01
02	حزب جبهة التحرير الوطني	6074	01
03	التجمع الوطني الديمقراطي	3303	00
04	تكتل الجزائر الخضراء	880	00

المصدر: محضر تركيز النتائج

<u>التوزيع الإجمالي و النهائي لكل المقاعد</u>: في الأخير تم التوزيع النهائي لكل المقاعد المطلوب شغلها على مستوى دائرة الانتخابات، فتحصلت قوائم المترشحين على المقاعد وذلك كما هو مبين في الجدول التالي :

الرقم	تسمية قائمة المترشحين	عدد المقاعد
01	حزب جبهة التحرير الوطني	02
02	التجمع الوطني الديمقراطي	01
03	تكتل الجزائر الخضراء	01
04	القائمة الحرة الآفاق (ب)	01

المصدر: محضر تركيز النتائج

أما القائمة الاسمية للمنتخبين بعد تركيز نتائج التصويت وحسب المقاعد المطلوب شغلها كانت نسبها كالتالي :

الرقم	تسمية قائمة المترشحين	ذكر قائمة المترشحين المنتمي إليها المنتخب
01	بن مهدي نور الدين	حزب جبهة التحرير الوطني
02	طاشي فاطمة	حزب جبهة التحرير الوطني
03	عسكر علي	التجمع الوطني الديمقراطي
04	علي بلحاج عبد الرفيع	تكتل الجزائر الخضراء
05	داود الطيب	القائمة الحرة الآفاق (ب)

المصدر: محضر تركيز النتائج

تعتبر نتائج الانتخابات في عين تموشنت نموذجا لنتائج الانتخابات على المستوى الوطني، بحيث نجح ما كان يعرف بالتحالف الرئاسي –سابقا– بحصد المقاعد الخمسة المخصصة للولاية، من بينهم مقعد لأحد أحرار جبهة التحرير الوطني (2 جبهة التحرير الوطني،1 تجمع الوطني الديمقراطي،1 التكتل الأخضر ، 1 القائمة الحرة ب).

تعكس هذه النتائج استمرار للوضع القائم[1] على مستوى بنية الحياة السياسية. و شكلت صدمة لأحزاب كانت قد رفعت سقف التوقعات على المستوى الوطني، تكرر ذلك على مستوى الولاية، في حالة من الذهول لأحزاب كانت تراهن على حصد أغلبية المقاعد في حين حصدت أقل من 1 من الأصوات ك(اتحاد القوى الديمقراطية، والاجتماعية وحزب العدل والبيان).

نسبة المشاركة في الولاية مرتفعة مقارنة بالمستوى الوطني 58%مقابل 44.32 % ولاشك أن السلطة استفادت من تعدد القوائم لرفع نسبة المشاركة التي شكلت أهم هواجسها، وهو ما وقفنا عليه بحيث عمدت القوائم على استنفار قواعدها ومعارفها عن طريق تأجير حافلات وسيارات تقوم بإيصال الناخب لمركز التصويت وإعادته إلى بيته، ومع ذلك هذا التجنيد لم يسعفها في تجاوز مقصلة الخمسة بالمائة (5%) بحيث نلاحظ نجاح 4 قوائم فقط من بين 38 من تحقيق عتبة الخمسة بالمائة وهي الأحزاب التي حصدت مقاعد.

[1] ت، مديني، المرجع نفسه.

أما نسبة المرأة التي نجحت في الانتخابات فتمثل 20 % من الفائزين تعبر عنها السيدة طاشي فاطمة من حزب جبهة التحرير، ونلاحظ استمرار التمثيل السنوي للولاية، بحيث مثلت الولاية عن جبهة التحرير الوطني السيدة حليمة لكحل في العهدة السابقة، أين كانت تشكل نسبة 25 % من مقاعد الولاية (نلاحظ انخفاض في نسبة التمثيل السنوي للمرأة وإن كانت النسبة مغالطة كون المقاعد المخصصة للولاية كانت 4، بينما ارتفعت إلى 05 مقاعد في 2012) . ونلاحظ فشل النساء المتصدرات القوائم في تجاوز العتبة و قد حققن ما مجموعه 5.285% من مجموع الأصوات المعبر عنها، و قد أرادت الصدفة إن يأتين في النتائج متتاليات بالترتيب الموالي (حركة الانفتاح ، التحالف الوطني الجمهوري، الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام).

بالنسبة للأحزاب الفائزة (جبهة التحرير، التجمع الوطني الديمقراطي، التكتل الأخضر) هي أحزاب حقيقية، لها قواعد حقيقية حتى القائمة الحرة (ب) هي قائمة تمثل جبهة التحرير لها قواعدهاالانتخابية و لها من يؤيدها إداريا. وقد اتسعت تفسيرات الفوز الكاسح للجبهة بين التوجه البراغماتي للناخب، وشعبية رئيس الجمهورية رئيس جبهة التحرير الوطني ودخوله في حملة لحزبه في خطاب ألقاه في سطيف، وبفعل القواعد الحقيقية لجبهة التحرير والمنظمات المرتبطة عضويا أو مصلحيا بها، إضافة إلى أصوات عناصر الجيش والأجهزة المشتركة[1] (شهدت نسبة المشاركة في تندوف 83.2 %)، كما استفادت جبهة التحرير الوطني من تاريخها، وتمسك الناخب بها ، أضف إلى ذلك أن نسبة المقاطعة كانت عامل مساعد للجبهة، تماما كما ساعدتها كثرة الأحزاب المترشحة أين تشتت أصوات المعارضة[2]. والعامل الأهم هو القانون الانتخابي وعتبة الخمسة بالمائة التي تعتبر مقصلة للأحزاب الأخرى[3]. كما أن صور الفوضى التي تعيشها دول الربيع العربي ونظرية المؤامرة التي استحضرها الإعلام الحكومي والشبه حكومي شكل أحد العوامل المؤيدة لفوز جبهة التحرير الوطني.

يحيلنا فوز جبهة التحرير الوطني إلى ملاحظة هامة في الممارسة الجزائرية، فاستقرار الحزب ليس بالضرورة شرط أساسي لتحقيق نتيجة انتخابية، فهي تعيش حالة من الفوضى والانقسامات التصحيحية تسعى للإطاحة ببلخادم وصلت إلى حد مطالبة أحد القيادات (بوجمعة هيشور) الناخبين لعدم التوصيت لها على صفحات الجرائد، وعلى مستوى المحلي (عين

---

[1] شكل التسجيل الجماعي لأفراد الجيش احد المشاهد المشوهة لمسار الانتخابات .

[2] منير مباركية ، المرجع نفسه، ص 16

[3] ف. جمال " التقرير النهائي لبعثة المراقبين الأوروبيين: الأفلان استفاد من النظام الانتخابي الجديد" جريدة الخبر 2012/08/5.

تموشنت) انشقت الجهة إلى تسعة قوائم على الأقل. ورغم أزمة الحزب على المستويين الوطني والمحلي فقد حقق أعلى النتائج فيرجع ذلك إلى طبيعة الناخب وطبيعة النظام، كون المصوت يدرك أنه يصوت لجهاز ثابت لا لأشخاص أو جماعات متغيرة .

صدمة فوز جبهة التحرير الوطني بهذه النسبة قابلها صدمة سقوط التيار الإسلامي، ومن الواضح أن هذه الهزيمة تبدو مشهدية نظرا لسقف التوقعات التي بالغ هذا التيار برفعه وبنى كل حساباته على امتداد موجة الربيع الإسلامي إلى الجزائر، ولابد أن مجموعة من الأسباب كانت الطريق الحتمي لهذه النتيجة . إن سلوك (حمس) وانقلابها من النقيض إلى النقيض هو أحد الأسباب المهمة لهذه النتيجة، فالتبدل المفاجئ الذي طرأ على موقف الحركة عقب نتائج انتخابات تونس ومصر والمغرب أثار استغراب المراقبين بحيث تحول أبو جرة سلطاني بين عشية وضحاها إلى معارض عنيد و صاحب مواقف حاسمة، وهو الذي بارك و ثمن كل سياسات النظام و قد انسحب من التحالف الرئاسي وصعد من لهجته وشكل تكتله الأخضر وبشر بفوز ساحق الاسلامين قبل تنظيم الاقتراع [1]، وحتى الأحزاب التي اختارها لتكون شكلا أخضرا ليست هي الأحزاب الإسلامية ذات الوزن . خلّف هذا السلوك ردة فعل لدى فئة واسعة من الناخبين باعتباره تشكيك في درجة وعيهم. يضاف إلى ذلك تشتت الأصوات الانتخابية بين الأحزاب الاسلامية وهو ما سهل سقوط هذا التيار في الانتخابات.

هذه الأسباب المتعلقة بنجاح جبهة التحرير الوطني وسقوط التكتل الأخضر والتيار الإسلامي بصفة عامة نجد فيها تفسيرا لنتائج عين تموشنت، إضافة إلى بعض التفاصيل الجزئية ناتجة عن بعض العوامل المحلية. فمن خلال النتائج نلاحظ أن التيار الإسلامي حقق 20 % من مقاعد الولاية تتمثل في حمس بينما التيار الوطني 80% (جبهة التحرير، التجمع الوطني الديمقراطي و القائمة الحرة ب)، وجاءت خريطة النتائج بالنسبة للتيار الوطني والإسلامي كالتالي:

[1] منير مباركية، المرجع نفسه.

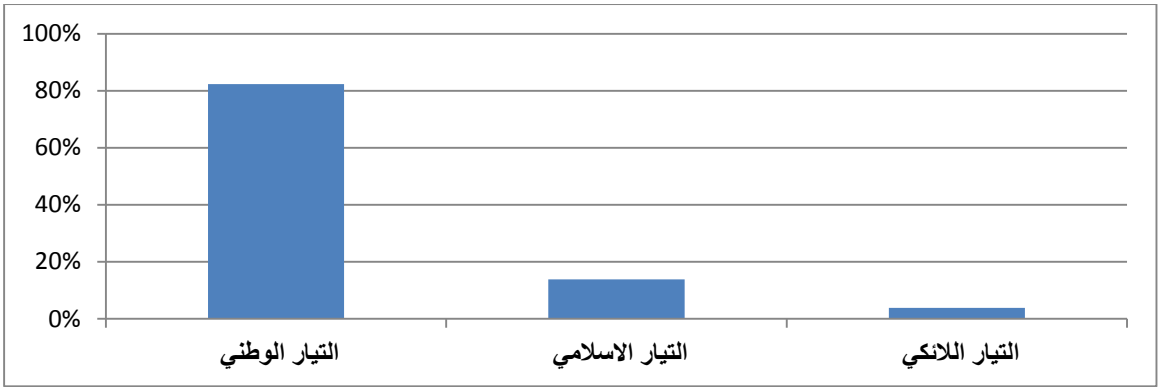

أعمدة بيانية توضح خريطة النتائج من حيث الأصوات المعبر عنها حسب تصنيف العائلات الحزبية.

نلاحظ أن التيار الإسلامي حقق نسبة 14% من الأصوات المعبر عنها وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنتائج التيار الوطني الذي حقق ما يقارب 83% من الأصوات، مع العلم أن هذه النسب لا تعكس حقيقة مزاج الناخب، أو إلتزام نحو حزب معين، وإنما قد تعكس أكثر العلاقات الشخصية بين المترشح والناخب ومدى تواجد المترشح في الفضاء العمومي داخل الولاية.

في جزئية لها علاقة بالتيار الإسلامي، كما شكلت نتيجة الانتخابات مفاجأة بالنسبة للعدالة و التنمية لسقوطها الحر وعدم تحقيقها لتوقعات المراقبين تتكرر الملاحظة بالنسبة لولاية عين تموشنت وقد كانت مرشحة لنيل على الأقل مقعد واحد نتيجة شعبية رأس القائمة الدكتور بومدين زواني[1]. ولا شك أن عبث عبد الله جاب الله في قوائم الولايات وفرض أفراد معينين على رأي القوائم أثر على قواعد الحزب وهو ما حدث في عين تموشنت إضافة إلى الحملة التي قادها التكتل الأخضر على الدكتور واتهامه بتبني المذهب الشيعي، زيادة على ذلك عدم وضع أوراقه التصويتية في بعض المكاتب الانتخابية.

نلاحظ من النتائج أن الأحزاب التي اعتمدت على المال السياسي وعلى حملة انتخابية مفتوحة الميزانية، بما فيها شراء الأصوات، حققت نتائجا مقبولة فقد جاء ترتيبها مباشرة تحت العتبة، وهو ما يجعلنا نتساءل ما إذا كان ذلك صدفة؟. يحيلنا هذا إلى دور المال في العمل الحزبي ونتائجه، فالمال عامل مهم ولكنه ليس الأهم، كما لا يمكن له أن يحدث اختراقا لإرادة السلطة.

[1] أول دكتور أخصائي في أمراض القلب والشرايين في عين تموشنت. له باع في العمل الخيرى، نجح في المرور للدور الثاني للتشريعيات الملغاة في 1991.

من جهة أخرى، فالقوائم الانتخابية المنشقة عن جبهة التحرير الوطني حققت نتائجا جيدة وهو دليل على كفاءة هذا الكادر الحزبي وتجربته المكتسبة من حزب حقيقي له خبرة في التعامل مع المواعيد الانتخابية المختلفة. في ذات السياق القوائم الحرة حققت نتائج جيدة بحيث نجحت القائمة –ب– في حصد مقعد نيابي كان من نصيب السيد طيب بن داود، ما يشكل 20 % من المقاعد. بينما حقق الأحرار أو الأصح أحرار جبهة التحرير الوطني ما مجموعه 11,17% من الأصوات المعبر عنها، وهي نسبة محترمة تقارب ما حققه مجموع الأحزاب الإسلامية على مستوى الولاية.

بالنسبة للأمناء الولائيون للأحزاب، نلاحظ فوز أمين ولائي واحد وهو الأمين الولائي للتجمع الوطني الديمقراطي، ووفقا لأحد تصنيفات الأحزاب السياسية الجزائرية فهو نجاح لأمين ولائي لحزب مصنف كحزب سلطة. أما بالنسبة للمترشحين المنتخبين، فقد فشل كل من أعضاء البرلمان ومجلس الأمة والمجلس الولائي السابقين والحاليين من تجاوز عتبة ال5 % بل فيهم من تذيل جدول النتائج، في حين نجح اثنان من رؤساء البلديات الأربعة المترشحين بالفوز بمقاعد. و للتدقيق في سبب نجاح بعض رؤساء البلديات وفشل آخرين، يكون أحد التفسيرات الرئيسية هو الانتماء لأحزاب السلطة (رئيس بلدية عين الطلبة من التجمع الوطني الديمقراطي، ورئيس بلدية واد برقش عن جبهة التحرير الوطني).

أما الأحزاب المجهرية فواصلت سلوكها المجهري من حيث النتائج المحققة، وأوضحت التجربة محدودية تواجدها على مستوى المجتمع وعدم استطاعتها تقديم برامج تنافسية تثير اهتمام الناخب وحتى إذا صادفت تحقيق نتائج جيدة فهذا ينسب إلى المترشح لا إلى الحزب. لقد اثبتت النتائج على مستوى الولائي استحالة تحقيق حزب حديث التأسيس لنتيجة ايجابية " في الظروف الطبيعية" ، فعملية تأسيس حزب وتأسيس موقع في الخريطة السياسية هي عملية تراكمية، فالحزب لا يولد حزبا وإنما نتيجة للعمل الطويل والمنظم، حيث يظهر فضاء للحزب عندما يصبح المجتمع مسيسا[1].

من العمل الميداني ونتائج الانتخابات، نلحظ تلك النتيجة السلبية التي حققتها قوائم النخبة، خصوصا قائمة حركة الوطنيين الأحرار، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب كالتجربة الحزبية

[1] محمد حيرش بغداد، المواطنة في خطابات الأحزاب السياسية. ورد في، حسن رمعون وآخرون، الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسات المواطنة. مرجع سابق الذكر، ص 28.

الأولى للمناضلين إضافة إلى حداثة حزبهم[1] ، والسبب الأهم هو أكاديمية المترشحين ولغتهم الفرنسية تجعل من عملية التواصل مع الناخب عملية صعبة، إضافة إلى ترفعهم عن بعض الممارسات الغير الشرعية التي تمارسها أحزاب أخرى. و تنسحب النتائج السلبية على المترشحين الشباب وكل المترشحين أصحاب أول تجربة ترشح وعمل حزبي بصفة عامة. لقد أكدت النتائج أن عامل التجربة عامل مهم في رسم نتائج الحزب الانتخابية. كما أن مراعاة الثقل الانتخابي للبلدية ومتصدر القائمة لا ينعكس بالضرورة على نتيجة الحزب في الانتخابات، بحيث نجح متصدر قوائم ينتمون لمناطق سكانية غير ذات أهمية انتخابية (بلدية واد برقش، و بلدية عين الطلبة).

نلاحظ اكتساح حزب الورقة البيضاء أو الملغاة، ما يسمى أكاديميا بالامتناع الايجابي، وهو غير المقاطعة، بحيث يذهب الناخب إلى مركز التصويت و يبطل صوته[2]

جدول يوضح نسب عدد الاصوات المعبر عنها

القائمة	النسبة من عدد المصوتين	النسبة من الأصوات المعبر عنها
FLN	% 9.41	%12.02
RND	%7.60	%9.71
التكتل	%6.01	%7.68
الحرة	%4.02	%5.37

شكلت نسبة الأوراق الملغاة في عين تموشنت 21.70%من المصوتين في حين كانت أحسن نتيجة للحزب الفائز بالمرتبة الأولى 12% من الأصوات المعبر عنها، و9.40%من عدد المصوتين. ويوضح المنحنى التالي حجم هذه النسب.

[1]مقابلة مع الدكتور ، بالعربي لحسن ، الأمين ألولائي لحركة الوطنيين الأحرار، الجزائر، عين تموشنت 20 ماي 2012 العاشرة صباحا .

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر:

Eric lafand, le vote blanc et le droitélectorale (Paris,Revue de l'actualité juridique française,2003) .

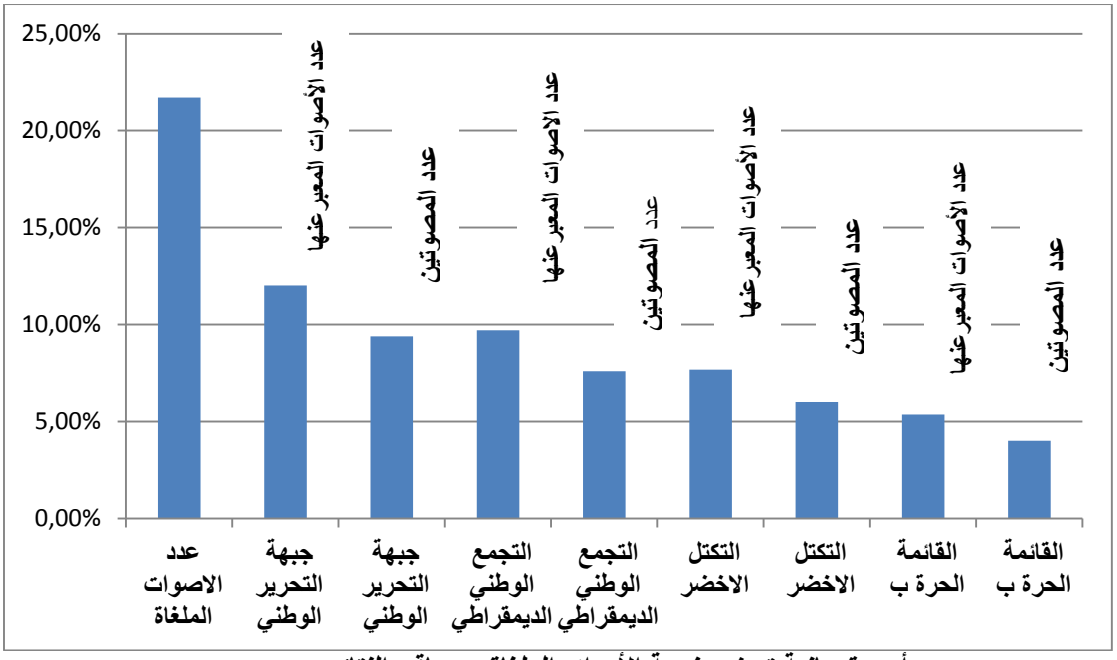

أعمدة بيانية توضح نسبة الأوراق الملغاة من باقي النتائج

إن مجموع القوائم الأربعة التي ترجمت إلى مقاعد هو 41745 بينما عدد الأصوات الملغاة هو 33273، أي بطريقة أخرى الأوراق الملغاة بعملية حسابية تساوي ما يعادل مقاعد الولاية الخمسة. نلاحظ أن أكبر نسبة في كل الأحوال هي نسبة الأوراق الملغاة والتي بدأت تشكل منحى تصاعديا في الانتخابات، فإذا كان الامتناع السلبي أو المقاطعة تعني الامتناع تحت أسباب مختلفة من بينها أحوال الطقس حسب وزراء الداخلية المتتاليين أو نتيجة غياب لحس مدني وانسحاب من فضاء المواطنة؛ ونتيجة انحدار مستوى الخطاب الحزبي الخالي من أي برنامج حقيقي، كما انعدمت الثقة في هذه الأحزاب نتيجة تجاربها السابقة في التسيير[1].

إن الامتناع الايجابي له دلالات أخرى، فهو دليل على أن الانخراط في الفعل الانتخابي ولكن عدم الاقتناع بالتصويت لصالح قائمة، وتختلف أسباب هذا السلوك وإن كانت في المجمل إفلاس الأحزاب وعدم قدرتهم إقناع الناخب بمشاريع أو نتيجة الفساد الذي ميز بعض ممارسات المنتخبين، وقد أثار اهتمامنا أحد الشباب الذي حمل فقط الورقة البيضاء ووضعها في الصندوق دون أي حرج، ليجيبنا عندما سألناه عن دواعي هذا السلوك ، بأن: "الورقة البيضاء أنظف "نقية" في الإشارة إلى فساد المنتخبين. ولا شك أن خطاب السلطة المهول من التدخل الخارجي دفع بفئات غير مقتنعة بالتصويت واعتادت على المقاطعة أن تذهب وتصوّت بورقة بيضاء من أجل إنجاح الموعد الانتخابي وليس الأحزاب.

[1] حسن رمعون وآخرون، المرجع نفسه، ص 109.

إن ظاهرة الأوراق الملغاة تفسرها أيضا بعض الإشاعات حول مطلب التصديق على بطاقة الناخب من أجل الوظيفة والإدماج، و هو ما دفع بشريحة للتوجه والتصويت فقط من أجل هذا الغرض. كما أن الموظفين وعمال أصحاب عقود ما قبل التشغيل الذين يعملون تحت سلطة رئيس بلدية مترشح مضطرون للذهاب للتصويت مجاملة له دون ضرورة التصويت لصالحه (في الغالب بيضاء) و هو ما أكده لنا أصحاب عقود ما قبل التشغيل في بلدية عين الأربعاء. فئة كبيرة أخرى صوتت بالورقة البيضاء هي فئة قروض تشغيل الشباب، أين تم قبل أربع أشهر من الانتخابات تجميد ضخ الأموال في أرصدة المستفدين، متحججة الإدارة بالانتخابات وكذلك بتغير نظام تسليم الصكوك وجعله في مرحلتين، ومصاحبة العملية إشاعة مفادها أن بطاقة الناخب شرط أساسي لتسليم الصكوك بعد الانتخابات دفع بفئة واسعة للانتخاب بورقة بيضاء*.

في كل الأحوال التصويت بالورقة البيضاء يضر بأصحاب دعوات المقاطعة بحيث يرفع من نسبة المشاركة ويضفي شرعية على العملية الانتخابية بأكملها، وهو بذلك يرفع المسؤولية ويضعها على عاتق الأحزاب التي لم تستطع إقناع الناخب ببرنامجها الانتخابي . في سياق متصل لا يستطيع أي حزب أو منظمة سياسية دعت إلى مقاطعة الانتخاب نسب نسبة المقاطعة لدعواتها وإلا كان التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية يمثل أكثر من نصف الناخبين المسجلين.

*الانتخاب بالورقة البيضاء ليس حكرا على الناخب العادي فقد سجلت انتخابات تجديد مجلس الأمة هذه الظاهرة. حيث من مجموع 26895 مصوت ظهر 2376 صوت ملغى.

الـخـاتـمـة:

إن نتائج الانتخابات و الفوز الذي حققته جبهة التحرير الوطني يحيلنا إلى عدم تنافسية الأحزاب خلال الانتخابات و كذلك اتجاهنا نحو نموذج الحزب المهيمن[1] أو الحزب المسيطر ومن خلال ذلك في الخصوصية الجزائرية نلاحظ استقرار من عدمه لا ينعكس على نتائجه الانتخابية و هو حال جبهة التحرير الوطني و التي رغم ما تعيشه من تصحيحات حققه 208 مقعد.

من ناحية أخرى إذا ربطنا مفهوم الحزب النظريكتنظيم سياسي يسعى للوصول الى السلطة اوكجماعة منظمة تحاول السيطرة على إدارة و سياسات الحكومة إذا ربطناه بالواقع الفعلي للأحزاب الجزائرية فالموضوع مختلف فاغلب الأحزاب الجزائرية هي ذات مشاركة احتفالية الهدف منها الاستقرار في التواجد. حتى و إن حقق الحزب الأغلبية فان الوصول إلى صناعة القرار ليست بهذا الوضوح.

من خلال الدراسة الميدانية نلاحظ أن الحديث عن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في أكثر من مرحلة وعلى أكثر من مستوى[2]لا اثر له على مستوى المحلي و أنما يتضح أكثر دور الولاية و مديرية التنظيم بحيث تعتبر عمليا ذات تأثير رئيسي في تسيير العملية الانتخابية كما نسجل محدودية دور و أداء اللجنة الولائية لمراقبة الانتخابات.

وأيضا من خلال الدراسة الميدانية لاحظنا عشوائية تطبيق سلطات الوالي التقديرية في رفض ترشيحات البعض باعتبارهم خطر على الأمن العام بحيث تم منع نائب رئيس البرلمان السابق الذي مثل الجزائر في أكثر من محفل دولي قبل أن يتم قبول ترشحه عن طريق القضاء الإداري.

إن هذه الانتخابات اعتبرت رهانا بالنسبة لبعض الأحزاب التي لم تتقيد بقانون تسقيف الميزانية و قد شكلت ظاهرة المال السياسي – الشكارة – احد الممارسات الملاحظة على المستوى المحلي انطلاقا من شبهة شراء رؤوس القوائم انتهاءا بممارسة شراء الأصوات و الملاحظ أن الأحزاب التي قامت بهذا السلوك رغم عدم نجاحها حققت نتائج ايجابية من حيث عدد الأصوات وهو ما يقودنا

---

[1]سعاد الشرقاوي , المرجع السابق.

[2] عبد الحميد مهري,الجيش و السلطة و السياسة في الوطن العربي, مجلة دراسات استراتيجية,العدد 5 السنة2008,ص 23.

إلى أهمية المال باعتباره عامل مهم خلال العملية الانتخابية لكنهلا يمكن أن يحدث اختراق لإرادة السلطة.

أن نتائج الانتخابات لا تدع مجالا للشك حول عملية بناء وتأسيس الأحزاب. بحيث مهما اعتقد الحزب حديث التأسيس أن استثماره في الوضعين الداخلي و الإقليمي و اعتماده على قدرات مادية كافية لتحقيق نتائج كبيرة في الانتخابات فالتجربة أثبتت أن عملية بناء حزب و تحقيقه لنتائج هي عملية تراكمية و إن حدث و حقق نتائج في جزئيات معينة فينسب ذلك للمترشح لا للحزب.

من خلال العمل الميداني لاحظنا بروز ظاهرة العنف بين الأحزاب وصلت إلى الاعتداء بالضرب أحيانا أو حرق مداومات انتخابية كما حدث في بلديتي عين الطلبة و بني صاف بمكاتب التجمع الوطني الديمقراطي و هي أعمال لا يمكن إلصاقها بممارسة حزب بقدر ما هي ممارسة أشخاص .

في ذات السياق لاحظنا غياب كامل لأي آلية رقابية للأحزاب خلال الانتخابات فكل الخروقات التي تمت لم يحدث و إن تدخلت أي سلطة , حتى موضوع تزوير الأوراق الانتخابية الذي تورط فيه السيناتور السابق مرشح FNJS فباستثناء التحقيق معه امنيا لم يتم إلحاق ذلك بأي خطوة أخرى و هو ما يعطي إيحاءا أن الخروقات التي تحدث أثناء الانتخابات لا يوجد أي سلطة معنية بها .

أما نسبة المقاطعة و إن كانت اقل من النسبة الوطنية فإنها تبقى محترمة 42 بالمئة و تأتي كتعبير عن رفض أو عدم وجود ما يتم قبوله ضمن المترشحين [1] رغم أن الأحزاب على المستوى المحلي عملت على رفع النسبة عن طريق توفير كل ما هو ضروري لإيصال الناخب إلى مركز الانتخاب و مع ذلك فان الورقة البيضاء سجلت المركز الأول في عدد الأصوات نتيجة أسباب قد تم تفصيلها في موقع سابق.

سمحت لنا الدراسة الاطلاع على آلية عمل الأحزاب على المستوى المحلي أثناء مرحلة الانتخابات و خارجها و قد تبينا أن هناك قصورا في العمل الحزبي و ارتباطه أساسا بالانتخابات و أن المقرات الحزبية الثلاثة الدائمة في الولاية محل الدراسة دليل واضح على عدم اخترق الأحزاب

---

[1] فليب برو,**المرجع السابق**, ص 389.

للمجتمع و عدم تمكنها من القيام بعمل نضالي حقيقي كما أننا سجلنا غياب كامل لبرامج حزبية حقيقية على المستوى المحلي .

من خلال الميدان اتضح لنا أن الانشقاقات هي ظاهرة واسعة الانتشار بين الأحزاب الجزائرية على المستوى الوطني كما على المستوى المحلي, و تعتبر القوائم الحرة احد مظاهر هذه الانشقاقات و لهذا القوائم المستقلة لا تعكس تسميتها فهي في الغالب متحزبة – جبهة التحرير الوطني – وقد تمكن احد هؤلاء من الفوز بمقعد نيابي دون الاستقالة من حزبه .

من خلال الدراسة والتتبع الميداني للعمل الحزبي نلاحظ بروز العائلة في الحزب والانتخابات فكما ظهرت قوائم على المستوى الوطني يتراسها اقارب رؤساء الاحزاب تكرر ذات الامر على المستوى المحلى . سواء من حيت علاقة الامين الولائي بمترشحين .او مدير الحملة الانتخابية بالقائمة او القرابة في داخل القائمة المترشحة .وهدا ما يحيلنا الى تشويه العمل الحزبي و دفعه نحو الاحتكارية العائلية

إن البرلمان 2012 يعتبر الثالث عالميا من حيث عدد النساء وهو نتيجة لقانون المحصصة – الكوطة – المطبق و قد لاحظنا بداية النضال النسوي الكمي مقارنة بالانتخابات السابقة كما لاحظنا محاولة الاستفادة من هذا القانون عن طريق ممارسات غير نضالية – زوج يرشح زوجته .–.....

إن الممارسة الحزبية على ارض الواقع تعكس بعض القصور في الأداء و الممارسة خصوصا في الانتخابات مما يحيلنا إلى عدم وجود ثقافة سياسية و نضالية عن غالبية الأحزاب و المترشحين , و إشارتنا إلى هذا العجز عليه أن لا ينسينا أننا في الحقيقة نعيش فقط عقدين من التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي مع كل ما شابها من التشوهات في الممارسة ما يعرفه في الأوساط بالعشرية الدموية. و في النهاية العمل الحزبي هو عمل تطوريو تراكمي.

قـــــــائـــــــــمـــــــــة

المـــــــــــلاحـــــــــــق:

فهرس الأشكال والصور

1/ الأشكال.

(الشكل رقم 01) القوائم المترشحة في ولاية عين تموشنت لتشريعيات 2012.....34.
(الشكل رقم 02) دائرة نسبية للمترشحين الاحرار والحزبيين.....35.
(الشكل رقم 03) جدول يوضح توزيع نسب المترشحين ونوعهم الاجتماعي.....35.
(الشكل رقم 04) دائرة نسبية توضح نسب النوع الاجتماعي للمترشحين.....36.
(الشكل رقم 05) جدول يوضح رؤساء البلديات المترشحين.....37.
(الشكل رقم 06) جدول يوضح رؤساء وأعضاء المجلس الولائي.....37.
(الشكل رقم 07) جدول يوضح أعضاء البرلمان ومجلس الأمة.....38
(الشكل رقم 08) الأمناء الولائيون المترشحون (الحزبيون).....38
(الشكل رقم 09) مقر إقامة متصدري القوائم.....41.
(الشكل رقم 10) أعمدة بيانية توضح مقر إقامة متصدريالقوائم الحزبية.....41.
(الشكل رقم 11) جدول يوضح أعمار المترشحين في القوائم الحزبية.....43.
(الشكل 12)أعمدة بيانيةتوضح الفئاتالعمرية للمترشحين ضمن القوائم الحزب.....43.
الشكل رقم 13) يوضح المستوى التعليمي للمترشحين الحزبيين.....43
(الشكل رقم 14) أعمدة بيانية توضح المستوى التعليمي للمترشحين الحزبيين.....44.
(الشكل رقم 15) يوضح مهن المترشحين ضمن القوائم الحزبية في الانتخابات التشريعية 2012.....45.
(الشكل رقم 16) أعمدة بيانية مهن المترشحين ضمن القوائم الحزبية في الانتخابات التشريعية 2012.....46.
(الشكل رقم17) الأصل الجغرافي لمترشحي القوائم الحرة.....57.
(الشكل رقم 18) يوضح الفئات العمرية للقائمة (أ).....57.
(الشكل رقم 19) أعمدة بيانية توضح الفئات العمرية للقائمة (أ).....57.
الشكل رقم 20 يوضح الفئات العمرية للقائمة (ب).....58.

(الشكل رقم 21) أعمدة بيانية توضح الفئات العمرية للقائمة (ب).....58.
الشكل رقم 22 يوضح الفئات العمرية للقائمة (ج).....58.
(الشكل رقم 23) أعمدة بيانية توضح الفئات العمرية للقائمة (ج).....58.
الشكل رقم 24 يوضح الفئات العمرية للقائمة (د).....58.
(الشكل رقم 25) أعمدة بيانية توضح الفئات العمرية للقائمة (د).....58.
(الشكل رقم 26) يوضح الفئات العمرية لمجموع القوائم الحرة.....59.
(الشكل رقم 27) أعمدة بيانية توضح الفئات العمرية لمجموع القائم الحرة.....59.
(الشكل رقم 28) يوضح مهن المترشحين الأحرار – القائمة أ –.....60.
الشكل رقم 29) أعمدة بيانية توضح مهن المترشحين الأحرار – القائمة أ.....60.
(الشكل رقم 30) يوضح مهن المترشحين الاحرار – القائمة ب.....61.
(الشكل رقم 31) أعمدة بيانية توضح مهن المترشحين الأحرار – القائمة ب– .....61.
(الشكل رقم 32) يوضح مهن المترشحين الاحرار – القائمة ج.....61.
(الشكل رقم 33) أعمدة بيانية توضح مهن المترشحين الأحرار – القائمة ج.....62.
الشكل رقم 34) يوضح مهن المترشحين الأحرار – القائمة د.....62.
(الشكل رقم 35) أعمدة بيانية توضح مهن المترشحين الأحرار – القائمة د.....62.
(الشكل رقم 36) يوضح مهن مجموع المترشحين الأحرار.....63.
(الشكل رقم 37) أعمدة بيانية توضح مهن المترشحين الأحرار.....63.
(الشكل رقم 38)أعمدة بيانية توضح النتيجية المتوقعة لتشريعيات 2012 حسب جريدة الوطن.....68.
(الشكل رقم 39) يوضح توقعات القوائم المترشحة بعدد المقاعد التي يهدفون إلى الفوز بها....69.
(الشكل رقم 40) تصنيف الأحزاب المترشحة لتشريعيات 2012 وفق موقفها من السلطة.....81.
(الشكل رقم 41) الأحزاب المترشحة التي لا تملك أو تملك مقرات بولاية عين تموشنت.....81.
(الشكل رقم 42) تصنيف الأحزاب المشاركة في انتخابات 2012 حسب التأطير.....82

(الشكل رقم 43) يوضح حالات انتحال الصفة في تشريعيات 2012 بولاية عين تموشنت.....127.
(الشكل رقم 44) يوضح مضامين خطابات المترشحين على الفايسبوك في تشريعيات 2012 بولاية عين تموشنت.....136.

2/ الصور:

الصورة 01: المداوماتالانتخابية الحزبية في وسط المدينة.....86.
الصورة 02: المداوماتالانتخابية الحزبية في وسط المدينة.....86.
الصورة 03 :المداومات في المدينة الجديدة.....87.
الصورة 04: المداومات الحزبية في محيط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.....87.

قائمة المراجع

I. اللغة العربية.

أ. كتب.

1. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب** (لبنان, دار صادر، المجلد الخامس، بدون سنة نشر).
2. أومليل علي (محرر) **الانتخابات الديموقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية** (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2010).
3. برو فيليب، **علم الاجتماع السياسي**. ترجمة، محمد عرب صاصيلا (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2006).
4. بلال أمين زين الدين، **الأحزاب السياسية من منظور الديموقراطية المعاصرة** (الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2011).
5. بن حيمر محمد، **إمبراطورية السراب**، (الجزائر، قصة احتيال القرن، دار الحكمة، 2007).
6. بولشعير سعيد ، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994).
7. تيللي تشارلز، **الديموقراطية**. ترجمة، محمد فاضل طباخ (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2010).
8. جابي ناصر، **لماذا تأخر الربيع الجزائري** (الجزائر، منشورات الشهاب، 2012).
9. جيدنز أنتوني، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ (لبنان: المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أكتوبر 2005).
10. جيرالد م بومبر، **مفاهيم الأحزاب السياسية للديموقراطية الأمريكية**. ترجمة، محمد نجار، فيصل الرفوع (الأردن، دار النسر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1999).
11. الخزرجي ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة** (الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004).
12. خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع** (لبنان، دار الحداثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1984).
13. خليل محسن، **النظم السياسية والدستور اللبناني** (لبنان، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 1973).
14. الدبس عصام، **النظم السياسية : أسس التنظيم السياسي، الدول، الحكومات، والحقوق العامة** (الجزء الأول) (الأردن، دار الثقافة، الطبعة الأولى 2010).

15. دوفرجيه موريس، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى.** ترجمة جورج سعد (لبنان، دار المعرفة للدراسات الجامعية، الطبعة الأولى 1992).
16. رينولدز أندرو ، بن ريلي، اندرو ايليس: **أشكال النظم الانتخابية.** ترجمة أيمن أيوب (دليل المؤسسة الدولية للديوقراطية والانتخابات (النسخة العربية)، الطبعة الأولى 2007).
17. زكريا بن صغير، **الحملات الانتخابية مفهومهما ومسائلها وأساليبها** (الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر 2004).
18. الشرقاوي سعاد، **الأحزاب السياسية وجماعات الضغط** (القاهرة، دار المعارف، 2000).
19. العاني حسان محمد شفيق، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** (بغداد، مطبوعات كلية الحقوق، جامعة بغداد، الطبعة الأولى 1986).
20. عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي: الدولة، الحكومة، الحقوق والحريات** (القاهرة، الدار الجامعية، بدون تاريخ).
21. عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**(الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007).
22. الغزالي أسامة، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**(الكويت، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب في الكويت. عدد 117 سبتمبر، 1987).
23. فيبر ماكس، **العلم والسياسة بوصفهما حرفة.** ترجمة، جورج كتورة (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى 2012).
24. الكاظم صالح جواد، العاني علي غالب، **الأنظمة السياسية** (بغداد، مطبوعات كلية القانون، جامعة بغداد. 1990).
25. كامل عبد الحليم نبيلة، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** (مصر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1982).
26. كشاكش يوسف أحمد، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة** (مصر، منشأة المعارف، 1987).
27. لعروسي رابح كمال، **المشاركة السياسية والتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**(الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007).
28. لعروسي كمال، **المشاركة السياسية وتجزئة التعددية الحزبية في الجزائر** (الجزائر، دار قرطبة، 2007).
29. لينين فلاديمير، **عن التحرر الوطني والاجتماعي.** ترجمة إلياس شاهين (موسكو، دار التقدم، الطبعة الأولى 1987).

30. لينين، **ما العمل؟** . ترجمة إلياس شاهين (موسكو، دار التقدم، بدون تاريخ).
31. مارشال جوردون، **موسوعة علم الإجتماع** (المجلد الأول). ترجمة، محمد الجوهري، محمد محي الدين، عدلي السمري. (مصر: المجلس الاعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الثانية 2008).
32. محمد الميلي، "**الجزائر إلى أين**" ؟ (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 28 سبتمبر 2001).
33. محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية** (الجزائر، دار المجدد للنشر والتوزيع 2009).
34. محمد سعيد أبو عمود، السياسة بين النماذجية والمحاكاة (مصر، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى 2004).
35. ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**(الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2010).

ب. مجلا ت و دوريات.

1. حسن رمعون وآخرون، **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة** (وهران، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC، 2012)
2. عبد العالي عبد القادر، "**الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**". (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012).
3. معوض جلال عبد الله، "**أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي**" المستقبل العربي السنة السادسة , العدد 55 (سبتمبر 1983)
4. المغراوي عبد السلام، **دمقرطة الفساد في المغرب: إصلاحات سياسية في ثقافة سلطة ثابتة.** ورد حربي محمد، حشماوي محمد (تحرير)، **السياسية في ميزان الفكر النقدي** (الجزائر، **نقد** (مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي)، خريف/شتاء 2004 العدد 20/19)
5. منير مباركية ،"**الانتخابات التشريعية في الجزائر 10 مايو 2012 ، قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2012.
6. الميلي محمد، "**الجزائر إلى أين**" ؟ (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 28 سبتمبر 2001).

ج – وثائق رسمية.

1. أمر رقم 97-9 مؤرخ في 27 شوال 1417، الموافق ل 6 مارس 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.
2. لائحة القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم، سنة 2003.
3. لائحة القانون الأساسي، النظام الداخلي للتجمع الوطني الديمقراطي.
4. جبهة التغيير، البرنامج الانتخابي للانتخابات التشريعية 2012.
5. حركة الوطنيين الأحرار، البرنامج الانتخابي لتشريعات 2012.
6. جبهة التحرير الوطني، البرنامج الانتخابي التشريعات 2012.
7. تكتل الجزائر الخضراء، البرنامج الانتخابي لتشريعات 2012.
8. حركة الوطنيين الأحرار، البرنامج الانتخابي لتشريعات 2012.

د- مواقع الكترونية.

1. عمادي صهيب، **التعددية السياسية في الفكر الاسلامي المعاصر** . على الرابط الالكتروني:
http://www.almullah.org/view.7331/
2. لينين فلاديمير ، **بما نبدأ؟** (مقال منشور على المكتبة الماركسية). على الرابط:
http://www.marxists.org/arabic/archive/lenin/1901/where_to_begin.htm
3. نيوف صلاح، **نظرية الأحزاب السياسية**. منشور على الرابط الالكتروني.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=40919
4. الجزيرة (وكالات)، **الإسلاميون يعلنون الفوز بانتخابات المغرب**، ، لتاريخ 2011/11/26 انظر الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/afbbb409-7b91-491f-ab71-13fb7e2c2dc1
5. الأمانة العامة للحكومة، **قانون الانتخابات** 2012على الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية:
http://www.joradp.dz/TRV/AElect.pdf
6. الأحزاب الجزائرية الجديدة: "**مرجعيات وروى مختلفة وتوافق على تبني بيان أول نوفمبر كمعلم أساسي**". على الرابط الالكتروني
www.aps.d2/spip.php?page
7. شبكة المعرفة الانتخابية ASE، "**المرشحون المستقلون ونظم التمثيل النسبي**" . منشور على الرابط الالكتروني:
http://aceproject.org/ace-ar/topics/es/627644646640638645/646640638645-62764462a64064562b64a640644/627644642636640627 64a640627/627644645640631634640 62d648646

8. ت. المديني، "**الانتخابات الجزائرية تسير عكس تيار الربيع العربي**". على الرابط الالكتروني:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/126/tmadiniinti.htm

هـ- الجرائد:

1. جريدة **الخبر** الجزائرية: - (يوم 18 أبريل 2012).
- (3جانفي2012. العدد 6943).
- (10أفريل 2012. العدد 6681).
- (16 أفريل 2012، العدد: 6687).
- (30أفريل2012، العدد: 6701).
- (26 فيفري 2012، العدد 6637).
- (13مارس 2012، العدد 6644).

2. جريدة **النهار**:- (15 ماي2012).
- (27 أفريل 2012).

3. جريدة **الفجر**.

4. جريدة **الشروق**.

5. جريدة **القدس العربي**.

II. باللغة الأجنبية

a. OUVRAGES.

1. Akoun André et autres**, Le Robert: dictionnaire de la sociologie**. France: Edition du Seuil, 1999.,
2. Balibare Etienne, **La crainte des masses**. Paris: Editions Galilée, 1997.
3. Ben Cheikh Madjid, **L'Algérie: un système politique militarisé**. Paris: l'Harmattan, 2003.
4. Braud Philipe, **Sociologie politique** . Alger: Edition Casbah, 2004.
5. Burdeau George, **Traité de sciences politiques** . Paris: LGDG, 1985.
6. Daniel louis Seiler, **La politique comparée**. Paris: Armand Collin, 1982.
7. De Tocqville, **De La Démocratie en Amérique**. Paris : Gallimard, 1961.
8. De Waele Jean Meachel, **Partis politiques et démocratie en Europe central et oriental**. Bruxelles : ULB, 2002.
9. Ho Chi Minh**, Sur Lénine et léninisme**. Moscou : Editions de l'agence de presse, 1971.

10. Lefebvre Henri, **sociologie de Marx**. Paris: Puf, 1968.
11. **Les principes du marxisme léninisme** (Manuel). Moscou: Editions en langues étrangère, sans date.
12. Louis Côté, **L'État démocratique: fondements et défis**. Canada: Presses de l'Université du Québec, 2008.
13. Marx Karl, Engels Friedrich, **Manifeste du parti communiste** (1848). Paris: librairie générale française, 1973.
14. Maurice Duverger, **Sociologie politique** .Paris : Puf,1968.
15. **————–**, **Les partis politique** . Paris: Edition seuil, 1976.
16. Max Weber ,**Le savant et le politique**.Paris: Editions Plan, 1975.
17. **————–**, **Economie et société .** Paris: Edition Plan, 1971.
18. Meny Yves, **Idéologie, partis politiques et groupes sociaux**. Paris: Pressde la fondations nationale des sciences politiques. 1989.
19. Mezri Haddad**, La face cachée de la révolution tunisienne** .Tunis: Editions Arabesque, 2011.
20. Michels Robert, **Les partis politiques** : **Essais sur les tendances oligarchique des démocraties.** Pari : Editions Flammarion, 1977.
21. Offerlé Michel**, les partis politiques**.Paris: Presse universitaire de France, 1987.
22. Raymond Aron, **Démocratie et totalitarisme**. Paris: Gallimard, 1965.
23. Schumpeter Josèphe, **Capitalisme, socialisme et démocratie**. Paris: Editions Payot, 1951.

b. REVUES ET CONFERENCES.

1. Chadel frederique, « **Les tendances récentes de l'études des partis politique dans la science politique Française** » colloque de l'association Française de science politique, le 31 janvier et 1 février 2002 (Paris, Institut des étudespolitiques 2002).
2. leibhalz Gerhart,**"Démocratie représentative et Etat modern**" Revue International d'histoire politique et constitutionnel, 1952

c. THESES.

1. Ifandari François, **Démocratie en Amérique latine**. France: université Lyon 2, institut des études politique. Thèse de doctorat soutenue sous la direction de David Garibay.

d. JOURNAUX.

1. El Watan, N° 6527, le 05/04/2012.
2. le Quotidien d'Oran. 15 octobre 2003.

الـفـهـرس

مقدمـــــــــــــة:..... ا- و

- **الفصل الأول: الدراسة النظرية للأحزاب السياسية.....8.**

المبحث الأول: مفهوم الحزب.....8-16.

المبحث الثاني: وظائف الأحـــزاب لسياسية.....16-20.

المبحث الثالث: أنواع الأحزاب السياسية خصائصها.....20-25.

المبحث الرابع: الانتخابات و الديموقراطية.....25-28.

- **الفصل الثاني: الدراسة المحلية للأحزاب الجزائرية في تشريعيات 2012....29.**

مدخـــــــــــــل عام.....30-33.

المبحث الأول: دراسة القوائم الحزبية المترشحة للانتخابات التشريعية بعين تموشنت 2012.....33-47.

المبحث الثاني دراسة القوائم الحرة المترشحة في الانتخابات: ماي 2012.....47-64.

المبحث الثالث: طموح وأهداف الأحزاب في تشريعيات 2012..64-72.

- **الفصل الثالث: الأحزاب الجزائرية بين الهياكل التنظيمية والممارسة**.....73

المبحث الأول: الخريطة السياسية لولاية عين تموشنت حسب التصفيات المختلفة للأحزاب الجزائرية.....74-83.

المبحث الثاني: المداومات أثناء الحملة الانتخابية.....83-87.

المبحث الثالث: المقرات الحزبية الدائمة.....88-89.

المبحث الرابع: بنية الأحزاب الجزائرية.....90-96.

- **الفصل الرابع: البرامج الانتخابية لدى الأحزاب الجزائرية في تشريعيات 2012.....97.**

المبحث الأول: قراءة مقارنة في برامج الأحزاب الجزائرية.....98-113.

المبحث الثاني: انتخابات بدون برامج وخطاب تنافسي ضعيف..113-121.

المبحث الثالث: غياب البرامج والبحث عن دلالات رمزية.....121-124.

المبحث الرابع: الملصقات الانتخابية: أداة اتصالية أم تضليلي....123-128.

- **الفصل الخامس: مظاهر ووسائل التعبئة السياسية لدى الأحزاب.....129.**

المبحث الأول: تسيير الأحزاب المالي للحملات الانتخابية.....130-133.

المبحث الثاني: مدى اعتماد الأحزاب السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي.....133-138.
المبحث الثالث: الأحزاب والدعاية السلبية.....138-140.
المبحث الرابع: نتائج الانتخابات.....140-155.

الخاتمة.....156-158.
الملاحق.....159-174.
فهرس الأشكال و الصور.....175-177.
قائمة المراجع.....192
الفهرس.....197.

مـــلـــخـــص الـــدراســـة :

تعتبر هذه الدراسة محاولة لفهم الظاهرة الحزبية في الجزائر بطريقة تفصيلية، كون الأحزاب هي العمود الفقري للأنظمة السياسية، و أهميتها خصوصا مع تزايد عددها

و بالتالي فهذه الدراسة تترجم رغبة الباحث في الاقتراب من واقع الأحزاب السياسية و ممارساتها على المستوى المحلي– عين تموشنت نموذجا– من خلال عمل سياسي سوسيولوجي يحاول قراءة ممارسة الأحزاب السياسية وواقعها منضاليها و آلية عملها، مقراتها، برامجها و أدائها الانتخابي. فهذه الدراسة تحاول قدر الإمكان معالجة نقاط الظل في الممارسة الحزبية على المستوى المحلي، أين نجد قصورا من حيث معالجة الموضوع في العديد من الدراسات .

و بالتالي فالدراسة هي تفصيلية تفسيرية للسلوك الانتخابي للأحزاب من خلال الانتخابات و بنيتها القاعدية و ذلك على المستوى المحلي و ربطه بالسياق العام.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، الانتخابات، عين تموشنت، المقرات الحزبية، البرامج الحزبية، النضال الحزبي، الاتجاهات و الأيدولوجية، التجوال السياسي.

مـــلـــخـــص

تعتبر هذه الدراسة محاولة لفهم الظاهرة الحزبية في الجزائر بطريقة تفصيلية، كون الأحزاب هي العمود الفقري للأنظمة السياسية، و أهميتها خصوصا مع تزايد عددها و بالتالي فهذه الدراسة تترجم رغبة الباحث في الاقتراب من واقع الأحزاب السياسية و ممارساتها على المستوى المحلي- عين تموشنت نموذجا- من خلال عمل سياسي سوسيولوجي يحاول قراءة ممارسة الأحزاب السياسية وواقعها مناضليها و آلية عملها، مقراتها، برامجها و أدائها الانتخابي. فهذه الدراسة تحاول قدر الإمكان معالجة نقاط الظل في الممارسة الحزبية على المستوى المحلي، أين نجد قصورا من حيث معالجة الموضوع في العديد من الدراسات. و بالتالي فالدراسة هي تفصيلية تفسيرية للسلوك الانتخابي للأحزاب من خلال الانتخابات وبنيتها القاعدية و ذلك على المستوى المحلي و ربطه بالسياق العام.

الكلمات المفتاحية:

الأحزاب السياسية؛ الانتخابات؛ عين تموشنت؛ المقرات الحزبية؛ البرامج الحزبية؛ النضال الحزبي؛ الأيديولوجية؛ التجوال السياسي؛ المشاركة السياسية؛ الانشقاقات الحزبية.

نوقشت يوم 12 ديسمبر 2013